بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير الاقتصادي
السابع والأربعون
2018

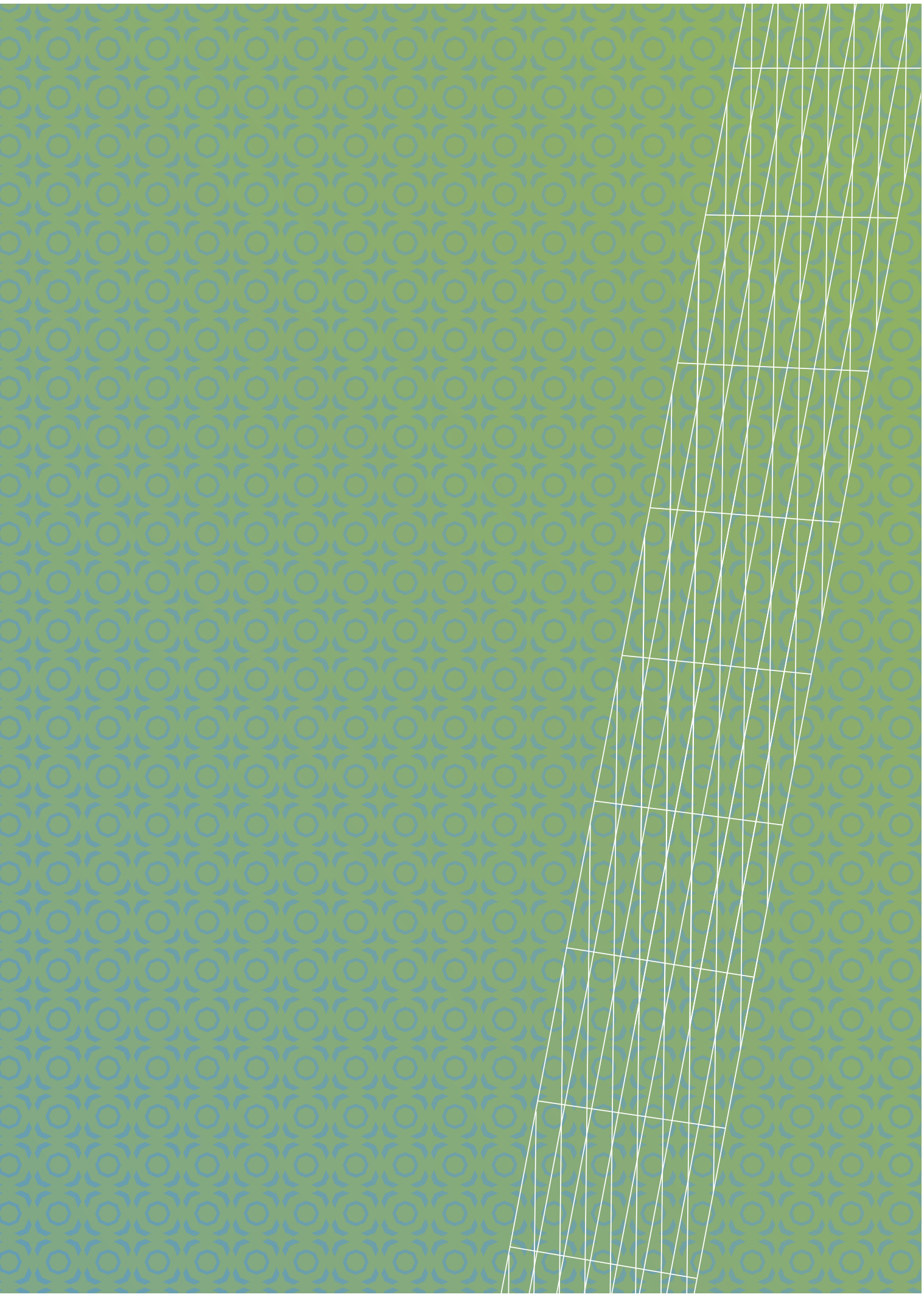

بسم اللّه الرحمن الرحيم

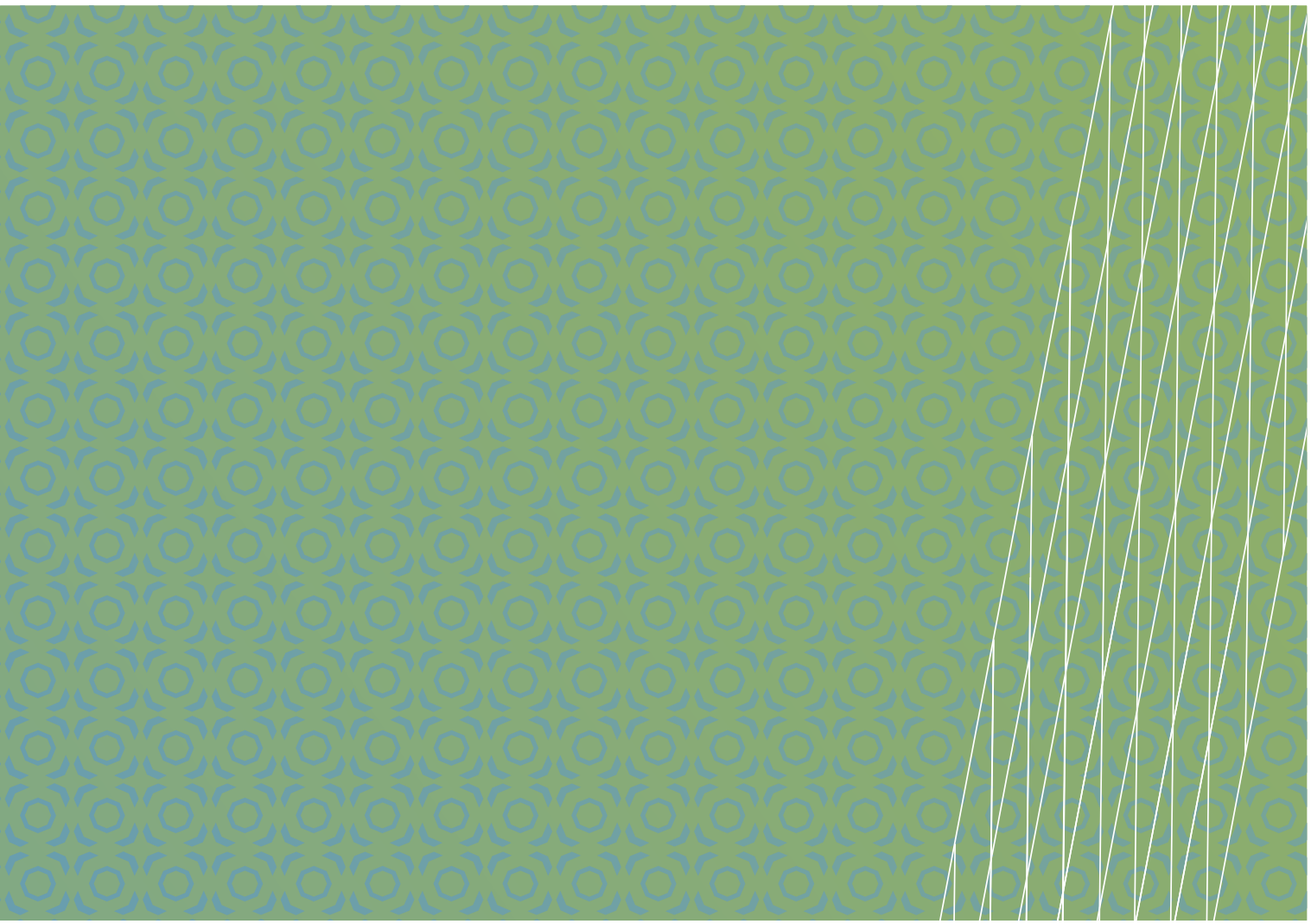

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

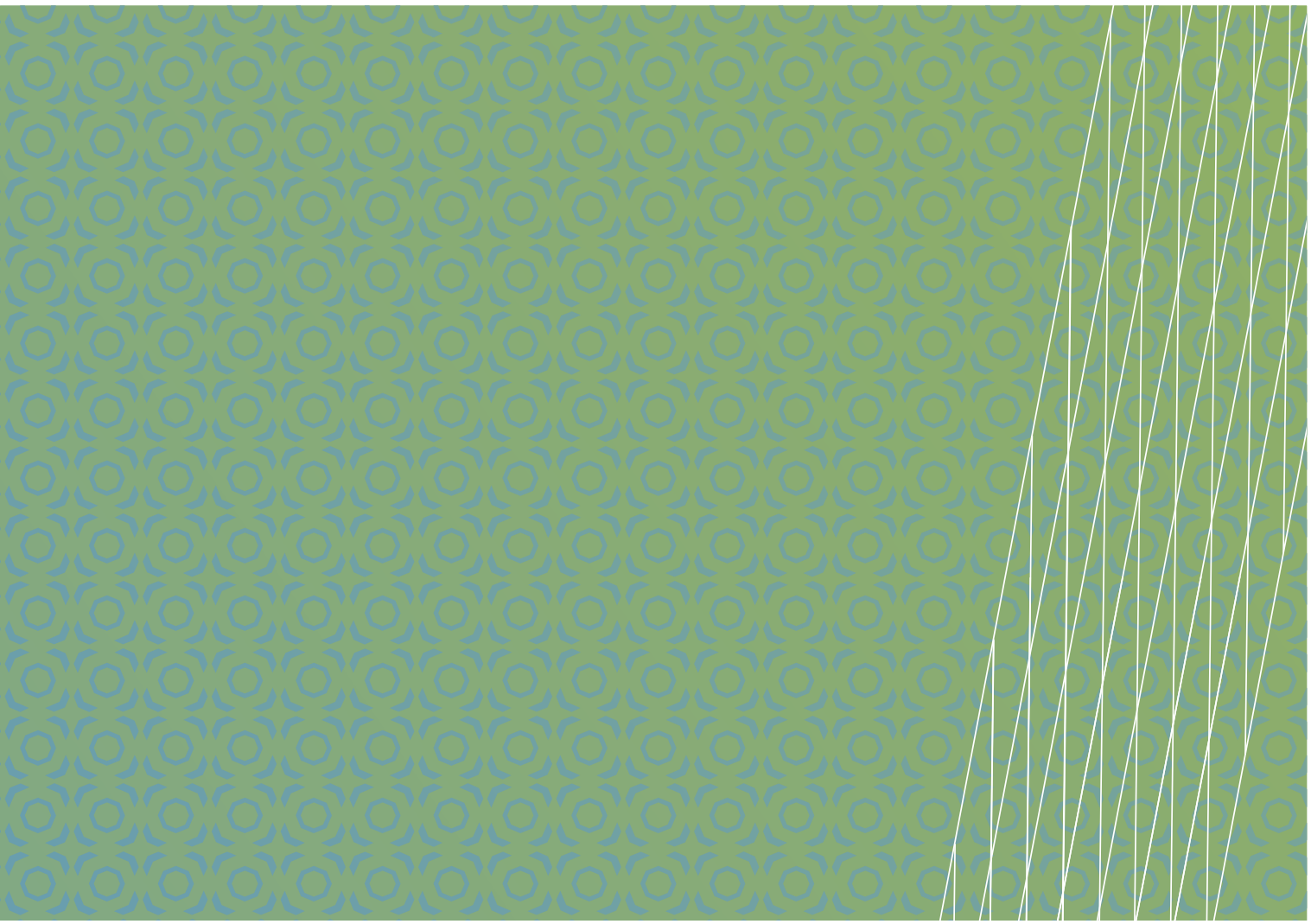

سمو ولي العهد

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

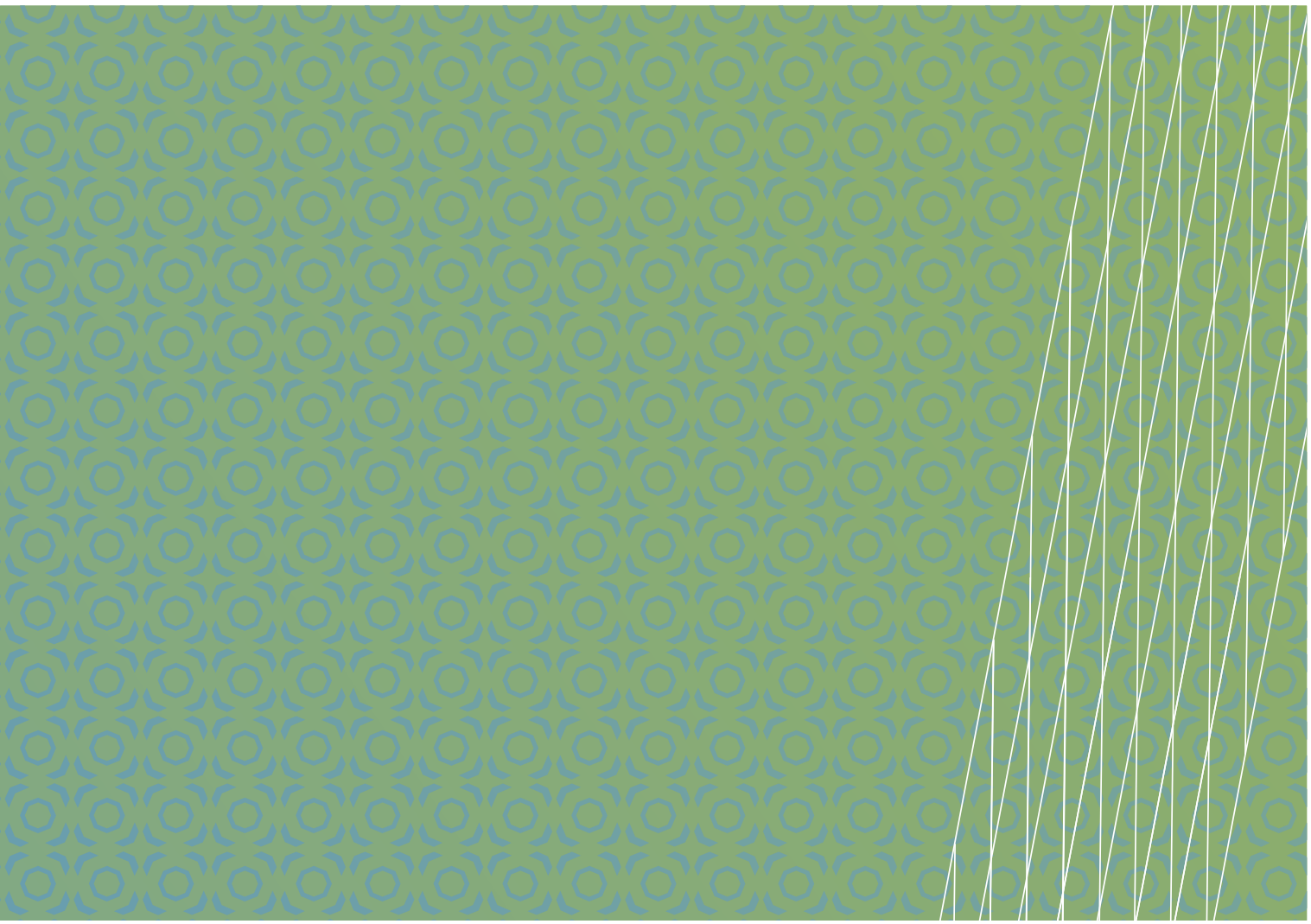

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح

حفظه الله

أعضاء مجلس الإدارة

د. محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضواً

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي، رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية، يتم تعيينهم بمرسوم أميري لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة 26 من القانون رقم 32 لسنة 1968

السيد/ صالح أحمد الصرعاوي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً

السيد/ أحمد مشاري الفارس
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضواً

السيد/ ناصر عبدالله الروضان
عضواً

السيد/ مصطفى جاسم الشمالي
عضواً

السيد/ أسامة محمد النصف
عضواً

السيد/ أحمد يوسف الصقر
عضواً

المحتويات

تقديم	1
موجز التقرير الإقتصادي	6
أداء الاقتصاد المحلي	11
التطورات النقدية و نشاط بنك الكويت المركزي	27
الموشرات المالية للجهاز المصرفي و المالي	43
المالية العامة	59
التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	71
بورصة الكويت	81

الرقم	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	12
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	13
3	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي	15
4	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية حسب أقسام النشاط الإقتصادي	16
5	تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2013=100)	18
6	تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100)	20
7	تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت	21
8	تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت	22
9	تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت	22
10	التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي	23
11	التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع	24
12	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق	28
13	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2018	28
14	تطور إجماليات عرض النقد	28
15	أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام 2018	29
16	العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)	30
17	صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية	30
18	تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية	31
19	تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين	32
20	تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي	33
21	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية	34
22	تطورات أدوات الدين العام	34
23	تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل	35
24	توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق	36

25	اتجاهات تطور أرصدة بنك الكويت المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية	36
26	عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية	37
27	تطور هيكل الجهاز المصرفي	43
28	الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (الموجودات)	44
28-أ	الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (المطلوبات)	45
28-ب	الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)	46
29	خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2017 و2018	47
30	بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية	50
31	تطور هيكل الجهاز المالي	51
32	الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية	51
33	الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية	52
34	الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	53
35	الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	54
36	الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية	55
37	الإيرادات الفعلية للموازنة العامة	59
38	الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة	60
39	المصروفات الفعلية للموازنة العامة	60
40	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية	61
41	موجز الحساب الختامي للموازنة العامة	62
42	تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة	63
43	اعتمادات مصروفات الموازنة العامة	64
44	التصنيف الاقتصادي لاعتمادات المصروفات العامة	65
45	ملخص الفائض أو العجز	66
46	الإيرادات العامة	67
47	المصروفات العامة	67
48	ملخص الفائض أو العجز	68

49	الحساب الجاري	71
50	التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول	73
51	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس «سيف») من أهم عشر دول	73
52	تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	74
53	الحساب الرأسمالي	75
54	الحساب المالي	76
55	ميزان مدفوعات دولة الكويت	77
56	المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت	81
57	تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2018	82
58	مؤشرات الأسعار الرئيسية في نهاية الأرباع لعام 2018	83
59	أداء الشركات المدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت خلال عامين 2017 و2018	85

الرسـوم البيانيـة

الرقم	الرســـم البيانـــي	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	11
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	12
3	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	17
4	المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية	17
5	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2018	19
6	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة	19
7	تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت	20
8	توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي 2017 و2018	21
9	الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام 2018	23
10	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي	27
11	تطورات عرض النقد (ن2)	29
12	تمويل الواردات الكويتية عن طريق البنوك المحلية	32
13	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي	37
14	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع	38
15	موجودات البنوك المحلية	44
16	مطلوبات البنوك المحلية	45
17	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية	59
18	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة	62
19	تطور بيانات الحساب الختامي	63
20	تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة	66
21	الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت	71

22	الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت	72
23	الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت	76
24	تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة	82
25	حركة مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت	83
26	نسبة تغير مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017	84
27	بورصة الكويت: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات	86
28	نسبة التوزيع القطاعي للقطاعات المدرجة في بورصة الكويت من حيث إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2018	86
29	التوزيع القطاعي لأكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2018	87

تقديـم

يُسعدني أن أُقدِم للمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي التقرير الاقتصادي لعام 2018، والذي يُعَد الإصدار السابع والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها ونشرها بصفة سنوية منتظمة، ويتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت ويوثّق أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام. ويعرض التقرير تلك التطورات في ستة أجزاء، يتناول كلٌ منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من التفصيل.

ويتناول التقرير في الجزء الأول منه الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2018، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كلٍّ من الحسابات القومية والأسعار المحلية والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوفرة إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاعات غير النفطية خلال عام 2018 بنحو 247.5 مليون دينار وبمعدل 1.1% لتصل إلى نحو 23428.9 مليون دينار، مقابل نحو 23181.4 مليونًا خلال عام 2017، كما ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاعات النفطية بنحو 270.7 مليون دينار وبمعدل 1.3% لتصل إلى نحو 21736.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 21466.2 مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39767.6 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 39280.5 مليونًا للعام السابق، وبما يُمثل نموًّا قيمته 487.1 مليونًا ومعدله 1.2%. إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام 2018 بنسبة 5.6%، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية نموًا بنسبة 33.8%. ومحصلةً لذلك، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2018 نحو 42786.7 مليون دينار، بنمو بلغت نسبته 18.0% مقارنةً بعام 2017. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تأثُّر قيمة الناتج المحلي للقطاعات النفطية بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى ارتفاع متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية ليصل إلى نحو 69.78 دولارًا للبرميل كمتوسط لعام 2018، مقارنة بنحو 52.43 دولارًا للبرميل كمتوسط لعام 2017، وبما يُمثل ارتفاعًا قيمته 17.35 دولارًا ونسبته 33.1%. وبالتوازي مع ذلك، سجَّل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2018 ارتفاعًا ليصل إلى نحو 68.72 دولارًا للبرميل، مقارنةً بنحو 51.6 دولارًا للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يُمثل ارتفاعًا قيمته 17.1 دولارًا ونسبته 33.2%.

> تأثُّر قيمة الناتج المحلي للقطاعات النفطية بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية

ويستعرض التقرير في الجزء الثاني التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2018، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2018، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، حيث تُشير تلك البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام 2018 مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال العام المذكور ما نسبته 1.67%.

> محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2018

ومن جانبٍ آخر، تسارعت وتيرة النمو في كلٍ من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ معدله نحو 4.0%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 4.1% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى ارتفاع معدل نمو تلك الأرصدة ليبلغ نحو 4.2% بنهاية العام المذكور. وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام 2018 من جهةٍ أخرى، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر مارس 2018 ليصل إلى 3.0%. أما على صعيد الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة أوضاعها وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

> تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني

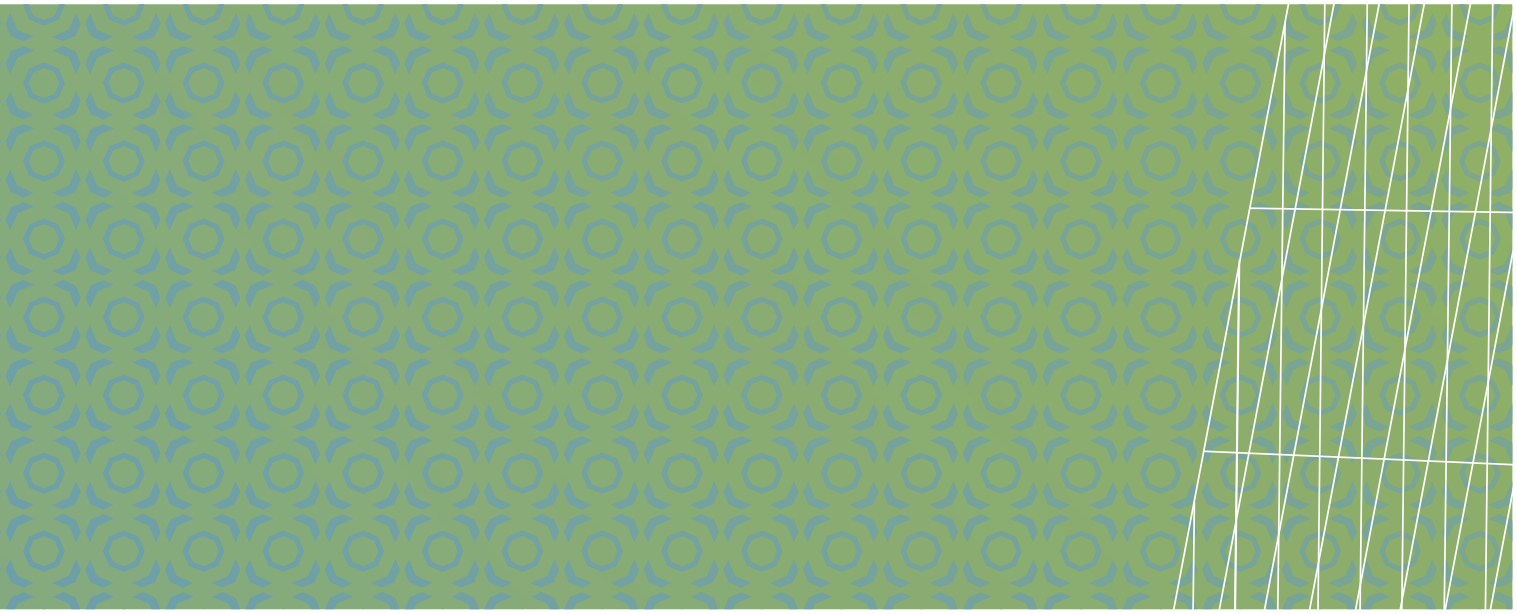

ويتابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تُبرِزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لكلٍّ من تلك المجموعات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نموًّا معدله نحو 4.9% في نهاية عام 2018 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بمعدل 1.2%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 11.1% في نهاية العام عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أما الجزء الرابع في التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/18. وفي هذا الإطار، سجلت الميزانية العامة خلال السنة المالية 2018/17 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 3247.8 مليون دينار مقابل عجزٍ فعليٍّ بلغت قيمته نحو 4608.4 ملايين دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس في التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2018، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعًا قيمته 4569.0 مليون دينار ونسبته 58.6%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضًا بلغت قيمته نحو 6158.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل فائض قيمته نحو 2913.4 مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2018 فائضًا كليًا بلغت قيمته نحو 1139.8 مليون دينار.

وأخيرًا يرصد الجزء السادس في هذا التقرير الاقتصادي تطورات نشاط أداء بورصة الكويت خلال عام 2018، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء البورصة. وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) تراجعًا ملموسًا في نهاية عام 2018 بنسبة 27.67% و57.47% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما مؤشر السوق العام، فقد أقفل على ارتفاع بنسبة 1.59% في نهاية عام 2018 مقارنةً بسعر أساس المؤشر، وكذلك سجّل مؤشر السوق الأول ارتفاعًا ملموسًا بنحو 5.35% في نهاية عام 2018 مقارنةً بسعر أساس المؤشر، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعًا بما نسبته 5.23% مقارنة بسعر أساس المؤشر، وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا ملموسًا بلغت نسبته 5.95% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنهاية العام السابق.

وختامًا، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعته وازدهاره، وذلك في ظل رعاية وتوجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

موجز التقرير الاقتصادي

موجز التقرير الاقتصادي لعام 2018

يتناول التقرير الاقتصادي لعام 2018 أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكلٍ موجز على النحو التالي:

أولاً – أداء الاقتصاد المحلي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام 2018 إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو 247.5 مليون دينار وبمعدل 1.1% لتصل إلى نحو 23428.9 مليونًا، مقابل نحو 23181.4 مليونًا خلال عام 2017، بعد أن حققت خلال عام 2017 نموًا قيمته 403.8 مليونًا ومعدله 1.8% مقارنةً بعام 2016. أما من حيث الأهمية النسبية للقيمة المضافة لمجموع القطاعات غير النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 فقد بلغت نحو 58.9%. ومن جهة أخرى، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 270.7 مليون دينار وبمعدل 1.3% لتصل إلى نحو 21736.9 مليون خلال عام 2018، مقابل نحو 21466.2 مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39767.6 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 39280.5 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته 487.1 مليونًا ومعدله 1.2% مقارنةً بتراجع قيمته 1416.9 مليونًا ومعدله 3.5% خلال العام السابق. وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًا لتصل إلى نحو 26836.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 25423.6 مليونًا خلال عام 2017، وبما يمثل نموًا قيمته 1412.7 مليون ومعدله 5.6%، بعد أن حققت نموًا قيمته 785.4 مليونًا ومعدله 3.2% خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية نموًا بنحو 5192.7 مليون دينار وبمعدل 33.8% لتصل إلى نحو 20556.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 15364.2 مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 42786.7 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 36260.7 مليونًا للعام السابق.

تباطأ، وللعام الثاني على التوالي، معدل التضخم في دولة الكويت مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام 2013=100) خلال عام 2018 ليبلغ نحو 0.6% مقابل نحو 1.5% خلال العام السابق. وقد جاء هذا التباطؤ المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام 2018 محصلةً للتغيرات في معدلات الزيادة في متوسطات أسعار الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2017، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 11.4%) ليبلغ نحو 2.0% خلال عام 2018 مقابل نحو 3.3% خلال عام 2017، وقسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 7.5%) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2018 مقابل نحو 10.2% خلال عام 2017، وقسم التعليم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.2%) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2018 مقابل نحو 2.8% خلال عام 2017، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 3.4%) ليبلغ نحو 1.7% خلال عام 2018 مقابل 3.1% خلال عام 2017، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من قسم الصحة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 1.5%) ليبلغ نحو 1.9% خلال عام 2018 مقابل نحو 0.2% خلال عام 2017، وقسم الاتصالات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.0%) بنحو 3.7% خلال عام 2018 مقابل انخفاض بنحو 0.6% خلال عام 2017، وقسم الترفيهية والثقافية (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 3.8%) ليبلغ نحو 4.1% خلال عام 2018 مقابل نحو 3.2% خلال عام 2017، وانخفاض متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 33.2%) بنحو 1.1% خلال عام 2018 بعد انخفاضه بنحو 0.4% خلال عام 2017، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 8.0%) بنحو 0.5% خلال عام 2018 مقابل ارتفاع بنحو 1.4% خلال عام 2017، واستقرار معدل التضخم لقسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 16.7%) عند نحو 0.1% خلال عامي 2017 و2018.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في نهاية عام 2018 قد بلغ نحو 2.7% مقارنةً بنمو معدله 2.0% لعام 2017. وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة أعداد السكان غير الكويتيين بنحو 2.8% في نهاية عام 2018 مقابل نحو 1.9% لعام 2017، وزيادة أعداد السكان الكويتيين بنحو 2.4% في نهاية عام 2018 وكذلك لعام 2017. وقد اقترن بذلك ارتفاع في إجمالي القوى العاملة في عام 2018 بنحو 4.4% مقارنةً بتراجع طفيف معدله نحو 0.02% لعام 2017، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليبلغ نحو 4.3% لعام 2018 مقابل نحو 1.8% لعام 2017، وارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 4.7% لعام 2018 مقابل انخفاض بنحو 9.2% لعام 2017.

ثانيًا – التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تشير تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام 2018 إلى مواصلة بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتبارًا من 20 مايو 2007، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا خلال عام 2018 مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع البيانات اليومية خلال عام 2018 ما نسبته 1.67%. من جهةٍ أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات أكثر وضوحًا في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو 14.68% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 10.85% مقابل اليورو، ونحو 9.19% مقابل الين الياباني، ونحو 9.01% مقابل الفرنك السويسري.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تسارع وتيرة النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)، حيث ارتفع بما نسبته 4.0% بنهاية عام 2018. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2018 إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، حيث حققت زيادة نسبتها 4.1%. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى

ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ليصل إلى نحو 4.2% في نهاية عام 2018.

وفي ضوء المتابعة المستمرة لبنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، وفي ظل التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام 2018 من جهةٍ أخرى، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية بتاريخ 22 مارس 2018 ليصل إلى 3.0% وذلك عن مستواه البالغ 2.75%، وهو أول رفع منذ مارس 2017.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال عام 2018 جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابة على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ثالثًا - المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعددها 23 بنكًا محليًا منها 5 بنوك تقليدية، و5 بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، و12 فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي) نحو 66545.0 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل نحو 63410.7 مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًّا بمعدل 4.9% وبقيمة 3134.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقارنةً بنمو مماثل معدله 4.9% وقيمته 2966.2 مليونًا خلال عام 2017.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى 66 شركة (منها 37 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام 2018، مقارنةً بعدد 68 شركة (منها 39 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام 2018 ما قيمته نحو 6653.0 مليون دينار، مقارنةً بنحو 7486.2 مليون دينار بنهاية عام 2017، أي بتراجع قيمته 833.3 مليون دينار ونسبته 11.1%.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (41 شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو 201 مليون دينار في نهاية عام 2018، بارتفاع قيمته 2.5 مليون دينار ونسبته 1.2% عن مستواه البالغ 198.6 مليونًا في نهاية العام السابق.

رابعًا - المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/17 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 15999.6 مليون دينار، مسجّلاً بذلك ارتفاعًا قيمته نحو 2900.1 مليون دينار ونسبته 22.1% عن السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية 2018/17 ليعكس في الجانب الرئيسي منه ارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو 2593.4 مليون دينار ونسبته 22.2% لتصل إلى نحو 14282.2 مليونًا في السنة المالية 2018/17. أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17 ارتفاعًا بنحو 1539.5 مليون دينار وبنسبة 8.7% لتصل إلى نحو 19247.4 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة. ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّل الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 3247.8 مليون دينار مقابل عجزٍ فعليٍّ بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون للسنة المالية السابقة وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تشير بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 إلى ارتفاع تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو 1744.7 مليون دينار ونسبته 13.1% لتصل إلى نحو 15089.0 مليونًا مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة 2018/17 البالغة نحو 13344.3 مليون دينار. ويعكس أساسًا ذلك الارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته 1606.7 مليون دينار ونسبته 13.7% لتصل إلى نحو 13317.4 مليونًا مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية 2018/17 البالغة نحو 11710.7 مليون دينار. أما على صعيد اعتمادات المصروفات العامة للموازنة العامة للسنة المالية 2019/18، فقد سجلت ارتفاعًا قيمته نحو 1600.0 مليون دينار ونسبته 8% لتصل إلى نحو 21500.0 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 19900.0 مليونًا للسنة المالية السابقة. وكمحصلةٍ لتطورات تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية 2019/18، سجلت الموازنة العامة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو 6411.0 مليون دينار مقابل عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو 6555.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة 2018/17، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

خامسًا - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2018 إلى أن الحساب الجاري قد سجل فائضًا بلغت قيمته نحو 6158.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 2913.4 مليون دينار خلال عام 2017.

وبصفة أساسية، يرتبط الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بالفائض أو العجز الذي يحققه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى ارتفاع قيمة الفائض المُحقّق في الميزان السلعي خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 12363.2 مليون دينار مقارنةً بنحو 7794.2 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 4569.0 مليون دينار ونسبته 58.6%. وعلى مستوى التطورات في جانبي الميزان السلعي، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام 2018 نحو 21825.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 16744.5 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 5081.1 مليون دينار ونسبته 30.3%. وفي مقابل ذلك، بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت

خلال العام المذكور (على أساس "سيف") نحو10767.1 مليون دينار مقابل نحو 10183.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته 584.1 مليون دينار ونسبته 5.7%.

وفيما يتعلق بحساب الخدمات، فقد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو 7341.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 6127.5 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز بلغت قيمتها نحو 1213.8 مليون دينار ونسبتها 19.8%. وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر عجزًا (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 64.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل عجز بلغ نحو 130.4 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض في قيمة ذلك العجز بما مقداره 66.1 مليون دينار ونسبته 50.7% مقارنةً بالعام السابق. كما تشير الإحصاءات إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 7325.5 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل تدفقًا صافيًا إلى الخارج أيضًا بنحو 5287.9 مليون دينار خلال العام السابق.

ومحصلةً للتطورات سالفة الذكر، حقّق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضًا كليًا خلال عام 2018 بلغت قيمته نحو 1139.8 مليون دينار مقارنةً بفائض كلي بلغت قيمته نحو 597.2 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو 7713.7 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنةً بفائض بلغت قيمته نحو 3428.9 مليون دينار خلال العام السابق.

سادسًا - تطورات بورصة الكويت:

تباين أداء مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت في نهاية عام 2018، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) تراجعًا ملموسًا نسبته 27.67%، و57.47% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017. وفي نهاية عام 2018 أقفل مؤشر السوق العام على ارتفاع نسبته 1.59% مقارنةً بسعر أساس المؤشر (1 أبريل 2019=5000)، وكذلك سجل مؤشر السوق الأول ارتفاعًا ملموسًا بما نسبته 5.35% مقارنةً بسعر أساس المؤشر. في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي بما نسبته 5.23% مقارنةً بسعر أساس المؤشر. هذا، وقد سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا ملموسًا لتصل إلى نحو 29105.22 مليون دينار في نهاية عام 2018 بارتفاع قيمته 1634.34 مليون دينار ونسبته 5.95% عن نهاية عام 2017. ومن أبرز الإنجازات في عام 2018، دخول بورصة الكويت مرحلة جديدة في بداية شهر أبريل 2018 من خلال تقسيم السوق إلى 3 أسواق، وترقية بورصة الكويت من قِبَل مؤسستي "ستاندرد آند بورز" و"داو جونز" كسوق ناشئ اعتبارًا من سبتمبر 2019 وذلك بعد اعتماد البورصة لنظام معيار "فوتسي راسل" للتصنيف خلال عام 2018.

أداء الاقتصاد المحلي

أداء الاقتصاد المحلي

أولاً – الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي[1]:

تُشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام 2018 إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو 247.5 مليون دينار وبمعدل 1.1% لتصل إلى نحو 23428.9 مليونًا، مقابل نحو 23181.4 مليونًا خلال عام 2017، بعد أن حققت خلال عام 2017 نموًا قيمته 403.8 مليونًا ومعدله 1.8% مقارنةً بعام 2016. أما من حيث الأهمية النسبية للقيمة المضافة لمجموع القطاعات غير النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 فقد استقرت عند نحو 58.9%.

ومن جهة أخرى، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 270.7 مليون دينار وبمعدل 1.3% لتصل إلى نحو 21736.9 مليون خلال عام 2018، مقابل نحو 21466.2 مليونًا للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39767.6 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 39280.5 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل نموًا قيمته 487.1 مليونًا ومعدله 1.2% مقارنةً بتراجع قيمته 1416.9 مليونًا ومعدله 3.5% خلال العام السابق. ويبين (جدول 1) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (2015 – 2018).

رسم بياني (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

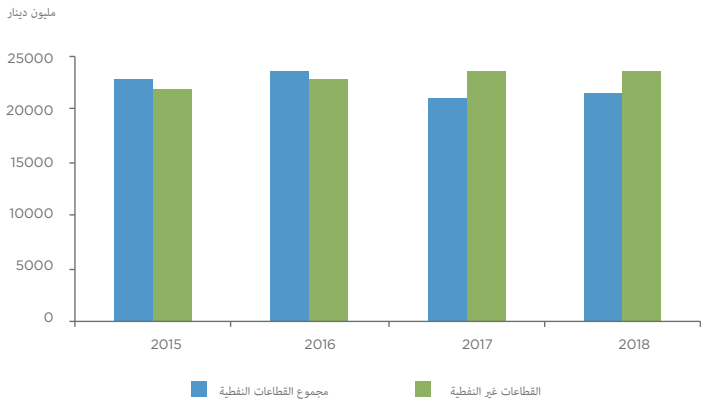

(1) تم إعداد هذا الجزء وفقًا للمنهجية الجديدة التي اعتمدتها الإدارة المركزية للإحصاء بنقل نشاط صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي من قطاع النفط والمنتجات النفطية إلى القطاعات غير النفطية.

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيـــان	2015	2016	*2017	**2018
1- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	**22579.3**	**23032.2**	**21359.4**	**21633.7**
معدل التغير (٪)	-0.8	2.0	-7.3	1.3
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)***	57.1	56.6	54.4	54.4
2- أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز باستثناء خدمات المسح	**101.1**	**111.4**	**106.8**	**103.2**
معدل التغير (٪)	6.8	10.2	-4.1	-3.4
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	0.3	0.3	0.3	0.3
3- مجموع القطاعات النفطيـة (2+1)	**22680.4**	**23143.6**	**21466.2**	**21736.9**
معدل التغير (٪)	-0.7	2.0	-7.2	1.3
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	57.4	56.9	54.6	54.7
4- القطاعات غير النفطيـــة	**21977.1**	**22777.6**	**23181.4**	**23428.9**
معدل التغير (٪)	-0.7	3.6	1.8	1.1
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	55.6	56.0	59.0	58.9
المجموع الجزئي (4+3)	**44657.5**	**45921.2**	**44647.6**	**45165.8**
معدل التغير (٪)	-0.7	2.8	-2.8	1.2
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**-1900.5**	**-1902.2**	**-1900.0**	**-1868.0**
معدل التغير (٪)	3.3	0.1	-0.1	-1.7
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	**-3216.6**	**-3321.7**	**-3467.1**	**-3530.2**
معدل التغير (٪)	-16.2	3.3	4.4	1.8
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**39540.4**	**40697.4**	**39280.5**	**39767.6**
معدل التغير (٪)	0.6	2.9	-3.5	1.2

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًّا لتصل إلى نحو 26836.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 25423.6 مليونًا خلال عام 2017، وبما يمثل نموًّا قيمته 1412.7 مليون ومعدله 5.6%، بعد أن ارتفعت بما قيمته 785.4 مليونًا ومعدله 3.2% خلال العام السابق. وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 62.7% خلال عام 2018، مقابل نحو 70.1% خلال عام 2017.

رسم بياني (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

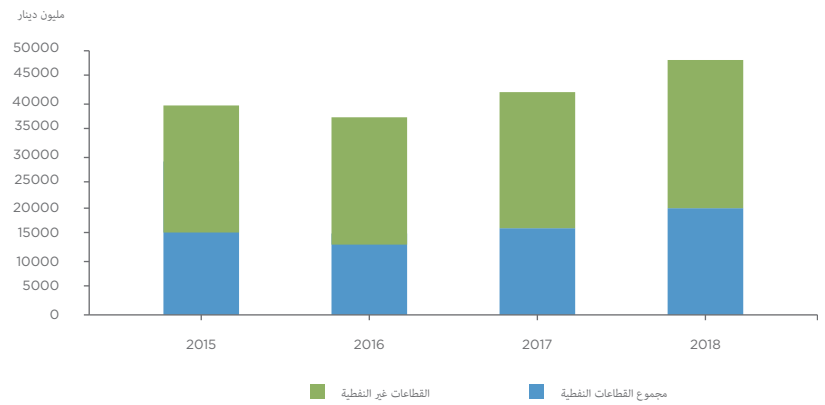

ومن جهة أخرى، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية نموًا بنحو 5192.7 مليون دينار وبمعدل 33.8% لتصل إلى نحو 20556.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 15364.2 مليونًا للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 42786.7 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 36260.7 مليونًا للعام السابق، (بما يمثل نموًا قيمته 6526.1 مليونًا ومعدله 18% مقارنةً بنمو قيمته 3204.9 مليون دينار ومعدله 9.7% خلال العام السابق). ويبين (جدول 2، ورسم البياني 2) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (2015 – 2018).

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)

(مليون دينار)

البيـــان	2015	2016	*2017	**2018
1- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	**14775.0**	**12715.8**	**15240.2**	**20428.5**
معدل التغير (٪)	-47.3	-13.9	19.9	34.0
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)***	42.9	38.5	42.0	47.7
2- أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز باستثناء خدمات المسح	**108.6**	**119.2**	**124.0**	**128.4**
معدل التغير (٪)	10.7	9.8	4.0	3.5
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	0.3	0.4	0.3	0.3
3- مجموع القطاعات النفطية (2+1)	**14883.6**	**12835.0**	**15364.2**	**20556.9**
معدل التغير (٪)	-47.1	-13.8	19.7	33.8
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	43.2	38.8	42.4	48.0
4- القطاعات غير النفطية	**24730.4**	**24638.2**	**25423.8**	**26836.3**
معدل التغير (٪)	2.1	-0.4	3.2	5.6
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (٪)	71.7	74.5	70.1	62.7
المجموع الجزئي (4+3)	**39613.9**	**37473.3**	**40787.8**	**47393.2**
معدل التغير (٪)	-24.4	-5.4	8.8	16.2
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	**-2245.7**	**-2319.7**	**-2372.4**	**-2431.5**
معدل التغير (٪)	11.7	3.3	2.3	2.5
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	**-2895.0**	**-2097.9**	**-2154.8**	**-2175.0**
معدل التغير (٪)	-29.1	-27.5	2.7	0.9
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**34473.3**	**33055.8**	**36260.7**	**42786.7**
معدل التغير (٪)	-25.5	4.1	9.7	18.0

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يلي نتناول، وبشيءٍ من التفصيل، تطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ. القطاعات النفطية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز باستثناء خدمات المسح) ارتفاعًا خلال عام 2018 بنحو 5192.7 مليون دينار وبنسبة 33.8% لتصل إلى نحو 20556.9 مليون دينار بعد نمو بنحو 2529.2 مليون دينار وبنسبة 19.7% خلال عام 2017. ويأتي الارتفاع خلال عام 2018 كمحصلة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي لتصل إلى نحو 20428.5 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 15240.2 مليون دينار خلال العام السابق، أي بنمو قيمته نحو 5188.3 مليون دينار ونسبته 34% من جهة، وأيضًا الارتفاع في القيمة المضافة لقطاع أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز باستثناء خدمات المسح

بنحو 4.4 مليون دينار وبنسبة 3.5% لتصل إلى نحو 128.4 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 124 مليون دينار خلال العام السابق من جهةٍ أخرى.

وتُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى ارتفاع متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك" القياسية، ليصل إلى نحو 69.78 دولارًا للبرميل كمتوسط لعام 2018 مقارنةً بنحو 52.43 دولار للبرميل كمتوسط لعام 2017، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 17.35 دولارًا ونسبته 33.1%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2018 ارتفاعًا ليصل إلى نحو 68.72 دولارًا للبرميل مقارنةً بنحو 51.6 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 17.1 دولارًا ونسبته 33.2%. كذلك، شهدت أسعار المنتجات النفطية المكررة ارتفاعًا، حيث ارتفع المتوسط المُرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المُكررة من نحو 57.41 دولارات للبرميل خلال عام 2017 إلى نحو 63.85 دولار للبرميل في المتوسط خلال عام 2018، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 6.44 دولارًا ونسبته 11.22%. كما سجل المتوسط المُرجح للسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز المسال (البروبان والبيوتان) ارتفاعًا قيمته 4.92 دولارًا ونسبته 11.9% ليصل إلى نحو 46.31 دولارًا خلال عام 2018 مقارنةً بنحو 41.39 دولارًا خلال العام السابق.

وفي مقابل ذلك، سجلت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي ارتفاعًا من نحو 2.704 مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2017 إلى نحو 2.736 مليون برميل يوميًا كمتوسط لعام 2018، وبما يمثل ارتفاعًا بواقع 32 ألف برميل يومي وبنسبة 1.2%. وفي ذات السياق، انخفضت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو 678.60 ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2017 إلى نحو 672.75 ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2018، وبما يمثل انخفاضًا بواقع 5.85 ألف برميل يوميًا وبنسبة 0.9%. أما كمية إنتاج الغاز الطبيعي المسُال، فقد انخفضت من نحو 205.50 ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام 2017 إلى نحو 175.19 ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام 2018، وبما يمثل انخفاضًا بواقع 30.3 ألف برميل وبنسبة 14.7%. وعلى صعيد الكميات المُصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى ارتفاع إجمالي تلك الكميات من نحو 2025.7 مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2017 إلى نحو 2050.8 مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2018، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو 25.14 ألف برميل يوميًا وبنسبة 1.2%.

ب. القطاعات غير النفطية:

كما تمت الإشارة لذلك آنفًا، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام 2018 قيمته نحو 247.5 مليون دينار ومعدله 1.1% لتصل إلى نحو 23428.9 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو 403.8 مليونًا ومعدله 1.8% خلال عام 2017. ويوضح (جدول 3) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (2015 – 2018).

وتُشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (يمثل نحو 12.8% من الناتج المحلي غير النفطي) قد سجلت نموًا قيمته 187.4 مليون دينار ومعدله 6.6% لتصل إلى نحو 3006.4 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نموًا قيمته 67.6 مليون دينار ومعدله 2.5% خلال عام 2017. وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو 5.9% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2018 نحو 1388.8 مليون دينار مقابل نحو 1367.5 مليون خلال عام 2017، وهو ما يمثل نموًا قيمته 21.3 مليون دينار ومعدله 1.6%. في حين سجل نشاط الكهرباء والغاز والمياه (يمثل نحو 5.8% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا في قيمتها المضافة بنحو 20.9 مليون دينار ومعدله 1.6% لتصل إلى نحو 1367.8 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 1346.9 مليون دينار خلال عام 2017، وقد سجل نشاط المطاعم والفنادق (يمثل نحو 1.7% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا أيضًا في قيمته المضافة بنحو 34.6 مليون دينار وبنسبة 9.5% لتصل إلى نحو 400.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نموًا بنحو 37.0 مليون دينار وبمعدل 11.2% خلال عام 2017.

من جانب آخر، حافظ نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو 34.3% من الناتج المحلي غير النفطي) على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي. فقد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو 162.0 مليون دينار وبمعدل 2.1% لتصل إلى نحو 8028.5 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 7866.5 مليون دينار خلال عام 2017.

أما فيما يتعلق بنشاط الوساطة المالية والتأمين (يمثل نحو 13.6% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت تراجعًا في قيمتها المضافة خلال عام 2018 بنحو 4.2 مليون دينار ومعدله 0.1% لتصل إلى نحو 3193.5 مليون دينار مقارنةً بنمو قيمته 100.2 مليون دينار ومعدله 3.2% خلال عام 2017. كما سجل نشاط الصناعات التحويلية (يمثل 11.4% من الناتج المحلي غير النفطي) تراجعًا في قيمتها المضافة بنحو 7.0 مليون دينار ومعدله 0.3% لتصل الى نحو 2680.0 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل تراجعًا بنحو 7.1 مليون دينار وبمعدل 0.3% خلال عام 2017. وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط النقل والتخزين والاتصالات (يمثل نحو 11.1% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2018 نحو 2600.1 مليون دينار مقابل نحو 2776.4 مليون خلال عام 2017، وهو ما يمثل تراجعًا قيمته 176.3 مليون دينار ومعدله 6.3%. في حين سجل نشاط التشييد والبناء (يمثل نحو 2.5% من الناتج المحلي غير النفطي) تراجعًا في قيمته المضافة خلال عام 2018 بنحو 5.0 مليون دينار ومعدله 0.9% لتصل إلى نحو 574.4 مليون دينار مقارنةً بتراجع قيمته 80.4 مليون دينار ومعدله 12.2% خلال عام 2017.

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

البيـان	2015	2016	*2017	**2018
الزراعة وصيد البحر	167.9	168.8	174.6	188.5
الصناعات التحويلية	2247.3	2694.1	2687.0	2680.0
الكهرباء والغاز والمياه	1186.6	1295.4	1346.9	1367.8
التشييد والبناء	740.9	659.8	579.4	574.4
تجارة الجملة والتجزئة	1349.2	1341.6	1367.5	1388.8
المطاعم والفنادق	339.4	329.3	366.3	400.9
النقل والتخزين والاتصالات	2587.1	2643.3	2776.4	2600.1
الوساطة المالية والتأمين	3247.1	3097.5	3197.7	3193.5
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	2827.4	2751.4	2819.0	3006.4
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	7284.0	7796.4	7866.5	8028.5
إجمالي القطاعات غير النفطية	**21977.1**	**22777.6**	**23181.3**	**23428.9**

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية نموًا خلال عام 2018 قيمته نحو 1412.7 مليون دينار ومعدله 5.6% لتصل إلى نحو 26836.3 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو 785.4 مليونًا ومعدله 3.2% خلال عام 2017. ويوضح (جدول 4) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (2015 - 2018).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو 34% من الناتج المحلي غير النفطي) قد حقق نموًا في قيمته المضافة بنحو 194.4 مليون دينار وبمعدل 2.2% لتصل إلى نحو 9124.9 مليون دينار خلال عام 2018، بعد نمو قيمته نحو 224.0 مليون دينار ومعدله 2.6% خلال عام 2017 (الجدول 4). وجاء نشاط الوساطة المالية والتأمين في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للأنشطة غير النفطية (يمثل نحو 13.9% من الناتج المحلي غير النفطي)، حيث سجل نموًا قيمته نحو 105.1 مليون دينار ومعدله 2.9% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو 3721.0 مليون دينار خلال عام 2018، مقارنةً بنمو قيمته نحو 133.9 مليون دينار ومعدله 3.8% خلال عام 2017. في حين بلغت القيمة المضافة للأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (تمثل نحو 13.7% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2018 نحو 3664.0 مليون دينار مقابل نحو 3579.3 مليون دينار خلال عام 2017، وهو ما يمثل نموًا قيمته 84.7 مليون دينار ومعدله 2.4%. أما نشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو 12.6% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجل نموًا في قيمته المضافة بنحو 834.5 مليون دينار وبمعدل 32.9% لتصل إلى نحو 3371.6 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنةً بنحو 2537.1 مليون دينار خلال العام السابق. وبلغت القيمة المضافة من نشاط النقل والتخزين والاتصالات (يمثل نحو 9.7% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2018 نحو 2595.2 مليون دينار مقابل نحو 2554.5 مليونًا خلال عام 2017، وهو ما يمثل نموًا قيمته نحو 40.7 مليون دينار ومعدله 1.6%، مقارنةً بنمو قيمته نحو 157.9 مليونًا ومعدله 6.6% للعام السابق.

جدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية

حسب أقسام النشاط الاقتصادي

(مليون دينار)

البيـان	2015	2016	2017*	2018**
الزراعة وصيد البحر	185.4	171.4	185.0	206.4
الصناعات التحويلية	2405.4	2380.7	2537.1	3371.6
الكهرباء والغاز والمياه	1010.0	1030.8	1040.7	1083.3
التشييد والبناء	984.0	987.0	917.9	930.7
تجارة الجملة والتجزئة	1589.0	1627.0	1644.3	1677.3
المطاعم والفنادق	370.4	376.2	418.6	461.9
النقل والتخزين والاتصالات	2517.6	2396.6	2554.5	2595.2
الوساطة المالية والتأمين	3614.9	3482.0	3615.9	3721.0
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	3333.8	3480.0	3579.3	3664.0
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	8719.9	8706.5	8930.5	9124.9
إجمالي القطاعات غير النفطية	**24730.4**	**24638.2**	**25423.8**	**26836.3**

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بنشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو 6.3% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجَّل نموًا في قيمته المضافة خلال عام 2018 بنحو 33.0 مليون دينار ومعدل 2% لتصل إلى نحو 1677.3 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته 17.3 مليون دينار ومعدله 1.1% خلال عام 2017. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط الكهرباء والغاز والمياه (يمثل نحو 4.0% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًّا بنحو 42.6 مليون دينار وبمعدل 4.1% خلال عام 2018 لتصل إلى نحو 1083.3 مليون دينار مقارنةً مع نموٍّ بنحو 9.9 مليون دينار وبمعدل 1.0% في العام السابق. في حين شهد نشاط التشييد والبناء (يمثل نحو 3.5% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا خلال عام 2018 بنحو 12.8 مليون دينار ومعدله 1.4% لتصل إلى نحو 930.7 مليون دينار مقارنةً بتراجع قيمته 69.1 مليون دينار ومعدله 7.0% خلال عام 2017. أما فيما يتعلق بنشاط المطاعم والفنادق (يمثل نحو 1.7% من الناتج المحلي غير النفطي) فقد سجل نموًا بنحو 43.3 مليون دينار وبمعدل 10.3% لتصل القيمة المضافة إلى نحو 461.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع نموٍّ بنحو 42.4 مليون دينار وبمعدل 11.3% خلال عام 2017.

ثانيًا – المستوى العام للأسعار المحلية:

1. الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

رسم بياني (3)

معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (%)

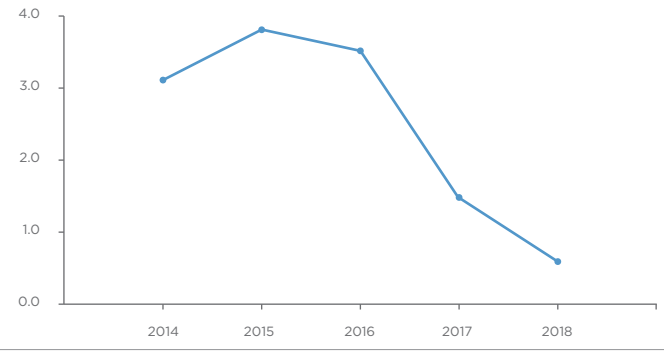

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

تباطأ، وللعام الثاني على التوالي، معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) بحسب الأقسام الرئيسية المكوّنة للإنفاق الاستهلاكي ليبلغ نحو 0.6% خلال عام 2018، وذلك بعد أن سجل نحو 1.5% خلال عام 2017 ونحو 3.5% خلال عام 2016 (جدول 5، ورسم بياني 3).

رسم بياني (4)

المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
بحسب الأقسام الرئيسية (%)

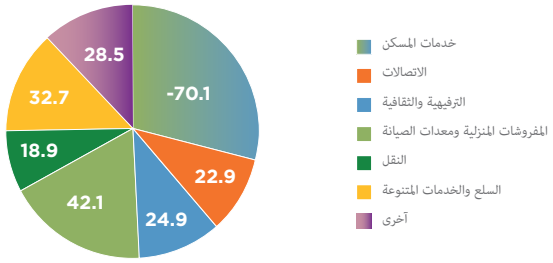

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء هذا التباطؤ المشار إليه آنفًا في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام 2018 محصلةً للتغيرات في معدلات الزيادة في متوسطات أسعار الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2017، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من قسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 11.4%) ليبلغ نحو 2.0% خلال عام 2018 مقابل نحو 3.3% خلال عام 2017، وقسم النقل (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 7.5%) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2018 مقابل نحو 10.2% خلال عام 2017، وقسم التعليم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.2%) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2018 مقابل نحو 2.8% خلال عام 2017، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 3.4%) ليبلغ نحو 1.7% خلال عام 2018 مقابل 3.1% خلال عام 2017، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كلّ من قسم السجائر والتبغ (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 0.3%) ليبلغ نحو 11.5% خلال عام 2018 مقابل نحو 1.2% خلال عام 2017، وقسم الصحة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 1.5%) ليبلغ نحو 1.9% خلال عام 2018 مقابل نحو 0.2% خلال عام 2017، وقسم الاتصالات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.0%) بنحو 3.7% خلال عام 2018 مقابل انخفاض بنحو 0.6% خلال عام 2017، وقسم الترفيهية والثقافية (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 3.8%) ليبلغ نحو 4.1% خلال عام 2018 مقابل نحو 3.2% خلال عام 2017، وانخفاض متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 33.2%) بنحو 1.1% خلال عام 2018 بعد انخفاضه بنحو 0.4% خلال عام 2017، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 8.0%) بنحو 0.5% خلال عام 2018 مقابل ارتفاع بنحو 1.4% خلال عام 2017، واستقرار معدل التضخم لقسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 16.7%) عند نحو 0.1% خلال عامي 2017 و2018.

جدول (5)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

(سنة الأساس 2013=100)

البيـــــان	الأوزان الترجيحية	متوسط الفترة (2018-2016)	2017	2018	التغيـر (%)		المساهمة النسبية في تغير الرقم العام %	
					2017	2018	2017	2018
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:	**100.0**	**112.0**	**112.3**	**113.0**	**1.5**	**0.6**	**100.0**	**100.0**
1. بحسب أقسام الإنفاق								
الأغذية والمشروبات	16.7	107.5	107.6	107.6	0.1	0.1	1.5	1.8
السجائر والتبغ	0.3	117.1	113.2	126.2	1.2	11.5	0.3	6.8
الكساء وملبوسات القدم	8.0	105.3	106.0	105.5	1.4	-0.5	6.9	-6.2
خدمات المسكن	33.2	117.2	117.5	116.2	-0.4	-1.1	-9.6	-70.1
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	11.4	114.2	114.7	117.0	3.3	2.0	25.0	42.1
الصحة	1.5	104.2	103.6	105.6	0.2	1.9	0.2	4.5
النقل	7.5	114.8	117.9	119.5	10.2	1.4	48.9	18.9
الاتصالات	4.0	101.6	100.2	103.8	-0.6	3.7	-1.5	22.9
الترفيه والثقافة	3.8	101.3	100.9	105.1	3.2	4.1	7.1	24.9
التعليم	4.2	116.8	117.3	118.9	2.8	1.4	8.0	10.6
المطاعم والفنادق	3.4	118.5	119.0	121.0	3.1	1.7	7.3	11.0
السلع والخدمات المتنوعة	5.8	104.5	103.9	107.5	1.7	3.4	5.9	32.7

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رسم بياني (5)

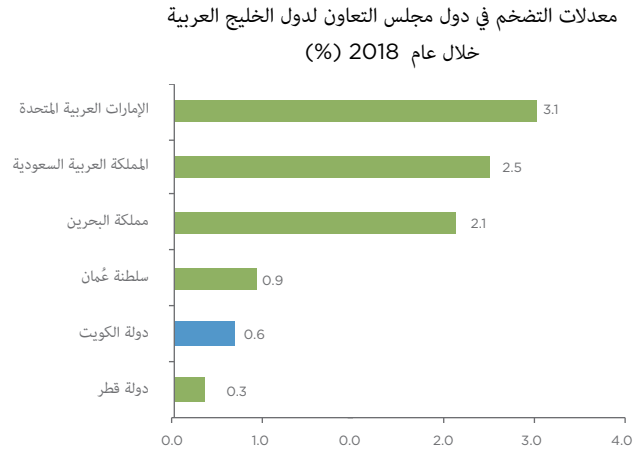

المصدر: الجهات الوطنية الرسمية.

ومن جانبٍ آخر، تشير الإحصاءات المتوافرة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تباين معدلات التضخم السنوية المسجلة خلال عام 2018 مقارنةً بالعام السابق في تلك الدول، حيث بلغ معدل التضخم خلال العام المذكور في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 3.1% (2.0% لعام 2017)، وفي المملكة العربية السعودية نحو 2.5% (-0.8% لعام 2017)، وفي مملكة البحرين نحو 2.1% (1.3% لعام 2017)، وفي سلطنة عُمان نحو 0.9% (1.6% لعام 2017)، وفي دولة الكويت نحو 0.6% (1.5% لعام 2017)، وفي دولة قطر نحو 0.3% (0.4% لعام 2017).

2. الرقم القياسي العام لأسعار الجملة:

رسم بياني (6)

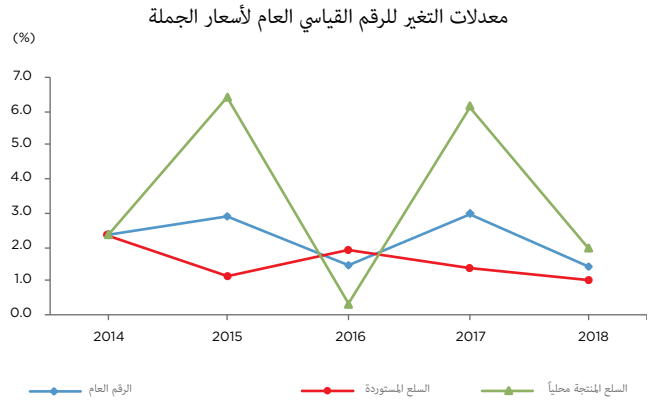

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

يوضح (الجدول 6) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100) بحسب الأقسام الرئيسية خلال الفترة (2016-2018) في دولة الكويت، وتشير بيانات ذلك الجدول إلى تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو 1.3% خلال عام 2018، وذلك بعد أن بلغ نحو 3.1% خلال عام 2017.

وقد جاء التباطؤ في معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال عام 2018 نتيجة لتباطؤ معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الصناعات التحويلية (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 90.0% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2018 بعد أن بلغ نحو 3.2% خلال عام 2017، وقسم الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 4.5% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 0.5% خلال عام 2018 بعد أن بلغ نحو 2.4% خلال عام 2017، وقسم استغلال المحاجر (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 0.3% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 1.2% خلال عام 2018 بعد أن بلغ نحو 6.4% خلال عام 2017.

وعلى صعيد التطورات التي شهدتها أسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا والمستوردة، فتشير البيانات إلى تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 2.0% خلال عام 2018، وذلك بعد أن بلغ نحو 6.2% خلال عام 2017، وكذلك تباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام 2018 ليبلغ نحو 0.9%، وذلك بعد أن بلغ نحو 1.4% خلال العام 2017.

جدول (6)

تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة

سنة الأساس (100 = 2007)

البيـــان	الأوزان الترجيحية	2016	2017	2018	معدل التغير (%)	
					2017	2018
الرقم القياسي العام لأسعار الجملة	**100.00**	**130.5**	**134.6**	**136.3**	**3.1**	**1.3**
- بحسب الأقسام الرئيسية:						
* الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4.5	151.0	154.6	155.3	2.4	0.5
* استغلال المحاجر	0.3	115.1	122.5	124.0	6.4	1.2
* الصناعات التحويلية	90.0	131.3	135.6	137.5	3.2	1.4
* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه	5.2	100.0	100.0	100.0	0.0	0.0
- الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	64.4	130.5	132.3	133.5	1.4	0.9
- الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا	35.6	130.6	138.7	141.4	6.2	2.0

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثًا – السكان والقوى العاملة:

تُشير البيانات المتوافرة (جدول 7 ورسم بياني 7) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في نهاية عام 2018 قد بلغ نحو 2.7% مقارنةً بنمو معدله 2.0% في نهاية عام 2017، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2018 إلى نحو 4.622 ملايين نسمة مقابل نحو 4.500 ملايين في نهاية العام السابق.

رسم بياني (7)

تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت

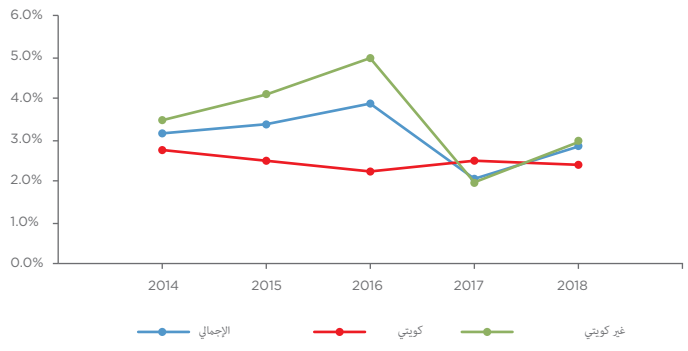

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ويُعزى الجانب الأكبر (72.7%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام 2018 إلى نحو 3.219 ملايين نسمة مقابل نحو 3.130 ملايين في نهاية العام السابق، وبمعدل نمو بلغ نحو 2.8% (1.9% في عام 2017)، أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام 2018 فقد استقر عند نحو 2.4% (كذلك لعام 2017)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية عام 2018 إلى نحو 1.403 مليون نسمة مقابل نحو 1.370 مليونًا في نهاية العام السابق. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، استقرت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام 2018 عند نحو 30.4% (كذلك لعام 2017)، كما استقرت نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان عند نحو 69.6% في نهاية العامين المذكورين.

جدول (7)

تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت

(نهاية الفترة)

البيـــــــان	2016	2017	2018
السكان:			
1.الكويتيون:	**1337693**	**1370013**	**1403113**
معدل التغير (%)	2.3	2.4	2.4
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	30.3	30.4	30.4
2. غير الكويتيين:	**3073431**	**3130463**	**3218525**
معدل التغير (%)	4.8	1.9	2.8
الأهمية النسبية لجملة السكان (%)	69.7	69.6	69.6
3. جملة السكان: (1 + 2)	**4411124**	**4500476**	**4621638**
معدل التغير (%)	4.1	2.0	2.7
الأهمية النسبية لأقل من 15 عام (%)	20.1	19.7	19.2
الأهمية النسبية من 15 إلى أقل من 60 عام (%)	75.9	76.1	76.5
الأهمية النسبية 60 عام فأكثر (%)	4.0	4.2	4.3

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

رسم بياني (8)

توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي **2017** و**2018**

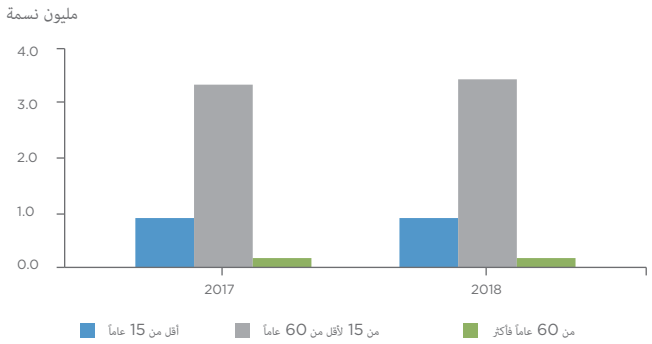

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلّ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد ارتفعت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (ذوي الأعمار من 15 عامًا إلى أقل من 60 عامًا) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو 76.5% في نهاية عام 2018 مقابل نحو 76.1% في نهاية العام السابق، واتساقًا مع ذلك انخفض مؤشر الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 637 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 663 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2017 (جدول 8).

جدول (8)
تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت
(نهاية الفترة)

البيـــــــان	2016	2017	2018
معدلات الإعالة (لكل 1000 فرد من القوى العاملة)			
1. الكويتيون	1992	2373	2299
2. غير الكويتيين	360	361	342
3. جملة السكان	630	663	637

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليبلغ نحو 2299 فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام 2018 مقابل نحو 2373 فردًا لكل ألف فرد في نهاية العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل 4.7% مقابل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل بنحو 1.5% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق. وفي ذات الاتجاه، انخفض مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو 361 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام 2017 إلى نحو 342 فردًا لكل ألف فرد في نهاية عام 2018، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل 4.3% مقابل انخفاض أعداد السكان غير الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 1.3% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة في نهاية عام 2018، تشير البيانات المتوافرة (جدول 9) إلى نمو إجمالي القوى العاملة بمعدل 4.4% مقارنةً بانخفاض معدله 0.02% لعام 2017، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2.823 مليونًا مقارنةً بنحو 2.705 مليونًا في نهاية العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليصل إلى نحو 4.3% لعام 2018 مقابل نحو 1.8% لعام 2017، ولتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 2.398 مليونًا في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 2.299 مليونًا في نهاية العام السابق، كما ارتفعت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 4.7% لعام 2018 مقابل انخفاض بنحو 9.2% لعام 2017، ولتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 425 ألف في نهاية عام 2018 (نحو 218 ألف وبنسبة 51.3% ذكور ونحو 207 آلاف وبنسبة 48.7% إناث) مقارنةً بنحو 406 آلاف في نهاية العام السابق.

جدول (9)
تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت
(نهاية الفترة)

البيـــــــان	2016	2017	2018
القوى العاملة:			
1. الكويتيون:	**447120**	**406201**	**425324**
معدل التغير (%)	2.6	-9.2	4.7
الأهمية النسبية للجملة (%)	16.5	15.0	15.1
2. غير الكويتيين:	**2259100**	**2299412**	**2398063**
معدل التغير (%)	5.7	1.8	4.3
الأهمية النسبية للجملة (%)	83.5	85.0	84.9
3. جملة القوى العاملة: (1 + 2)	**2706220**	**2705613**	**2823387**
معدل التغير (%)	5.1	-0.02	4.4

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2018 (جدول 10)، فقد استحوذت أنشطة "الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية والمنظمات الدولية" على نحو 45.4% من إجمالي تلك العمالة مقابل نحو 46.6% في نهاية عام 2017، ثم الأنشطة المرتبطة "بالتجارة والمطاعم والفنادق" بنسبة 18.9% مقابل نحو 18.6% لعام 2017، ثم "الإنشاءات" بنسبة 15.7% مقابل نحو 15.0% لعام 2017. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2018، فقد تركزت تلك العمالة أيضًا في الأنشطة المرتبطة "بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية والمنظمات الدولية" (81.0%)، ثم "الوساطة المالية والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال" (7.2%)، ثم "الإنشاءات" (4.1%).

جدول (10)

التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%)

(نهاية الفترة)

أقسام النشاط الاقتصادي	2016			2017			2018		
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة
الزراعة والصيد	0.2	2.7	2.3	0.1	2.5	2.1	0.1	2.5	2.1
التعدين واستغلال المحاجر	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الصناعات التحويلية	1.2	6.4	5.6	1.1	6.4	5.6	1.1	6.2	5.4
الكهرباء والغاز والماء	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإنشاءات	4.7	16.5	14.6	4.2	17.0	15.0	4.1	17.7	15.7
التجارة والمطاعم والفنادق	4.8	20.9	18.3	4.0	21.2	18.6	3.8	21.5	18.9
النقل والتخزين والاتصالات	0.9	2.9	2.6	0.7	2.9	2.5	0.6	2.9	2.5
الوساطة المالية والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	5.7	6.9	6.7	5.3	7.0	6.8	7.2	7.3	7.3
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية والمنظمات الدولية	77.8	40.2	46.4	82.5	40.3	46.6	81.0	39.0	45.4
غير مبين	4.6	3.4	3.6	2.1	2.7	2.6	2.0	2.8	2.7
الإجمـالـي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

رسم بياني (9)

الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام **2018**

(% من الإجمالي)

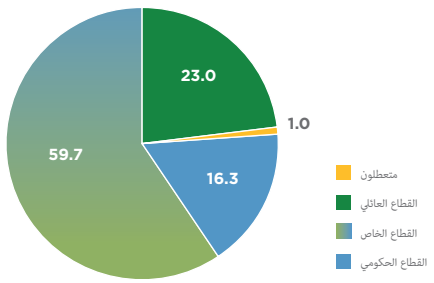

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول 11 ورسم بياني 9) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في "القطاع الخاص" بمعدل 4.9% في نهاية عام 2018، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو 59.3% في نهاية عام 2017 إلى نحو 59.7% في نهاية عام 2018 (نحو 96.2% غير كويتي ونحو 3.8% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص).

وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في "القطاع الحكومي"، فقد ارتفعت تلك الأعداد بنحو 2.5% في نهاية عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، ومع ذلك انخفضت الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو 16.6% في نهاية عام 2017 إلى نحو 16.3% في نهاية عام 2018 (نحو 73.0% كويتي ونحو 27.0% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). ومن جانب آخر، ارتفع مجموع أعداد "المتعطلين" في نهاية عام 2018 بنحو 16.9% مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع طفيف في الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو 1.1% (نحو 84.9% غير كويتي ونحو 15.1% كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو 1.0% في نهاية العام السابق.

جدول (11)

التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع **(%)**

(نهاية الفترة)

القطاع	2016	2017	2018
القطاع الحكومي	**18.4**	**16.6**	**16.3**
كويتي	12.7	11.9	11.9
غير كويتي	5.7	4.6	4.4
القطاع الخاص	**57.7**	**59.3**	**59.7**
كويتي	3.2	2.3	2.3
غير كويتي	54.5	57.0	57.4
القطاع العائلي	**22.7**	**23.1**	**23.0**
كويتي	0.0	0.0	0.0
غير كويتي	22.7	23.1	23.0
المتعطلون	**1.2**	**1.0**	**1.1**
كويتي	0.5	0.8	0.9
غير كويتي	0.7	0.2	0.2
إجمالي القوى العاملة	**100.0**	**100.0**	**100.0**
كويتي	16.5	15.0	15.1
غير كويتي	83.5	85.0	84.9

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

التطورات النقدية
ونشاط بنك الكويت المركزي

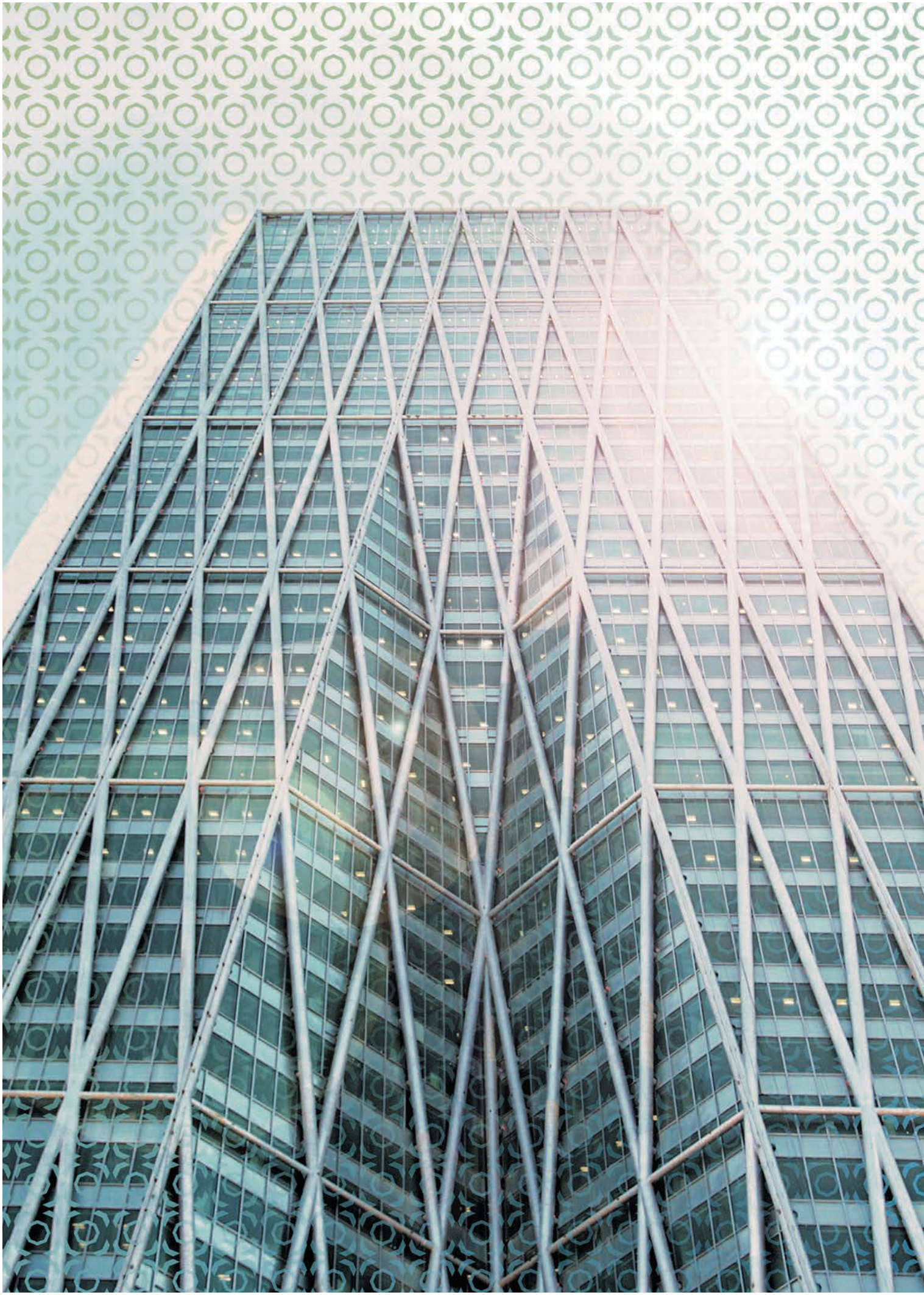

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2018 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ وتكريس تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، فقد أجرى بنك الكويت المركزي في 22 مارس من عام 2018 رفعًا في سعر الخصم لديه بمقدار 25.0 نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى 3.0%، وهو الرفع الوحيد الذي تم إجراءه في عام 2018. ويهدف هذا الرفع إلى توفير الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وجاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام 2018 لتعكس جهود بنك الكويت المركزي في مجال المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقًا لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت. وتشير تلك التطورات إلى أن الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام 2018 قد بلغ ما نسبته 1.67% في حين كان تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هوامش أوسع، فقد بلغ الفرق ما نسبته 14.68% مقابل الجنيه الإسترليني، و10.85% مقابل اليورو، و9.19% مقابل الين الياباني، و9.01% مقابل الفرنك السويسري.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تسارع وتيرة النمو في كلٍ من عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليبلغ ما نسبته 4.0% بنهاية عام 2018، بينما شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص المُقيم لدى البنوك المحلية ارتفاعًا بنسبة 4.1% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق، إلى جانب ذلك تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بنهاية عام 2018 إلى نمو بنحو 4.2%.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2018، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

1- تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2018 تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به بدءًا من 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يُعَزِّز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيّما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

وعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق (جدول 12)، فيُلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته 1.65 فلسًا ومعدله 0.55%، كما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال ذات الفترة ارتفاعًا مقابل كلّ من الجنيه الإسترليني بما نسبته 5.97%، واليورو بما نسبته 4.64%، والفرنك السويسري بما نسبته 0.72%، بينما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي تراجعًا مقابل الين الياباني بما نسبته 1.94%.

رسم بياني (10)

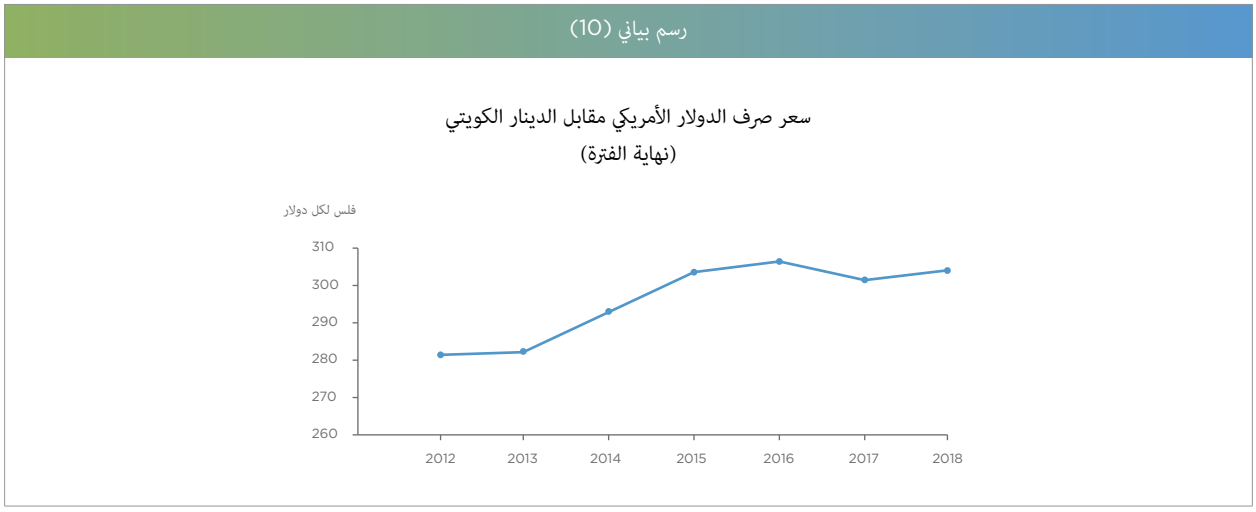

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (12)

أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي

وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتي[1]	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
2017	301.90	0.84	113.08	0.99	0.75
2018	303.55	0.88	110.89	0.99	0.79
التغير	1.65	0.04	-2.19	0.01	0.04
معدل التغير (٪)	0.55	4.64	-1.94	0.72	5.97

[1] بالفلس.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي هذا الصدد تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام 2018 كانت ضمن هوامش ضيقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو 1.67%، أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى فتشير البيانات إلى تقلبات أكبر، حيث وصلت إلى معدلات بلغت 14.68% مقابل الجنيه الإسترليني، و10.85% مقابل اليورو، و9.19% مقابل الين الياباني، و9.01% مقابل الفرنك السويسري (جدول 13).

جدول (13)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2018

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
دينار كويتي (فلس)	304.200	299.200	5.000	1.67
جنيه إسترليني	0.7994	0.6971	0.102	14.68
اليورو	0.8891	0.8021	0.087	10.85
فرنك سويسري	1.0101	0.9266	0.084	9.01
ين ياباني	114.390	104.760	9.630	9.19

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2- تطورات عرض النقد:

تُشير البيانات (جدول 14، ورسم بياني 11) إلى تسارع وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2018، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى نحو 38606.4 ملايين دينار في نهاية عام 2018 محققًا ارتفاعًا قيمته نحو 1474.4 مليون دينار ونسبته 4.0%، وذلك بعد ارتفاع قيمته 1374.8 مليون دينار ونسبته 3.8% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام 2016.

جدول (14)

تطور إجماليات عرض النقد

(مليون دينار)

البيـــــان	2017	2018	التغير	
			قيمة	التغير%
الكتلة النقدية (ن1)	**10163.6**	**10378.8**	**215.2**	**2.1**
ومنها: النقد المتداول	1746.8	1755.2	8.4	0.5
شبه النقـــد	**26968.5**	**28227.6**	**1259.1**	**4.7**
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	24234.9	25610.9	1375.9	5.7
الودائع بالعملات الأجنبية	2733.5	2616.7	-116.8	-4.3
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2)	**37132.0**	**38606.4**	**1474.4**	**4.0**
الودائع لدى شركات الاستثمار(1)	-	-	-	-
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن3)	**37132.0**	**38606.4**	**1474.4**	**4.0**

[1] ودائع القطاع الخاص لدى شركات الاستثمار التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) خلال عام 2018 نتيجةً للارتفاع في كلٍ من شبه النقد بما قيمته 1259.1 مليون دينار ونسبته 4.7%، والكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن1) بنحو 215.2 مليون دينار وبنسبة 2.1%.

رسم بياني (11)

تطورات عرض النقد (ن2)

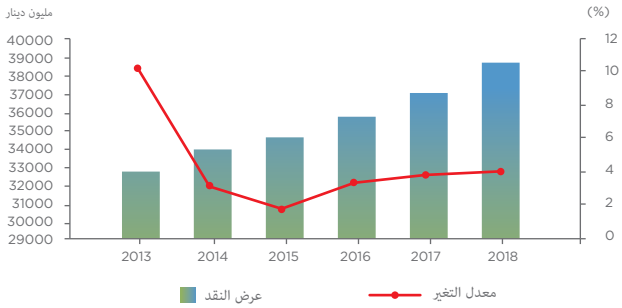

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء الارتفاع الذي شهده شبه النقد خلال عام 2018 محصلةً للارتفاع في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية المحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) بما قيمته 1375.9 مليون دينار ونسبته 5.7%، والانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى تلك البنوك بنحو 116.8 مليون دينار وبنسبة 4.3% (جدول 15).

جدول (15)

أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام **2018**

(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

البيان	2017	2018	التغير	
			القيمة	التغير (%)
الودائع الدينارية	32651.8	34234.5	1582.7	4.8
تحت الطلب	8416.8	8623.6	206.8	2.5
الادخار	4855.8	4990.7	134.8	2.8
لأجل	19379.1	20620.2	1241.1	6.4
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملات الأجنبية	2733.5	2616.7	-116.8	-4.3
الإجمالي	**35385.3**	**36851.2**	**1465.9**	**4.1**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام 2018، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد - وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلٍ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان 16 و17) - إلى أن الزيادة المشار إليها آنفًا في عرض النقد (ن2) خلال عام 2018، قد جاءت محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة بنحو 1648.4 مليون دينار وبنسبة 10.0% من جهة، وانخفاض صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو 174.0 مليون دينار وبنسبة 0.8% من جهة أخرى.

ويُعزى الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية للارتفاع في رصيد كل من مطالب البنوك المحلية على الحكومة والتي سجلت ارتفاعًا بما قيمته 903.8 ملايين دينار ونسبته 26.2%، (والتي كان لها أثر انكماشي على عرض النقد) في نهاية عام 2018 مقارنةً بالعام السابق من جهة، وإلى الارتفاع في رصيد كلٍ من صافي الموجودات المحلية ضمن بند "أخرى"، والتي سجلت ارتفاعًا بما قيمته 741.1 مليون دينار ونسبته 5.7% (والتي كان لها أثر انكماشي على عرض النقد)، والارتفاع في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بما قيمته 1470.8 مليون دينار ونسبته 4.0% في نهاية عام 2018 مقارنةً بالعام السابق (والتي كان لها أثر توسعي على عرض النقد) من جهة أخرى.

جدول (16)

العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)

(القيمة بالمليون دينار)

البيـــــــان	2017	2018	التغيـــر	
			القيمة	(%)
عرض النقد (ن2)	**37132.0**	**38606.4**	**1474.4**	**4.0**
صافي الموجودات المحلية:	20659.8	20485.8	-174.0	-0.8
المطالب على الحكومة (صافي) (*)	-3451.5	-4355.2	-903.8	-26.2
المطالب على القطاع الخاص	37198.7	38669.6	1470.8	4.0
البنود الأخرى (صافي)	-13087.5	-13828.5	-741.1	-5.7
صافي الموجودات الأجنبية:	16472.2	18120.6	1648.4	10.0
البنك المركزي	9329.5	10408.2	1078.6	11.6
البنوك المحلية	7142.6	7712.4	569.8	8.0

(*) بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل 2016. ولا تتضمن أرصدة التورق لأدوات الدين العام للبنوك المحلية العوائد عليها، كما أنها لا تتضمن عمليات التورق الحكومي لأكثر من سنة المقتناة من البنوك الإسلامية.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية (جدول 17) فقد جاء نتيجةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو 1078.6 مليون دينار وبنسبة 11.6%، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو 569.8 مليون دينار وبنسبة 8.0%.

وجاء الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي محصلة لارتفاع إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل 1066.6 مليون دينار وبنسبة 11.2%) من جانب، وانخفاض إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما يعادل 11.9 مليون دينار وبنسبة 6.7%) من جانب آخر. كما جاء الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجةً لارتفاع كل من إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل 1064.9 مليون دينار وبنسبة 8.4%)، وإجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل 495.1 مليون دينار وبما نسبته 8.8%).

جدول (17)

صافي الموجودات الأجنبية المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

البيـــان	نهاية عام 2017			نهاية عام 2018			التغير	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	القيمة	(%)
البنك المركزي	9507.9	178.3	9329.5	10574.5	166.4	10408.2	1078.7	11.6
البنوك المحلية	12738.5	5595.9	7142.6	13803.5	6091.0	7712.6	570.0	8.0
الإجمالي	**22246.4**	**5774.2**	**16472.2**	**24360.5**	**6239.8**	**18120.7**	**1648.5**	**10.0**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3- تطورات الائتمان المصرفي:

تشير البيانات (جدول 18) إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته 1489.2 مليون دينار ونسبته 4.2%، لتصل إلى نحو 36861.0 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل نحو 35371.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعًا في نهاية عام 2017 بلغت قيمته 1064.4 مليون دينار ونسبته 3.1% مقارنةً بنهاية عام 2016.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته 42.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وبلغ الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية نحو 761.8 مليون دينار وبنسبة 5.1%، واستحوذت على نحو 51.2% من الزيادة في إجمالي التسهيلات الائتمانية بنهاية عام 2018. وتُشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجّهة إلى كل من القروض المقسطة (بما قيمته 750.7 مليون دينار ونسبته 6.8%)

وأرصدة التسهيلات لشراء الأوراق المالية (بما قيمته 20.3 مليون دينار ونسبته 0.8%)، وبند "أخرى" (بما قيمته 19.2 مليون دينار ونسبته 5.6%) من جهة، والانخفاض في أرصدة القروض الاستهلاكية (بما قيمته 28.3 مليون دينار ونسبته 2.6%) من جهة أخرى.

وجاء باقي الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية محصلةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلّ من قطاع النفط الخام والغاز (بقيمة 367.1 مليون دينار وبنسبة 27.8%)، وقطاع العقار (بقيمة 284.9 مليون دينار وبنسبة 3.6%)، وقطاع الإنشاء (بقيمة 127.5 مليون دينار وبنسبة 6.6%)، وبند "أخرى" (بقيمة 114.3 مليون دينار وبنسبة 4.6%)، وقطاع الصناعة (بقيمة 108.9 ملايين دينار وبنسبة 5.8%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة 2.1 مليون دينار وبنسبة 14.1%) من جهة، والانخفاض في أرصدة التسهيلات المقدمة لكلّ من قطاع مؤسسات مالية غير البنوك (بقيمة 252.2 مليون دينار وبنسبة 19.1%)، وقطاع التجارة (بقيمة 24.8 مليون دينار وبنسبة 0.7%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة 0.5 مليون دينار وبنسبة 0.4%) من جهةٍ أخرى.

جدول (18)

تطور أرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

القطاع	الرصيد في نهاية عام		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
التجارة	3356.2	3331.4	-24.8	-0.7
الصناعة	1875.7	1984.6	108.9	5.8
الإنشاء	1936.3	2063.8	127.5	6.6
الزراعة وصيد الأسماك	15.2	17.3	2.1	14.1
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1318.5	1066.3	-252.2	-19.1
التسهيلات الشخصية:	15059.1	15820.9	761.8	5.1
- القروض الاستهلاكية	1091.5	1063.3	-28.3	-2.6
- القروض المُقسطة	10972.6	11723.3	750.7	6.8
- شراء أوراق مالية	2655.5	2675.7	20.3	0.8
- أخرى	339.4	358.6	19.2	5.6
العقار	7875.7	8160.6	284.9	3.6
النفط الخام والغاز	1322.8	1689.9	367.1	27.8
الخدمات العامة	114.7	114.2	-0.5	-0.4
أخرى	2497.7	2611.9	114.3	4.6
المجموع	**35371.8**	**36861.0**	**1489.2**	**4.2**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

من جانبٍ آخر، تشير البيانات المتوافرة (جدول 19) عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام 2018 إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين، ويُستدل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت في نهاية عام 2018 بما قيمته 1097.5 مليون دينار ونسبته 3.8% لتصل إلى نحو 30357.8 مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته 29260.3 مليونًا في نهاية عام 2017.

وجاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كلّ من قطاع التسهيلات الشخصية (بما قيمته 1389.4 مليونًا ونسبته 20.7%)، وقطاع العقار (بما قيمته 933.0 مليون دينار ونسبته 10.2%)، وقطاع الإنشاء (بما قيمته 440.4 مليون دينار ونسبته 25.9%) وقطاع الصناعة (بما قيمته 268.2 مليون دينار ونسبته 18.8%)، وقطاع التجارة (بما قيمته 178.1 مليون دينار ونسبته 5.0%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بما قيمته 12.0 مليون دينار ونسبته 55.9%) من جهة. والانخفاض في كل من قطاع المؤسسات المالية غير البنوك (بما قيمته 1017.2 مليون دينار ونسبته 43.0%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بما قيمته 662.0 مليون دينار ونسبته 43.9%)، وقطاع الخدمات العامة (بما قيمته 253.0 مليون دينار ونسبته 64.4%) وقطاع "أخرى" (بما قيمته 191.4 مليون دينار ونسبته 7.9%) من جهةٍ أخرى.

جدول (19)

تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين

(القيمة بالمليون دينار)

القطـــــــــــاع	الرصيـــد في نهاية عام		التغير	
	2017	2018	القيمـة	(%)
التجارة	3566.7	3744.9	178.1	5.0
الصناعة	1423.2	1691.4	268.2	18.8
الإنشاء	1701.8	2142.1	440.4	25.9
الزراعة وصيد الأسماك	21.6	33.6	12.0	55.9
المؤسسات المالية (غير البنوك)	2366.0	1348.8	-1017.2	-43.0
التسهيلات الشخصية:	6723.9	8113.3	1389.4	20.7
- القروض الاستهلاكية	567.2	604.8	37.6	6.6
- أخرى	6156.7	7508.5	1351.8	22.0
العقار	9139.6	10072.6	933.0	10.2
النفط الخام والغاز	1506.9	844.9	-662.0	-43.9
الخدمات العامة	392.6	139.7	-253.0	-64.4
أخرى	2418.0	2226.6	-191.4	-7.9
المجموع	**29260.3**	**30357.8**	**1097.5**	**3.8**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات (الرسم البياني 12) إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفع بنحو 353.4 مليون دينار وبنسبة 10.8%، ليبلغ نحو 3629.8 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 3276.4 مليون دينار خلال عام 2017.

رسم بياني (12)

تمويل الواردات الكويتية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية

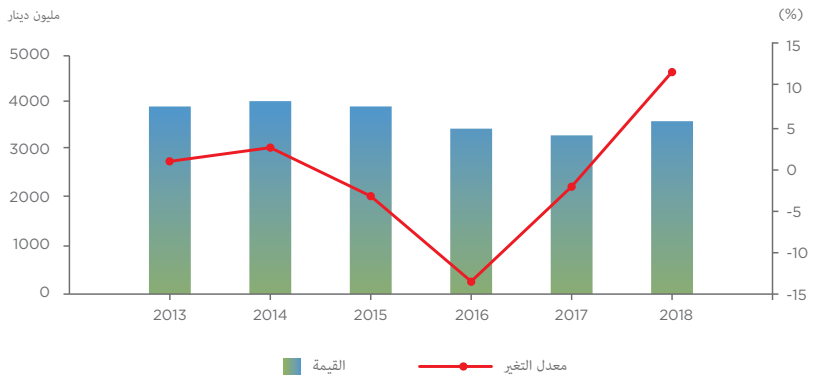

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء الارتفاع المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي 2018 و2017 محصلةً لارتفاع قيمة التمويل بكلٍّ من الدولار الأمريكي (من نحو 1731.9 مليون دينار إلى نحو 2187.7 مليون دينار)، واليورو (من نحو 292.7 مليون دينار إلى نحو 366.3 مليون دينار)، والفرنك السويسري (من نحو 4.5 ملايين دينار إلى نحو 7.1 ملايين دينار) هذا من جهة، وانخفاض قيمة ذلك التمويل للواردات بكلٍّ من مجموعة العملات الأخرى (من نحو 1149.7 مليون دينار إلى نحو 1005.3 ملايين دينار)، والين الياباني (من نحو 71.2 مليون دينار إلى نحو 42.4 مليون دينار)، والجنيه الإسترليني (من نحو 26.3 مليون دينار إلى نحو 21.0 مليون دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

ونتيجةً لذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكلّ من الدولار الأمريكي (من 52.9% إلى 60.3%)، واليورو (من 8.9% إلى 10.1%)، والفرنك السويسري (من 0.1% إلى 0.2%) من جهة. وانخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات، بمجموعة العملات الأخرى (من 35.1% إلى 27.7%)، والين الياباني (من 2.2% إلى 1.2%)، والجنيه الإسترليني (من 0.8% إلى 0.6%) خلال عام 2018.

4- تطورات أسعار الفائدة المحلية:

في ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمرارًا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي والمحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام برفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ابتداءً من 22 مارس 2018 ليصبح 3.0% بدلاً من 2.75%، وهو أول رفع منذ مارس 2017.

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام 2018 في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ 30 مارس 2008، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية)، المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية)، والتي تُمنح لمدة أقصاها خمس عشرة سنة، فإنها تُمنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بندًا ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبّق كلّ خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبّق عند المراجعة متماشيًا مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى ألا يتجاوز مقدار التغيير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادةً أو نقصانًا عن سعر الفائدة المطبّق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

جدول (20)
تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي
(% سنويًا)

نهاية الفترة	الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي			
	سعر الخصم	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة	القروض الاستهلاكية
	المعدل	المعدل	المعدل	
2014	2.00	4.5	6.00	5.00
2015	2.25	4.75	6.25	5.25
2016	2.50	5.0	6.5	5.5
2017	2.75	5.25	6.75	5.75
2018	3.0	5.5	7.0	6.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 إلى ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الآجال، وبنحو 0.804 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 1.345% إلى نحو 2.149%)، وبنحو 0.771 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 1.514% إلى نحو 2.285%). ومن جهةٍ أخرى، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال عام 2018 مقابل عام 2017 بنحو 0.687 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 0.642% إلى نحو 1.329%)، وبنحو 0.743 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 0.799% إلى نحو 1.542%). وفي ضوء ذلك، فقد استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكلّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي، وذلك على النحو المبيّن في (جدول 21)، حيث بلغ الهامش نحو 0.820 نقطة مئوية مقابل نحو 0.703 نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو 0.743 نقطة مئوية مقابل نحو 0.715 مئوية في العام السابق للودائع استحقاق 3 أشهر، إلى جانب ذلك شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعًا لجميع الآجال خلال عام 2018، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2017.

جدول (21)

متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الفتـــرة	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار
	بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي		بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي	
2014	0.594	0.155	0.439	0.781	0.275	0.506
2015	0.619	0.154	0.464	0.789	0.269	0.519
2016	0.868	0.278	0.591	1.070	0.409	0.661
2017	1.345	0.642	0.703	1.514	0.799	0.715
2018	2.149	1.329	0.820	2.285	1.542	0.743

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية، فقد ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة إلى 3.25% في عام 2018 مقابل 2.25% في عام 2017. كما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنتين إلى 3.375% في عام 2018 مقابل 2.5% في عام 2017، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة (العائد) على كل من سندات الخزانة استحقاق 3 سنوات، و5 سنوات، و7 سنوات إلى 3.375% و3.5%، و3.625% مقابل 2.625%، و3.0%، و3.375% فيما استقرت سندات الخزانة استحقاق 10 سنوات عند مستواها البالغ 3.875% وذلك خلال عام 2018.

وعلى صعيد أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل، فقد شهدت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق 3 أشهر ارتفاعًا لتبلغ نحو 2.458% خلال عام 2018 مقابل نحو 1.625% خلال عام 2017، كما ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 6 أشهر لتصل إلى نحو 2.583% خلال عام 2018 مقابل نحو 1.750% خلال العام السابق.

5- إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ. إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام[2] (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. هذا وفي ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام بتاريخ 2017/11/4 دون إصدار قانون للاقتراض العام، فإن بنك الكويت المركزي لم يطرح أي إصدار خلال عام 2018، بينما استحق خلال الفترة ذاتها 14 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو 1225.0 مليون دينار (منها 8 إصدارات استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 750 مليون دينار، و4 إصدارات استحقاق سنتين بلغت قيمتهما الإسمية نحو 400 مليون دينار، وإصدارًا واحدًا استحقاق 3 سنوات بلغت قيمته الإسمية 50 مليون دينار) وإصدارًا واحدًا استحقاق 5 سنوات بلغت قيمته الإسمية 25 مليون دينار، وقد ترتّب على ذلك انخفاض الرصيد القائم لسندات الخزانة إلى نحو 3542.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام 2018، فتشير البيانات إلى أن الانخفاض الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام انعكس في انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته 1225 مليون دينار ونسبته 25.7%، وذلك من نحو 4767.3 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 3542.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.

جدول (22)

تطورات أدوات الدين العام

(مليون دينار)

البيـــان	2016 [1]	2017	2018
الإصدارات:	**2950**	**3100**	**-**
سندات الخزانة والتورق المقابل	2950	3100	-
الاستحقاقات:	**1270**	**1600**	**1225**
سندات الخزانة والتورق المقابل	1270	1600	1225
الأرصدة بنهاية الفترة:	**3267.3**	**4767.3**	**3542.3**
سندات الخزانة والتورق المقابل	3267.3	4767.3	3542.3

[1] بدأت عمليات التورّق للدين العام ابتداءً من إبريل 2016.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(2) بدأت عمليات التورّق للدين العام ابتداءً من إبريل 2016.

ب. إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

في إطار جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار "سندات بنك الكويت المركزي" والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته، وفي هذا الإطار قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2018 بطرح 42 إصدارًا من السندات والتورق المقابل بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو 9140 ملايين دينار (منها 30 إصدارًا استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 6160 ملايين دينار، و12 إصدارًا استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 2980 مليون دينار) (جدول 23).

جدول (23)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
(مليون دينار)

البيان	2016	2017	2018
الإصدارات:	**8405**	**7825**	**9140**
3 أشهر	5795	4505.0	6160
6 أشهر	2610.0	3320.0	2980
عدد الإصدارات:	40	38	42
3 أشهر	28	24	30
6 أشهر	12	14	12
الاستحقاقات:	**8715**	**7740**	**8980**
3 أشهر	5875.0	4740.0	5920
6 أشهر	2840.0	3000.0	3060
عدد الاستحقاقات:	**40**	**38**	**42**
3 أشهر	28	25	29
6 أشهر	12	13	13
الأرصدة بنهاية الفترة:	**3033**	**2883**	**2988**
3 أشهر	1435.0	1200.0	1440
6 أشهر	1250.0	1570.0	1490
التورق مع البنك المركزي (سنة فأكثر)	348	113	58

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي الوقت ذاته، استحق 42 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو 8980 مليون دينار خلال عام 2018 (منها 29 إصدارًا استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 5920 مليون دينار، و13 إصدارًا استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 3060 مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات ارتفاع الرصيد القائم ليصل إلى نحو 2988 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 2883 مليونًا في نهاية العام السابق.

6- نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفاضًا خلال عام 2018، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو 80741.6 مليون دينار مقابل نحو 92692.5 مليون دينار خلال عام 2017، بانخفاض قيمته 11950.8 مليون دينار ونسبته 12.9% (جدول 24)، وتشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لأجل ليلة واحدة لتصل إلى نحو 45.9% لعام 2018 مقابل نحو 44.7% لعام 2017، كما تشير البيانات أيضًا إلى انخفاض في الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية أسبوع إلى ما نسبته 39.3% مقابل ما نسبته 42.7% خلال عام 2017، فيما ارتفعت لأجل أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر إلى ما نسبته 1.3% مقارنةً بأهمية نسبية بلغت 1.2% خلال عام 2017. وفي المقابل شهدت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات ارتفاعًا لأجل أكثر من أسبوع ولغاية شهر لتصل إلى ما نسبته 12.5% مقابل ما نسبته 10.9% خلال عام 2017.

جدول (24)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية*

بحسب فترات الاستحقاق

(القيمة بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	2017		2018	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	41474.9	44.7	37045.7	45.9
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	39583.6	42.7	31726.6	39.3
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	10089.8	10.9	10079.1	12.5
أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر	1142.3	1.2	1019.8	1.3
أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر	199.9	0.2	339.9	0.4
أكثر من 6 أشهر	201.9	0.2	530.5	0.7
المجمـوع	**92692.5**	**100.0**	**80741.6**	**100.0**

* لا تشمل عمليات البنك المركزي.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

7- أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تُبرِز أرصدة الحسابات بين كلّ من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، الأمر الذي يعكس إمّا إمدادًا صافيًا للسيولة بالدينار الكويتي من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصًا صافيًا لفائض السيولة بالدينار الكويتي يقوم به البنك المركزي بسحبها من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب، وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية (الجدول 25).

وتُشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد ارتفاعًا في نهاية عام 2018 قيمته 1241.0 مليون دينار ونسبته 27.0%، ليبلغ ذلك الرصيد نحو 5842.5 مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو 4601.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، وجاء ذلك الارتفاع نتيجة للارتفاع في رصيد كل من الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 612.7 مليون دينار ونسبته 90.9%، ورصيد ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى البنك المركزي بما قيمته 520.0 مليون دينار ونسبته 50.2%، ورصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بما قيمته 108.3 ملايين دينار ونسبته 3.7%. ولم تُسجَّل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام 2018.

جدول (25)

اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية

(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				الرصيد الصافي
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	المجموع	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	المجموع	
2016	943.5	3041.8	701.0	4686.2	-	-	-	-	-4686.2
2017	673.8	2892.5	1035.2	4601.5	-	-	-	-	-4601.5
2018	1286.5	3000.8	1555.2	5842.5	-	-	-	-	-5842.5

المصدر: بنك الكويت المركزي.

8- نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول 26) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام 2018 بنحو 144.1 ألف عملية وبنسبة 5.2%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو 2913.5 ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو 17014.9 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2769.4 ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو 15163.6 مليون دينار خلال عام 2017، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام 2018 ارتفاعًا قيمته نحو 1851.3 مليون دينار ونسبته 12.2% عن مستوياته في عام 2017، وترتيبًا على ذلك ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو 364.5 دينار وبنسبة 6.7% ليصل إلى نحو 5840 دينار لعام 2018 مقابل نحو 5475.5 دينار لعام 2017.

كما تشير البيانات إلى أن قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت انخفاضًا بلغت قيمته 28.9 مليار دينار ونسبته 10% لتصل إلى نحو 261.1 مليار دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 290.0 مليار دينار خلال عام 2017.

جدول (26)
عمليات المقاصة والتسويات فيما بين
البنوك المحلية

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية
	القيمة الإجمالية	عدد العمليات	متوسط العملية	
	(مليون دينار)	(ألف عملية)	(دينار)	(مليون دينار)
2015	13251.1	2504.5	5290.9	301795.8
2016	14087.0	2624.8	5366.9	299961.8
2017	15163.6	2769.4	5475.5	289959.5
2018	17014.9	2913.5	5840.0	261097.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.

9- العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

تُشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية {التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليًا} إلى ارتفاع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2018 بما نسبته 2.6% لتصل إلى نحو 12378.5 مليون دينار (موزعة على 96981.4 ألف معاملة) مقابل نحو 12068.2 مليون دينار (موزعة على 94992.1 ألف معاملة) خلال عام 2017.

رسم بياني (13)

إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية
عبر أجهزة السحب الآلي

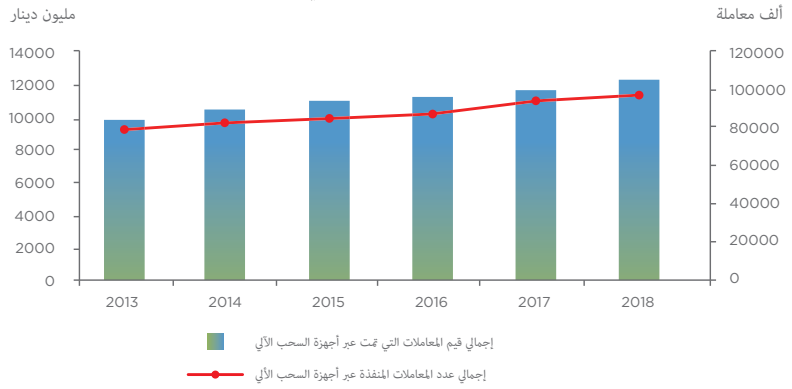

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2018 نحو 12012.4 مليون دينار (موزعة على

93544.7 ألف معاملة) مقابل نحو 11705.5 ملايين دينار (موزعة على 91579.3 ألف معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 2.6%.

إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 1437.5 مليون دينار وبنسبة 14.3% لتصل إلى نحو 11478.1 مليون دينار (موزعة على 245166.7 ألف معاملة) خلال عام 2018 مقابل نحو 10040.6 مليون دينار (موزعة على 203630.3 ألف معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت خلال عام 2018 نحو 10431.4 مليون دينار (موزعة على 222338.7 ألف معاملة) مقابل نحو 9122.5 مليون دينار (موزعة على 186136.3 ألف معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 14.3%.

رسم بياني (14)

إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع

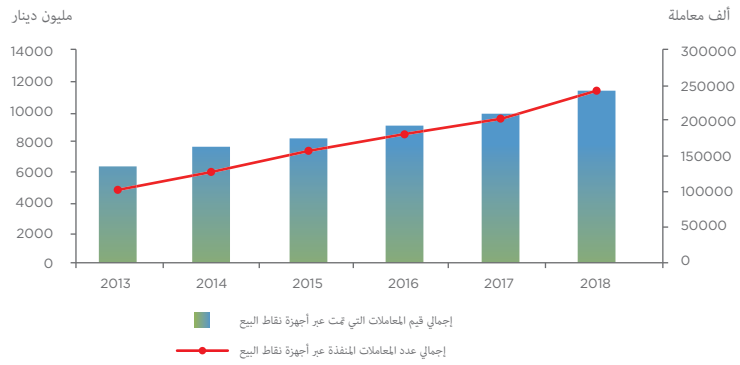

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتُشير بيانات عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع ليصل إلى 59547 جهاز في نهاية عام 2018 مقابل 51072 جهاز في نهاية عام 2017 وبارتفاع نسبته 16.6%، وارتفاع عدد أجهزة السحب الآلي في نهاية عام 2018 بما نسبته 13.1% ليصل إلى 2378 أجهزة مقابل 2103 أجهزة في نهاية العام السابق.

10- التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال العام 2018 في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وزيادة تحصين القطاع المصرفي، وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة. ونعرض فيما يلي أهم جهود بنك الكويت المركزي في هذا المجال:

- واصل بنك الكويت المركزي متابعة تطبيق البنوك لحزمة إصلاحات بازل (3)، وهي مجموعة المعايير التي تم إصدارها في عامي 2014 و2015، وتتمثل في معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، ومعيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، والتي تهدف إلى تحسين جودة رأس المال والحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير والمحافظة على مصادر تمويل للأصول والأنشطة أكثر استقرارًا.

- واصل بنك الكويت المركزي متابعة البنوك المحلية بشأن إجراء اختبارات الضغط المالي التي تقوم بها بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي في ضوء سيناريوهات مختلفة، وذلك بالإضافة إلى الاختبارات التي يقوم بها داخليًا. وتظهر نتائج هذه الاختبارات قدرة عالية للبنوك على مواجهة الصدمات.

- واصل بنك الكويت المركزي متابعة تطبيق البنوك لتعليمات دليل حماية العملاء، والتعليمات الصادرة بشأن الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، والتي أصبحت سارية المفعول بدءًا من تاريخ 2017/7/1.

- واصل بنك الكويت المركزي مهام التفتيش على البنوك من خلال التركيز على المخاطر، واستخدام أساليب ومنهجيات متطورة تعتمد على التقييم الكمي والنوعي لأوضاع وأنشطة البنوك وفق نماذج وآليات أسلوب (CAMEL-BCOM).

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/2/22 تعميمًا إلى جميع شركات الاستثمار بشأن تكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات لإجراء فحص لجميع القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط الممنوحة من شركات الاستثمار، وذلك بصفة ربع سنوية.

- أصدر بنك الكويت المركزي تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 2018/3/6 بشأن إجراءات التراخيص لدى وزارة التجارة والصناعة لقيام البنوك بمنح جوائز للعملاء عن طريق إجراء عمليات سحب على حساباتهم، وذلك انطلاقًا من حرص الوزارة على إضفاء الشفافية على تلك العمليات، ولدحض أي شبهات قد تثار حولها.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/8/1 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية بشأن إخطار بنك الكويت المركزي بحالات الاختلاس والاحتيال والتزوير

التي يتعرض لها البنك والمؤسسات المصرفية خاصة مع تزايد حجم الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة إلى العملاء، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على سمعة تلك المؤسسات ويساهم في زعزعة الاستقرار المالي بالدولة.

- أصدر بنك الكويت المركزي في 2018/8/15 تعليمات إلى جميع البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت بتوفير خدمة الرسائل النصية مجانًا لجميع عملائها الأفراد عن كل المعاملات المصرفية التي تتم على حساباتهم، بما فيها عمليات البطاقات المصرفية بأنواعها المختلفة والمعاملات الإلكترونية الأخرى التي يقوم بها العميل، إلا في الحالات التي يطلب فيها العميل التواصل معه بطرق أخرى كالبريد الإلكتروني أو الإشعارات التي ترسل عبر تطبيقات الهواتف الذكية، على أن تلتزم البنوك بتوفير الأنظمة الإلكترونية التي تدعم هذه الخدمات، بحيث تُطبّق هذه الخدمات بالكامل ابتداءً من 2018/9/16.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/9/23 تعليمات موجهة إلى مقدمي خدمات ونظم الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، الذي أسند لبنك الكويت المركزي كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن.

- في ضوء ما يوليه بنك الكويت المركزي من أهمية للقروض الاستهلاكية والإسكانية، وبناءً على ما يقوم به من دراسات بشأن متابعة التطورات في هذه القروض في ضوء المتغيرات الاقتصادية والنقدية، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/11/11 تعليمات في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث تم بموجبها إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية تمثلت أساساً في زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي ولا يدخل ضمن الحد الأقصى للقرض الاسكاني الذي يبلغ 70 ألف دينار. وأكدت هذه التعليمات على الشفافية في منح هذه القروض، وذلك من خلال قيام الجهة المانحة للقرض بتوفير المعلومات اللازمة للمقترض قبل توقيعه للعقد، والحصول على كافة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني بشكل سليم، ومن أهمها توفير جداول احصائية واضحة لاطلاع العميل تُبيّن قيمة أقساط القرض وعددها والفوائد التي سيتم تحصيلها حتى نهاية التعاقد. وتؤكد التعليمات أيضاً على الجهة المانحة بشأن دراسة الوضع الائتماني للعميل والوقوف على الغرض من القرض المطلوب ومدى حاجة العميل لهذا القرض، وتقديم المشورة المالية للعملاء -سواء عند المنح أو أثناء أجل التمويل- والوقوف على طبيعة التزاماتهم وإيضاح مخاطر زيادة الالتزامات عليهم وإثقال كاهلهم خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية لهم بسبب تغير العمل أو التقاعد.

- في إطار استكمال جهود بنك الكويت المركزي في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات المالية الحديثة، فقد تم في 2018/11/26 إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتنظيمها رقابيًا بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي. ويتمثل الهدف الأساسي من وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية في تعزيز دور بنك الكويت المركزي في تبني الابتكار وتشجيعه عن طريق إعفاء المشارك في البيئة الرقابية التجريبية مؤقتًا من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية أو استيفاء التراخيص المطلوبة، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني أو المرتبطة بها.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/12/3 تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل بشأن تعديل القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة المتعلقة فيمن يعين رئيسًا للجهاز التنفيذي في بنك/ شركة تمويل، وفيمن يعين نائبًا أو مساعدًا لرئيس الجهاز التنفيذي، حيث تم إضافة مجال تقنية المعلومات للمؤهلات العلمية التي يحصل عليها المرشح بهذه الوظائف.

- في إطار اهتمام بنك الكويت المركزي بتحقيق الاستقرار المالي وسلامة القطاع المصرفي ومتانته، فقد أصدر تعميمًا بتاريخ 2018/12/25 بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، وذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير وأفضل الممارسات العالمية، حيث يتعين على البنوك المحلية الالتزام بإعداد البيانات المالية كما في 2018/12/31 وفقًا لمتطلبات المعيار المذكور. وفيما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية/التمويل، فإنه يتعين احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمتطلبات المعيار رقم 9 مع الالتزام بتوجيهات البنك المركزي في هذا الخصوص أو وفقًا للتعليمات الصادرة من البنك المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها، أيهما أكبر.

11- أعمال وأنشطة أخرى:

- تم تنظيم ورشة عمل في يناير 2018 حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9) وذلك بالتعاون مع مكتب "إرنيست أند ينغ" (EY).

- تم بتاريخ 2018/1/17 توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون فيما بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة. هذا، وإن مذكرة التفاهم المشار إليها هي تحديث لمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بتاريخ 2011/9/11، وجاء تحديث هذه المذكرة لتغطية المستجدات والتطورات الرقابية خلال الفترة منذ ذلك التاريخ، لاسيما في ضوء تعديل بعض أحكام قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية، وما نتج عن ذلك من مواضيع جديدة تتطلب التنسيق.

- في إطار المسؤولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي في البلاد، وتطوير القدرات لدى الكوادر الوطنية في المجالات المالية والاقتصادية، أقام بنك الكويت المركزي ورشة عمل يوم الأربعاء الموافق 2018/10/10 بالتنسيق مع السوق المالية الإسلامية الدولية لمناقشة المعايير الصادرة من

السوق المالية الإسلامية الدولية التي تشمل معايير التحوط الإسلامية ومعايير الرهن على أساس السيولة ومعايير الوكالة غير المقيدة، والتي غطت كل المعايير التي تهدف إلى معالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية وإيجاد بدائل استثمارية جديدة.

- عقد بنك الكويت المركزي ورشة عمل خلال يومي 30 و31 أكتوبر 2018 حول منهجية التقييم السيادي الائتماني للبنوك بالتنسيق مع وكالة "ستاندرد آند بورز" في إطار المسئولية الاجتماعية لبنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي في البلاد، وتطوير القدرات لدى الكوادر الوطنية في المجالات المالية والاقتصادية.

- استضاف بنك الكويت المركزي بتاريخ 2018/5/2 مؤتمرًا بعنوان "المالية الإسلامية: أطروحة عالمية" لمعالجة القضايا الكلية الرئيسية في قطاع المالية الإسلامية وذلك بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث شارك في المؤتمر أكثر من عشرين متحدثًا، من بينهم محافظين ونواب محافظين لبنوك مركزية ورؤساء تنفيذيين لبنوك إسلامية. كما شارك في المؤتمر مسؤولون من مؤسسات دولية من ضمنها البنك الدولي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة وغيرها، إلى جانب علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية، وممثلين من شركات التكنولوجيا المالية، ومن وكالات التصنيف وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة. وهدف المؤتمر إلى إلقاء الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعة المالية الإسلامية، وسبل مواجهة تحدياتها بما في ذلك كيفية استفادة الحكومات من المالية الإسلامية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، ومواجهة التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. كما سلّط المؤتمر الضوء على المالية الإسلامية ودورها في تقديم قيمة عالمية مضافة للحكومات والشركات والأفراد في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة، وللمسلمين وغير المسلمين على حدٍ سواء. كذلك ناقش المؤتمر أهمية بناء نظام رقابي محكم للمالية الإسلامية، وكيفية تعزيز الأطر الرقابية والإشرافية للهيئات التنظيمية، وتحديات التكنولوجيا المالية وآثارها على الصناعة المالية الإسلامية، ودور الجهات الرقابية في التحقق من قدرة القطاعات المالية على مواجهة متطلبات الأمن السيبراني كأحد التحديات الرئيسية أمام قطاع الخدمات المالية.

المؤشرات المالية
للجهاز المصرفي والمالي

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام 2018 بعض أبرز المؤشرات المالية المجمّعة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، وإسلامية، ومتخصصة، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الاستثمار المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

جدول (27)

تطور هيكل الجهاز المصرفي

نهاية الفترة	البنوك المحلية				
	عدد البنوك المحلية	عدد فروع البنوك المحلية	عدد الفروع الخارجية	عدد مكاتب التمثيل	مجموع الفروع ومكاتب التمثيل
2016	23	409	16	4	429
2017	23	408	15	3	426
2018	23	413	16	3	432

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 130 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2018، وتشمل 23 بنكًا محليًا منها 5 بنوك تقليدية و5 بنوك إسلامية، وبنك واحد متخصص، و12 فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و66 شركة استثمار (منها 37 شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (منها شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و41 شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من 13 سبتمبر 2011.

بلغ إجمالي عدد الفروع المحلية للبنوك المحلية 413 فرعًا في نهاية عام 2018، مقابل 408 فروع في نهاية العام السابق، في حين زاد عدد الفروع الخارجية للبنوك المحلية بفرع واحد خلال عام 2018 ليصل عددها إلى 16 فرعًا خارجيًا، كما لم تشهد أعداد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج أي زيادة خلال عام 2018 ليبقى عددها 3 مكاتب تمثيل.

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك الكويتية) في نهاية عام 2018 نحو 66545.0 مليون دينار، مقابل نحو 63410.7 مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بمعدل 4.9% وبقيمة 3134.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقارنةً بنمو مماثل معدله 4.9% وقيمته 2966.2 مليونًا خلال عام 2017.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجداول (28، و28-أ، و28 – ب)، يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية عامي 2017 و2018، وذلك على النحو التالي:

أولاً – الموجودات المحلية:

يمثل جانب الموجودات في الميزانية المجمَّعة للبنوك مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي، ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية وذلك على النحو التالي:

1. المطالب على القطاع الخاص: ازدادت أرصدة هذه المطالب بنحو 1470.9 مليون دينار وبنسبة 4.0% لتصل في نهاية عام 2018 إلى نحو 38720.4 مليون دينار مقارنةً بنحو 38669.6 مليون دينار في نهاية العام السابق، وجاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو 1489.2 مليون دينار وبنسبة 4.2% من جانب، وتراجع الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 18.3 مليون دينار وبنسبة 1.0% من جانبٍ آخر.

رسم بياني (15)

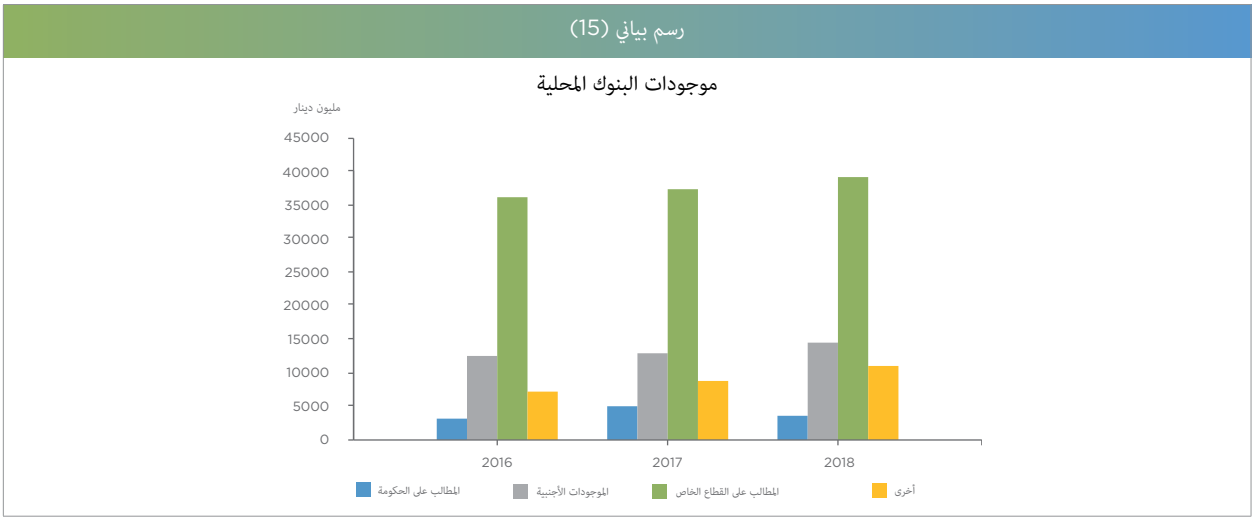

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. المطالب على الحكومة: تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة انخفاضًا ملحوظًا ليصل إلى نحو 3861.9 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 5059.1 مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضًا قيمته 1197.2 مليون دينار ونسبته 23.7%، وجاء هذا الانخفاض مع توقف بنك الكويت المركزي عن طرح إصدارات أدوات دين عام نيابة عن وزارة المالية، في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام بتاريخ 2017/10/4، مع تسديد الإصدارات المستحقة وعدم تجديدها. وقد انعكست هذه السيولة الفائضة لدى البنوك في زيادة مطالبها على بنك الكويت المركزي والتي ارتفعت بدورها من نحو 4648.8 مليون دينار في ديسمبر 2017 إلى نحو 5826.9 مليون دينار في ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 1178.1 مليون دينار وبنسبة 25.3%.

3. المطالب على بنك الكويت المركزي: تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام 2018 بما قيمته نحو 1160.9 مليون دينار ونسبته نحو 23.1% من نحو 5019.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 6180.7 مليونًا في نهاية عام 2018.

جدول (28)

الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (الموجودات)*

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
المطالب على بنك الكويت المركزي	**5019.8**	**6180.7**	**1160.9**	**23.1**
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	1035.2	1555.2	520.0	50.2
- ودائع تحت الطلب	721.1	1270.9	549.8	76.2
- سندات بنك الكويت المركزي	2892.5	3000.8	108.3	3.7
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**1255.0**	**1838.9**	**583.9**	**46.5**
المطالب على الحكومة:	**5059.1**	**3861.9**	**-1197.2**	**-23.7**
- سندات الخزانة	5059.1	3861.9	-1197.2	-23.7
- أذونات الخزانة	0.0	0.0	0.0	0.0
المطالب على القطاع الخاص:	**37198.7**	**38669.6**	**1470.9**	**4.0**
- تسهيلات ائتمانية للمقيمين	35371.8	36861.0	1489.2	4.2
- استثمارات محلية أخرى	1826.9	1808.6	-18.3	-1.0
الموجودات الأجنبية:	**12738.5**	**13803.4**	**1064.9**	**8.4**
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	5888.3	6102.3	214.0	3.6
- استثمارات أجنبية	3941.4	4392.8	451.4	11.5
- تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين	188.2	170.0	-18.3	-9.7
- تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين	1968.8	2083.8	115.0	5.8
موجودات أخرى	2139.5	2190.5	51.0	2.4
الموجودات	**63410.7**	**66545.0**	**3134.3**	**4.9**
عدد البنوك	23	23		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا – المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتَّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبَر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال عامي 2017 و2018، وذلك على النحو التالي:

1. ودائع القطاع الخاص (المقيم): ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2018 لتصل إلى نحو 36851.2 مليون دينار، مقابل نحو 35385.3 مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل نموًّا قيمته نحو 1465.9 مليون دينار ونسبته 4.1%. وقد جاء هذا النمو محصلةً لارتفاع أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 1582.7 مليون دينار أو بنسبة 4.8% من جهة، وتراجع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل 116.8 مليون دينار أو بنسبة 4.3% من جهةٍ أخرى.

2. ودائع الحكومة: تراجعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو 6633.1 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 6755.4 مليون دينار في نهاية العام السابق، بانخفاض قيمته نحو 122.3 مليون دينار ونسبته نحو 1.8%.

رسم بياني (16)

مطلوبات البنوك المحلية

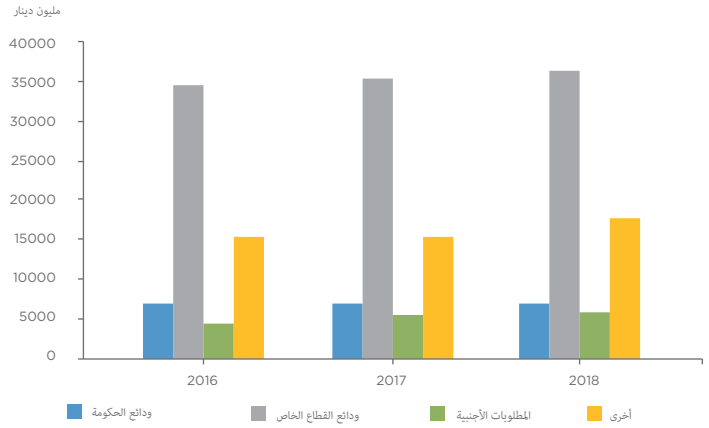

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (28 - أ)

الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (المطلوبات)*

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
ودائع القطاع الخاص:	**35385.3**	**36851.2**	1465.9	4.1
الودائع بالدينار الكويتي	32651.8	34234.5	1582.7	4.8
الودائع بالعملات الأجنبية	2733.5	2616.7	-116.8	-4.3
ودائع الحكومة	**6755.4**	**6633.1**	**-122.3**	**-1.8**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**1229.2**	**1616.5**	**387.3**	**31.5**
حقوق المساهمين	**8620.0**	**8936.6**	**316.6**	**3.7**
المطلوبات الأجنبية:	**5595.9**	**6091.0**	**495.1**	**8.8**
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	2147.2	2410.3	263.1	12.3
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	2347.7	2384.7	37.0	1.6
مطلوبات أخرى	**5824.8**	**6416.6**	591.8	10.2
المطلوبات	**63410.7**	**66545.0**	**3134.3**	**4.9**
عـدد البنـوك	23	23		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. حقوق المساهمين: ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو 316.6 مليون دينار وبنسبة 3.7%، وذلك من نحو 8620.0 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 8936.6 مليونًا في نهاية عام 2018.

ثالثًا - صافي الموجودات الأجنبية:

تتعامل البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين وتندرج ضمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية في الخارج (حيازة استثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضافة إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

1. الموجودات الأجنبية: ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام 2018 بما قيمته 1064.9 مليون دينار ونسبته 8.4% لتصل إلى 13803.4 مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو 12738.5 مليونًا في نهاية عام 2017. وتُشكّل الموجودات الأجنبية نحو 20.7% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 20.1% في نهاية العام السابق.

2. المطلوبات الأجنبية: ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو 6091.0 مليون دينار بنهاية عام 2018 مقابل نحو 5595.9 مليونًا في نهاية عام 2017، أي بارتفاع قيمته 495.0 مليونًا ونسبته نحو 8.8%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو 9.2% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 8.8% في نهاية العام السابق.

3. صافي الموجودات الأجنبية: بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفًا، ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل 569.8 مليون دينار وبنسبة 8.0% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية العام السابق.

رابعًا - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحيانًا بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات، وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها، ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحوّل، ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوُّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساسًا من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنَّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمَّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرَف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرَف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. ووفقًا لبيانات الجدول (28 - ب)، فقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2018 نحو 13723.0 مليون دينار، مقابل نحو 13881.5 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته 158.5 مليونًا ونسبته 1.1%، وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية نحو 20.6% في نهاية عام 2018 مقابل 21.9% في نهاية عام 2017.

جدول (28 - ب)

الميزانية المجمَّعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)*

البنـــود	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
حسابات نظامية:	13881.5	13723.0	-158.5	-1.1
كفالات مصرفية	12365.6	12071.9	-293.7	-2.4
اعتمادات مستندية	1164.3	1198.1	33.8	2.9
قبولات مصرفية	351.5	453.0	101.5	28.9
عـدد البنـوك	23	23		

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

خامسًا - التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية -سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيِّنها الجدول (29)- معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام 2018، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

1- مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسَب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبِّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال

عـام 2018 توافـرت للبنـوك المحليـة مـوارد ماليـة إجماليـة مـن عملياتهـا المحليـة بلغـت قيمتهـا نحـو 3958.7 مليـون دينـار، مقارنـةً بنحـو 2140.1 مليونًـا خـلال العـام السـابق.

وجـاء الجانـب الأكبر مـن هـذه المـوارد الماليـة المحليـة المحققـة خـلال عـام 2018 (مـا قيمتـه نحـو 2761.5 مليـون دينـار ونسـبته 69.8% مـن مجمـوع المـوارد الماليـة المحليـة) عـن طريـق الزيـادة في بعـض عنـاصر المطلوبـات المحليـة، في حـين جـاء الباقـي مـن تلـك المـوارد (والبالـغ 1197.2 مليـون دينـار أو 30.2% مـن مجمـوع المـوارد المحليـة) مـن خـلال النقـص في بعـض عنـاصر الموجـودات المحليـة.

2- استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثَّـل مجـالات اسـتخدامات الأمـوال في العمليـات المحليـة في أي تخفيـض يطـرأ عـلى أرصـدة عنـاصر المطلوبـات المحليـة و/أو أي زيـادة تحـدث في أرصـدة عنـاصر الموجـودات المحليـة بـين نهايـة فترتـين متتاليتـين، كتعبـير عـن خلاصـة التدفقـات الماليـة المحليـة خـلال الفـترة بـين التاريخـين المذكوريـن، وقـد اسـتخدمت البنـوك المحليـة المـوارد الماليـة المحقَّقـة مـن عملياتـها المحليـة خـلال عـام 2018 لزيـادة بعـض عنـاصر الموجـودات المحليـة، والتـي بلغـت قيمتهـا نحـو 3266.6 مليـون دينـار (96.4% مـن مجمـوع الاسـتخدامات المحليـة)، وتخفيـض بعـض المطلوبـات المحليـة، والتـي بلغـت قيمتهـا نحـو 122.3 مليـون دينـار (3.6% مـن مجمـوع الاسـتخدامات المحليـة).

جدول (29)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي **2017** و**2018**

(مليون دينار)

البيـــــان	2017		2018	
	قيمـة التـدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمـة التـدفق	النسبة للمجموع (%)
أولاً – العمليـات المحليـة:				
1. مجموع مصادر الأموال:	**2140.1**	**100.0**	**3958.7**	**100.0**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	**1939.0**	**90.6**	**2761.5**	**69.8**
ودائع القطاع الخاص	1273.6	59.5	1465.9	37.0
ودائع الحكومة	54.5	2.5	-	-
حقوق المساهمين	483.7	22.6	316.6	8.0
ودائع البنوك المحلية	-	-	387.3	-
مطلوبات محلية أخرى	127.2	5.9	591.8	14.9
*** من النقص في الموجودات:**	**201.0**	**9.4**	**1197.2**	**30.2**
ودائع لدى البنوك المحلية	201.0	9.4	-	-
مطالب على الحكومة	-	-	1197.2	30.2
2. مجموع استخدامات الأموال:	**3303.3**	**100.0**	**3388.9**	**100.0**
*** في تخفيض المطلوبات:**	**192.3**	**5.8**	**122.3**	**3.6**
ودائع البنوك المحلية	192.3	5.8	-	-
ودائع الحكومة	-	-	122.3	3.6
*** في زيادة الموجودات:**	**3111.0**	**94.2**	**3266.6**	**96.4**
مطالب على القطاع الخاص	997.6	30.2	1470.9	43.4
مطالب على البنك المركزي	9.1	-	1160.9	34.3
مطالب على الحكومة	1772.2	53.6	-	-
ودائع لدى البنوك المحلية	-	-	583.9	17.2
موجودات محلية أخرى	332.2	10.1	51.0	1.5
فائض(+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	**-1163.2**	**-**	**569.8**	**-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (29)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي **2017** و**2018**

(مليون دينار)

البيـــــان	2017		2018	
	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)
ثانياً – العمليات الأجنبية:				
1- مجموع مصادر الأموال:	**1798.7**	**100.0**	**513.3**	**100**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	**1239.8**	**68.9**	**495.0**	**96.4**
ودائع غير المقيمين (البنوك)	-	-	263.1	-
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	915.5	50.9	37.0	7.2
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	324.3	18.0	194.9	38.0
*** من النقص في الموجودات:**	**558.9**	**31.1**	**18.3**	**3.6**
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	554.6	30.8	-	-
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	4.3	0.2	18.3	3.6
2- مجموع استخدامات الأموال:	**635.6**	**100.0**	**1083.1**	**100.0**
*** في تخفيض المطلوبات:**	**20.4**	**3.2**	**0.0**	**0.0**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	-	-	-	-
ودائع غير المقيمين (البنوك)	20.4	3.2	-	-
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	**-**	**-**	**-**	**-**
*** في زيادة الموجودات:**	**615.2**	**96.8**	**1083.1**	**100.0**
استثمارات أجنبية	47.8	7.5	451.4	41.7
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	-	-	214.0	-
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	473.7	74.5	115.0	10.6
موجودات أجنبية أخرى	93.7	14.7	302.7	27.9
فائض(+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	**1163.1**	**-**	**-569.8**	**-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3- فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام 2018 عن فائضٍ صافٍ بلغت قيمته نحو 569.8 مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعها 3958.7 مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها 3388.9 مليون دينار، وقد تم استخدام هذا الفائض في تغطية الفجوة في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا صافيًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (569.8 مليون دينار).

4- التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام 2018 بلغت قيمتها ما يعادل 513.3 مليون دينار، وجاءت تلك الموارد المحققة عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (والبالغ نحو 495.0 مليون دينار ونسبته 96.4% من مجموع الموارد المالية الأجنبية)، في حين جاء الباقي من تلك الموارد من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات الأجنبية (والبالغ نحو 18.3 مليون دينار أو 3.6% من مجموع الموارد الأجنبية). وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياته الأجنبية خلال عام 2018 ما يُعادل 1083.1 مليون دينار، استُخدِمَت كلها في زيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو 1083.1 مليون دينار أو 100% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، ونتج عن ذلك عجز صافي بلغت قيمته ما يعادل 569.8 مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (569.8 مليون دينار) المشار إليه آنفًا.

سادسًا – المؤشرات والنسب المالية:

يعرض هذا الجزء بعض مؤشرات الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام 2018 وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المُستخلصة من تحليل البيانات المجمّعة المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من عامي 2017 و2018، كما يبيّنها الجدول (30)، وذلك على النحو التالي[3]:

1- معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من المعيار النقدي، الذي يقيس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية، ومعيار السيولة، الذي يقيس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

وتُشير البيانات المتاحة إلى زيادة المعيار النقدي ليصل إلى نحو 31.8% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 30.0% في نهاية عام 2017، واستقرار معيار السيولة عند نحو 38.8% بنهاية عامي 2017 و2018، وبهذا بلغ متوسط عامي 2017 و2018 لكلا المعيارين (30.9% للمعيار النقدي، و38.8% لمعيار السيولة).

2- معايير التوظيف المالي:

يُشير التحليل إلى استمرار نسب التوظيف المالي عند مستويات مرتفعة نسبيًا، حيث استقرت النسبة الأولى، والتي تُبيّن مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع، عند نحو 100.0% في نهاية عام 2018 وفي نهاية عام 2017، وبمتوسط سنوي للعامين يبلغ 100.0%. وانخفضت بشكل طفيف النسبة الثانية التي تُظهِر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي، لتصل إلى 104.9% في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 105.1% في نهاية عام 2017، وبمتوسط سنوي لعامي 2017 و2018 يبلغ نحو 105.0%. وارتفعت بشكل طفيف النسبة الثالثة، والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى نحو 96.2% بنهاية عام 2018، مقارنةً بنحو 96.0% بنهاية عام 2017، بمتوسط سنوي لعامي 2017 و2018 يبلغ نحو 96.1%.

3- معايير الربحية:

- يوضح (الجدول 30) تطور نسبة صافي الربح إلى كلٍ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام 2018 مقارنة بنهاية العام السابق، وبلغ مجموع صافي الربح المحقَّق للبنوك الكويتية خلال عام 2018 نحو 997.0 مليون دينار، مقارنةً بنحو 847.6 مليون دينار خلال عام 2017، أي بارتفاع قيمته 144.7 مليون دينار ونسبته نحو 17%، ونحو 739.2 مليون دينار خلال عام 2016. ويمثِّل صافي الربح المُحقَّق ما نسبته نحو 1.3% و10.7% و0.03% إلى كلّ من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام 2018 وذلك مقابل 1.2% و9.5% و0.03% على التوالي في عام 2017.

4- معايير كفاية حقوق المساهمين:

بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كلٍ من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو 13.4% و15.8% و19.7% على التوالي في نهاية عام 2018، مقارنةً بنحو 13.6% و15.9% و19.9% في نهاية عام 2017، وبهذا بلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال عامي 2017 و2018 نحو 13.5% إلى إجمالي الموجودات، و15.9% إلى إجمالي التوظيفات و19.8% إلى الموجودات غير النقدية (المُتمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

(3) المؤشرات والنسب المالية حسب البيانات المجمّعة للبنوك المحلية (Aggregated) وليست حسب البيانات المدمجة (Consolidated).

جدول (30)

بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية **(%)**

البيـــــان	2017	2018	المتوسط
أولا - معايير السيولة:			
(1) المعيار النقدي	30.0	31.8	**30.9**
(2) معيار السيولة	38.8	38.8	**38.8**
ثانيًا - معايير التوظيف:			
(1) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص	100.0	100.0	**100.0**
(2) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص	105.1	104.9	**105.0**
(3) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين	96.0	96.2	**96.1**
ثالثًا – معايير الربحية:			
(1) صافي الربح إلى متوسط الموجودات	1.2	1.3	**1.3**
(2) صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	9.5	10.7	**10.1**
(3) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع	0.03	0.03	**0.0**
رابعًا - معايير كفاية حقوق المساهمين:			
(1) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات	13.6	13.4	**13.5**
(2) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات	15.9	15.8	**15.9**
(3) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية	19.9	19.7	**19.8**
خامسًا – معيار كفاية رأس المال:			
(1) معدل كفاية رأس المال (البنوك المحلية)*	18.4	18.3	**18.4**

(*) معدل كفاية رأس المال لعام 2017 و2018 وفقًا لبازل (3).

المصدر: بنك الكويت المركزي.

5- معيار كفاية رأس المال «الملاءة»:

يُستدل من البيانات المجمَّعة المتوافرة عن البنوك الكويتية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك يفوق -وبصورة واضحة- الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والذي بدوره أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقًا للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، وفي إطار تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3)، أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرارًا بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (3) بتحديد نسبة إجمالية حدها الأدنى 13%، مع تطبيقها على مراحل على النحو الآتي:

- بداية عام 2014 نسبة 12%.
- بداية عام 2015 نسبة 12.5%.
- بداية عام 2016 نسبة 13%.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية وفقًا لتعليمات بازل (3) نحو 18.3% في نهاية ديسمبر 2018 مقابل نسبة قدرها 18.4% في نهاية ديسمبر 2017.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليبلغ 66 شركة في نهاية عام 2018، مقارنةً بعدد 68 شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام 2018 من 29 شركة استثمار تقليدية، و37 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الصدد وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 الصادر في 21 فبراير 2010 بشأن "إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية" والقرار الوزاري رقم (38) لسنة 2011 بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار

مـن بنـك الكويـت المركـزي إلى هيئـة أسـواق المـال بـدءًا مـن 13 سـبتمبر 2011، واقتـصر دور بنـك الكويـت المركـزي الرقـابي بالنسـبة لـشركات الاسـتثمار عـلى الرقابـة عـلى نشـاط التمويـل الـذي تزاولـه، ولقـد بلـغ إجـمالي موجـودات شركات الاسـتثمار المحليـة (التقليديـة والـشركات التـي تعمـل وفـق أحـكام الشريعـة الإسـلامية) بنهايـة عـام 2018 مـا قيمتـه نحـو 6653.0 مليـون دينـار مقارنـةً بنحـو 7486.2 مليـون دينـار بنهايـة عـام 2017 بتراجـع قيمتـه 833.3 مليـون دينـار ونسـبته 11.1% (جـدول 32).

جدول (31)

تطور هيكل الجهاز المالي

الفترة	عدد شركات الاستثمار			عدد شركات الصرافة
	تقليدية	إسلامية	المجموع	
2014	40	49	89	39
2015	38	47	85	40
2016	34	44	78	41
2017	29	39	68	42
2018	29	37	66	41

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (32)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية*

(مليون دينار)

البنـــــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	417.4	423.9	6.5	1.6
تمويل العملاء	668.6	644.5	-24.2	-3.6
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	346.3	335.2	-11.2	-3.2
تمويل العملاء	322.3	309.3	-13.0	-4.0
الاستثمارات المحلية	**2226.5**	**2195.5**	**-31.0**	**-1.4**
الاستثمارات المالية	1702.9	1718.2	15.3	0.9
الاستثمارات غير المالية	523.7	477.3	-46.4	-8.9
الموجودات الأجنبية	**2710.0**	**2276.2**	**-433.8**	**-16.0**
الموجودات الأخرى	**1463.7**	**1112.9**	**-350.8**	**-24.0**
الموجودات = المطلوبات	**7486.2**	**6653.0**	**-833.3**	**-11.1**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	3144.3	3016.3	-128.0	-4.1
التمويل من المقيمين	2032.1	1540.6	-491.4	-24.2
السندات وصكوك التمويل	29.2	67.3	38.1	130.6
المطلوبات الأجنبية	1005.9	799.9	-206.0	-20.5
مطلوبات أخرى	1274.9	1228.9	-46.0	-3.6
عدد الشركات	**68**	**66**	**-2**	

* تشمل بيانات الشركات التابعة. -

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدة خلال عامي 2017 و2018، وذلك على النحو التالي:

أولاً - شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوفرة (الجدول 33) عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات (29 شركة) قد وصل إلى نحو 2996.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، مسجلاً بذلك تراجعًا بلغت قيمته 246.5 مليون دينار ونسبته 7.6% عن مستواه البالغ 3243.2 مليونًا في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات، ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع نهاية عام 2017 على النحو التالي:

1. انخفاض أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل 223.0 مليون دينار وبما نسبته 15.4% في نهاية عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، والذي جاء محصلةً لانخفاض أرصدة كل من الاستثمارات الأجنبية بنحو 194.6 مليون دينار أو بما نسبته 17.2%، وأرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو 13.7 مليون دينار أو 6.6%، وأرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو 16.1 مليون أو بما نسبته 17.6% من جهة، وارتفاع أرصدة القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل 1.5 مليون دينار أو بما نسبته 8.3%.

2. ارتفاع الاستثمارات المحلية بما قيمته 11.1 مليون دينار ونسبته 1.1%، وذلك من نحو 987.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 998.2 مليونًا في نهاية عام 2018. وجاء الارتفاع المشار إليه محصلةً لارتفاع أرصدة الاستثمارات المالية بنحو 51.7 مليون دينار أو بنسبة 6.4%، وانخفاض أرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو 40.6 مليون دينار أو بنسبة 22.5%.

3. انخفاض أرصدة القروض والسلفيات المقدَّمة للمقيمين بنحو 11.2 مليون دينار ونسبته 3.2% لتصل إلى نحو 335.2 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل نحو 346.3 مليونًا في نهاية العام السابق.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام 2018 وبالمقارنة بنهاية عام 2017 وذلك على النحو التالي:

1. الانخفاض في رأس المال والاحتياطي بما قيمته 27.9 مليون دينار ونسبته 1.8%، وذلك من نحو 1588.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 1560.5 مليونًا في نهاية عام 2018.

2. التراجع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل 36.2 مليون دينار وبنسبة 10.2%، وذلك من نحو 353.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 317.6 مليونًا في نهاية عام 2018.

3. الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنهاية عام 2018 بنحو 195.1 مليون دينار وبنسبة 24.7% مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو 791.4 مليون دينار إلى نحو 596.3 مليونًا.

جدول (33)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التقليدية*

(مليون دينار)

البنـــــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	225.7	216.1	-9.5	-4.2
القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)	346.3	335.2	-11.2	-3.2
الاستثمارات المحلية	**987.2**	**998.2**	**11.1**	**1.1**
الاستثمارات المالية	806.6	858.3	51.7	6.4
الاستثمارات غير المالية	180.5	139.9	-40.6	-22.5
الموجودات الأجنبية	**1448.8**	**1225.8**	**-223.0**	**-15.4**
الموجودات الأخرى	**235.2**	**221.3**	**-13.9**	**-5.9**
الموجودات = المطلوبات	**3243.2**	**2996.6**	**-246.5**	**-7.6**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	1588.4	1560.5	-27.9	-1.8
التمويل من المقيمين	791.4	596.3	-195.1	-24.7
السندات وصكوك التمويل	27.6	27.6	0.0	0.0
المطلوبات الأجنبية	353.8	317.6	-36.2	-10.2
مطلوبات أخرى	482.0	455.0	-26.9	-5.6
عدد الشركات	**29**	**29**	**0**	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

- المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا – شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (37) شركة استثمار تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية لعامي 2017 و2018، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام 2018 وتتوافر بياناتها المقارنة للعامين المشار إليهما.

وتُشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول 34) إلى تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة في نهاية عام 2018 بما قيمته نحو 586.7 مليون دينار ونسبته 13.8% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 3656.4 مليون دينار مقابل نحو 4243.1 مليونًا بنهاية العام السابق، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمعة المذكورة في جانب الموجودات وذلك على النحو التالي:

1. الانخفاض في بند الاستثمارات المحلية في نهاية عام 2018 بما قيمته نحو 42.1 مليون دينار ونسبته 3.4% ليصل إلى نحو 1197.3 مليون دينار مقارنةً بنحو 1239.4 مليونًا في نهاية عام 2017.
2. التراجع في أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام 2018 بما قيمته نحو 13 مليون دينار ونسبته 4.0% لتصل إلى نحو 309.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل نحو 322.3 مليونًا في نهاية عام 2017.
3. انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره 210.8 مليون دينار ونسبته 16.7%، وذلك من نحو 1261.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 1050.4 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام 2018 وبالمقارنة بنهاية عام 2017 على النحو الآتي:

1. الانخفاض في المطلوبات الأجنبية بنحو 169.8 مليون دينار أو بنسبة 26.0% ليبلغ ما قيمته نحو 482.4 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل نحو 652.1 مليونًا في نهاية عام 2017.
2. الانخفاض في عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو 296.4 مليون دينار أو بنسبة 23.9% ليبلغ نحو 944.3 مليون دينار بنهاية عام 2018 مقابل نحو 1240.7 مليونًا بنهاية عام 2017.
3. الانخفاض في حقوق المساهمين بما قيمته 100.1 مليون دينار أو 6.4% لتصل إلى نحو 1455.8 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 1555.9 مليون في نهاية عام 2017.

جدول (34)

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*

(مليون دينار)

البنـــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية	191.8	207.8	16.0	8.4
تمويل العملاء	322.3	309.3	-13.0	-4.0
الاستثمارات المحلية، وتشمل:	**1239.4**	**1197.3**	**-42.1**	**-3.4**
الاستثمارات المالية	896.2	859.9	-36.4	-4.1
الاستثمارات غير المالية	343.1	337.4	-5.7	-1.7
الموجودات الأجنبية	**1261.1**	**1050.4**	**-210.8**	**-16.7**
الموجودات الأخرى	**1228.5**	**891.7**	**-336.9**	**-27.4**
الموجودات = المطلوبات	**4243.1**	**3656.4**	**-586.7**	**-13.8**
المطلوبات				
رأس المال والاحتياطي	1555.9	1455.8	-100.1	-6.4
التمويل من المقيمين	1240.7	944.3	-296.4	-23.9
المطلوبات الأجنبية	652.1	482.4	-169.8	-26.0
قروض تمويل مساندة	1.5	-	-1.5	-100.0
مطلوبات أخرى	792.9	773.9	-19.0	-2.4
عدد الشركات	**39**	**37**	**-2**	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا – الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (بنود خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍّ سواء (جدول 35). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها 66 شركة (29 شركة تقليدية و37 شركة إسلامية) كما في نهاية عام 2018 ما قيمته 20627.1 مليون دينار (منها 17998.7 مليونًا أو 87.3% لشركات الاستثمار التقليدية، و2628.5 مليونًا أو 12.7% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك ارتفاعًا بنحو 935.9 مليون دينار وبنسبة 4.8% عن مستواها البالغ 19691.2 مليون دينار لعدد 68 شركة مسجلة في نهاية عام 2017 (منها 16797.0 مليون دينار أو 85.3% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها 29 شركة، و2894.2 مليونًا أو 14.7% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها 39 شركة).

جدول (35)

الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية*

(القيم بالمليون دينار)

البيـــان	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2017	2018	القيمة	(%)
الحسابات النظامية:	**19691.2**	**20627.1**	**935.9**	**4.8**
شركات الاستثمار التقليدية	16797.0	17998.7	1201.6	7.2
شركات الاستثمار الإسلامية	2894.2	2628.5	-265.7	-9.2
محافظ الاستثمار	15973.3	16913.8	940.5	5.9
صناديق الاستثمار	1707.1	1778.5	71.4	4.2
صناديق مدارة أجنبية	1614.6	1495.2	-119.4	-7.4
أصول مدارة بصفة أمانة	376.7	425.3	48.6	12.9
التعهدات / الكفالات / الضمانات	19.5	14.3	-5.3	-26.9
عدد شركات الاستثمار	**68**	**66**	**-2**	
شركات الاستثمار التقليدية **	29	29	0	
شركات الاستثمار الإسلامية**	39	37	-2	

* تشمل بيانات الشركات التابعة.

** وهناك أيضًا شركتي تمويل تخضعان لرقابة بنك الكويت المركزي أحدهما شركة تمويل تقليدي والأخرى شركة تمويل إسلامي.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (41 شركة) في نهاية عام 2018 (جدول 36) إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ 201.0 مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 2.5 مليون دينار ونسبته 1.2% عن مستواه البالغ 198.6 مليونًا في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً – الموجودات:

1. ارتفعت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو 5.5 مليون دينار وبنسبة 10.6% لتصل إلى نحو 57.8 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقارنةً بنحو 52.3 مليونًا في نهاية عام 2017.
2. ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو 137.2 ألف دينار لتصل إلى نحو 1.6 مليون دينار.
3. ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو 5.6 مليون دينار وبنسبة 8.8% لتصل إلى نحو 69.0 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل نحو 63.4 مليونًا في نهاية العام السابق.
4. انخفضت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو 7.4 مليون دينار وبنسبة 19.1% (من نحو 38.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 31.3 مليونًا في نهاية عام 2018).

ثانيًا - المطلوبات:

1. تراجعت بشكل طفيف مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو 1.4 مليون دينار وبنسبة 11.3% (من نحو 12.6 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 11.2 مليونًا في نهاية عام 2018).

2. انخفضت حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو 5.8 مليون دينار وبنسبة 4.2% (من نحو 138.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 132.4 مليونًا في نهاية عام 2018).

3. ارتفاع المطلوبات الأخرى بنحو 14.6 مليون دينار وبنسبة 35.8% (من نحو 40.8 مليون دينار في عام 2017 إلى نحو 55.4 مليونًا في نهاية عام 2018).

4. انخفاض المطلوبات الأجنبية بشكل ملحوظ بنحو 3.8 مليون دينار وبنسبة 90.4% (من نحو 4.2 مليون دينار في عام 2017 إلى نحو 0.4 مليونًا في نهاية عام 2018).

جدول (36)
الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية
(القيمة بالألف دينار)

البنـــــــود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2017	2018	قيمة	%
الموجودات				
نقد وموجودات نقدية	38697.6	31320.2	-7377.4	-19.1
مطالب على مؤسسات مالية	63449.1	69060.1	5611.0	8.8
إجمالي الذمم المدينة	5799.1	3926.9	-1872.2	-32.3
استثمارات مالية وعقارية	1442.4	1579.6	137.2	9.5
موجودات ثابتة	20506.9	21154.7	647.8	3.2
موجودات أجنبية	52289.5	57829.8	5540.3	10.6
الموجودات الأخرى	16389.1	16168.0	-221.1	-1.3
الموجودات = المطلوبات	**198573.7**	**201039.3**	**2465.6**	**1.2**
المطلوبات				
حقوق الشركاء ونتائج الفترة	138168.2	132363.5	-5804.7	-4.2
مطلوبات لمؤسسات مالية	12622.0	11196.9	-1425.1	-11.3
أجمالي الذمم الدائنة	2759.1	1684.1	-1075.0	-39.0
مطلوبات أجنبية	4221.7	404.0	-3817.7	-90.4
مطلوبات أخرى	40802.7	55390.8	14588.1	35.8
حسابات نظامية	**2470.7**	**2177.3**	**-293.4**	**-11.9**
نتائج الفترة (صافي الربح)	15394.9	18379.2	2984.3	19.4
عدد الشركات	**42**	**41**	**-1**	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا – نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو 50.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 57.9 مليوناً في نهاية عام 2018 (مسجلاً ارتفاعًا نسبته 13.8%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام 2018، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو 146.6 مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (وبنحو 31.3 مليون دينار ونسبتها 21.4%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (وبنحو 115.3 مليون دينار ونسبتها 78.6%)، وشهدت جميع نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية ارتفاعًا، وذلك نتيجةً لارتفاع صافي الربح بنحو 3 ملايين دينار وبنسبة 19.4% ليصل إلى نحو 18.4 مليون دينار في عام 2018 مقابل نحو 15.4 مليونًا في عام 2017، وارتفعت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو 13.9% في عام 2018 مقابل نحو 11.1% في عام 2017، وارتفعت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو 9.1% في عام 2018 مقابل نحو 7.8% في العام السابق.

من جانبٍ آخر، انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو 69.6% في نهاية عام 2017 إلى نحو 65.8% في نهاية عام 2018. كما انخفضت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو 68.7% في نهاية عام 2017 إلى نحو 65.1% في نهاية عام 2018.

المالية العامة

المالية العامة

يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة لدولة الكويت من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/17، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/18، وكذلك العمليات المالية الحكومية ضمن الموازنة العامة خلال الفترة (أبريل – ديسمبر 2018) من السنة المالية 2019/18.

أولاً – الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17:

1- الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 15999.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 13099.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا قيمته نحو 2900.1 مليون دينار ونسبته 22.1%. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس في الجانب الرئيسي منه ارتفاع كل من الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو 2593.4 مليون دينار ونسبته 22.2% لتصل إلى نحو 14282.2 مليونًا في السنة المالية 2018/17 مقارنةً بنحو 11688.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 306.7 مليون دينار ونسبته 21.7% (جدول 38).

وقد جاء ارتفاع الإيرادات النفطية مدفوعًا بتحسن متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري الذي شهد ارتفاعًا خلال السنة المالية 2018/17 بنحو 8.96 دولارًا وبنسبة 19.8% ليصل إلى نحو 54.15 دولارًا للبرميل مقابل نحو 45.19 دولارًا للسنة المالية السابقة. أما متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية 2018/17 فقد بلغ نحو 2.703 مليون برميل يوميًا مقابل نحو 2.880 مليون برميل يوميًا للسنة المالية السابقة بانخفاض مقداره 177 ألف برميل يوميًا.

جدول (37)
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	حساب ختامي				تغير	
	2017/16		2018/17			
	قيمة	% للإجمالي	قيمة	% للإجمالي	قيمة	%
إجمالي الإيرادات الفعلية:	**13099.5**	**100**	**15999.6**	**100**	**2900.1**	**22.1**
الإيرادات النفطية	11688.8	89.2	14282.2	89.3	2593.4	22.2
الإيرادات غير النفطية	1410.7	10.8	1717.4	10.7	306.7	21.7

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني (17)

تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية

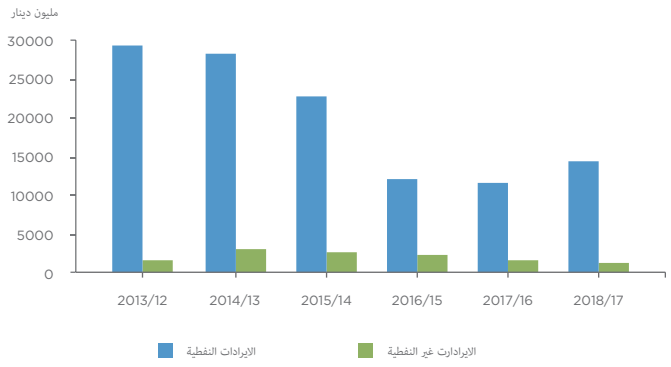

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية 2018/17 مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد ارتفعت لتصل إلى نحو 1717.4 مليون دينار مقابل نحو 1410.7 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 306.7 مليون دينار ونسبته 21.7%.

ويعكس الارتفاع المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية 2018/17 أساسًا محصلة الارتفاع في الإيرادات الفعلية المحصّلة ضمن كل من الباب الثالث (المساهمات الاجتماعية) بنحو 15.6 مليون دينار وبنسبة 19.7%، والباب الخامس (إيرادات أخرى) بنحو 309.7 مليون دينار وبنسبة 40.3%، والباب السادس (إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى) بنحو 33.7 مليون دينار وبنسبة 704.2% من جهة، وانخفاض الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن الباب الثاني (الضرائب والرسوم) بنحو 52.4 مليون دينار وبنسبة 9.4% من جهةٍ أخرى (جدول 38).

جدول (38)
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـــــان	الحساب الختـامي				التغيـــر	
	2017/16		2018/17			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
الإيرادات غير النفطية:	**1410.7**	**100**	**1717.4**	**100**	**306.7**	**21.7**
- الضرائب والرسوم، ومنها:	**558.8**	**39.6**	**506.3**	**29.5**	**-52.5**	**-9.4**
الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية	215.4	15.3	162.1	9.4	-53.3	-24.7
الضرائب على الملكية	14.7	1.0	13.8	0.8	-0.9	-6.1
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	328.7	23.3	330.4	19.2	1.7	0.5
- المساهمات الاجتماعية	**79.0**	**5.6**	**94.6**	**5.5**	**15.6**	**19.7**
- إيرادات أخرى، ومنها:	**768.1**	**54.4**	**1077.8**	**62.8**	**309.7**	**40.3**
- دخل ملكية	40.9	2.9	69.3	4.0	28.4	69.4
- مبيعات السلع والخدمات	409.0	29.0	456.7	26.6	47.7	11.7
- إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	195.4	13.9	430.1	25.0	234.7	120.2
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	**4.8**	**0.3**	**38.6**	**2.2**	**33.8**	**704.2**

المصدر: وزارة المالية.

2- المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17 ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنحو 1539.5 مليون دينار وبنسبة 8.7% لتصل إلى نحو 19247.4 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 17707.9 مليون دينار للسنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية 2018/17 شكّلت ما نسبته 96.7% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 19900.0 مليون دينار.

جدول (39)
المصروفات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـــــان	الحساب الختامي				التغيـــر	
	2017/16		2018/17			
	القيمة	% الإجمالي	القيمة	% الإجمالي	القيمة	%
المصروفات العامة:	**17707.9**	**100**	**19247.4**	**100**	**1539.5**	**8.7**
- تعويضات العاملين	6353.7	35.9	6747.4	35.1	393.7	6.2
- السلع والخدمات	2281.8	12.9	2810.8	14.6	529.0	23.2
- الاعانات	364.6	2.1	328.2	1.7	-36.4	-10.0
- المنح	4548.8	25.7	4682.6	24.3	133.8	2.9
- المنافع الاجتماعية	1018.1	5.7	1065.1	5.5	47.0	4.6
- مصروفات وتحويلات أخرى	925.2	5.2	1108.2	5.8	183.0	19.8
- شراء الأصول غير المتداولة	2215.6	12.5	2505.1	13.0	289.5	13.1

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 ارتفاع المصروفات الفعلية ضمن كلٍّ من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 393.6 مليون دينار وبنسبة 6.2% لتصل الى نحو 6747.4 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17 مقابل 6353.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 529.0 مليون دينار وبنسبة 23.2% لتصل الى نحو 2810.8 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17 مقابل 2281.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة ، والباب السادس (المنح) بنحو 133.8 مليون دينار وبنسبة 2.9% لتصل إلى نحو 4682.6 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17 مقابل 4548.8 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 47.0 مليون دينار وبنسبة 4.6% لتصل إلى نحو 1065.1 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17 مقابل 1018.1 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 183.0 مليون دينار وبنسبة 19.8% لتصل إلى نحو 1108.2 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17 مقابل 925.2 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 289.5 وبنسبة 13.1% لتصل إلى نحو 2505.1 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17 مقابل 2215.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول 39). والجدير بالذكر أن الباب الأول (تعويضات العاملين) من المصروفات العامة يستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي المصروفات العامة تصل إلى نحو 35.1%، في حين أن الباب الخامس (الإعانات) يستحوذ على أقل نسبة من إجمالي المصروفات العامة بنحو 1.7% وذلك خلال السنة المالية 2018/17.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المصروفات الفعلية ضمن الباب الأول جاء نتيجةً لارتفاع مصروفات مجموعة أجور ورواتب بما قيمته 366.4 مليون دينار ونسبته 6.2% (من 5912.9 مليون دينار إلى 6279.3 مليون دينار)، حيث تشكّل هذه المجموعة ما نسبته 93.0% من جملة الباب الأول. إلى جانب ذلك، جاء ارتفاع المصروفات الفعلية للباب الثاني نتيجةً لارتفاع مجموعة السلع وبالتحديد ارتفاع فئة وقود وزيوت وقوى محركة بما قيمته 254.3 مليون دينار ونسبته 24.3% (من 1046 مليون دينار إلى 1300.3 مليون دينار) حيث تشكّل هذه الفئة ما نسبته 67% من جملة مجموعة السلع و46.3% من جملة الباب الثاني.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17 إلى ارتفاع المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 16742.3 مليون دينار مقابل نحو 15492.3 مليونًا للسنة المالية 2017/16 وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 1250 مليون دينار ونسبته 8.1% (جدول 40). والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته 87.0% من جملة المصروفات العامة الفعلية، في حين شكّلت المصروفات الجارية خلال السنة المالية 2018/17 ما نسبته 98.4% من اعتمادات المصروفات الجارية لذات السنة المالية والبالغة نحو 17015.4 مليون دينار.

جدول (40)

التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية

(مليون دينار)

البيـــــان	الحساب الختامي				التغيـــر	
	2017/16		2018/17			
	القيمة	% الإجمالي	القيمة	% الإجمالي	القيمة	%
المصروفات الجارية:	**15492.3**	**87.5**	**16742.3**	**87.0**	**1250.0**	**8.1**
- تعويضات العاملين، ومنها:	**6353.7**	**35.9**	**6747.4**	**35.1**	**393.6**	**6.2**
* المرتّبات والأجور	5912.9	33.4	6279.3	32.6	366.4	6.2
* مساهمات اجتماعية	420.8	2.4	445.3	2.3	24.4	5.8
- السلع والخدمات	2281.8	12.9	2810.8	14.6	529.0	23.2
- الإعانات	364.6	2.0	328.2	1.7	-36.4	-10.0
- المنح، ومنها:	4548.8	25.7	4682.6	24.3	133.8	2.9
* المنح لحكومات أجنبية	480.0	2.7	356.1	1.9	-123.9	-25.8
* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة	4068.7	23.0	4321.3	22.5	252.6	6.2
- المنافع الاجتماعية	1018.2	5.7	1065.2	5.5	47.0	4.6
- مصروفات وتحويلات أخرى	925.2	5.2	1108.2	5.8	183.0	19.8
المصروفات الرأسمالية:	**2215.6**	**12.5**	**2505.1**	**13.0**	**289.5**	**13.1**
- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:	2215.6	12.5	2505.1	13.0	289.5	13.1
* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة	729.3	4.1	660.8	3.4	-68.5	-9.4
* مشاريع انشائية وصيانة جذرية	1486.2	8.4	1844.2	9.6	358.0	24.1
الإجمالي	**17707.9**	**100**	**19247.4**	**100**	**1539.5**	**8.7**

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد ارتفعت خلال السنة المالية 2018/17 بما قيمته نحو 289.5 مليون دينار ونسبته 13.1% لتصل إلى نحو 2505.1 مليون دينار مقابل 2215.6 مليونًا خلال السنة المالية السابقة 2017/16 الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة تلك المصروفات إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية لتصل إلى نحو 13% خلال السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 12.5% خلال السنة المالية السابقة 2017/16. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية 2018/17 ما نسبته 86.8% من جملة اعتمادات المصروفات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو 2884.5 مليون دينار.

ويعكس ذلك الارتفاع في المصروفات الرأسمالية الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 ارتفاع مصروفات مجموعة مشاريع انشائية وصيانة جذرية (ضمن باب شراء الأصول الغير المتداولة) بنحو 358.0 مليون دينار وبنسبة 24.1% (من 1486.2 مليون دينار إلى 1844.2 مليون دينار)، حيث تشكّل هذه المجموعة ما نسبته 73.6% من جملة المصروفات الرأسمالية.

رسم بياني (18)

التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة

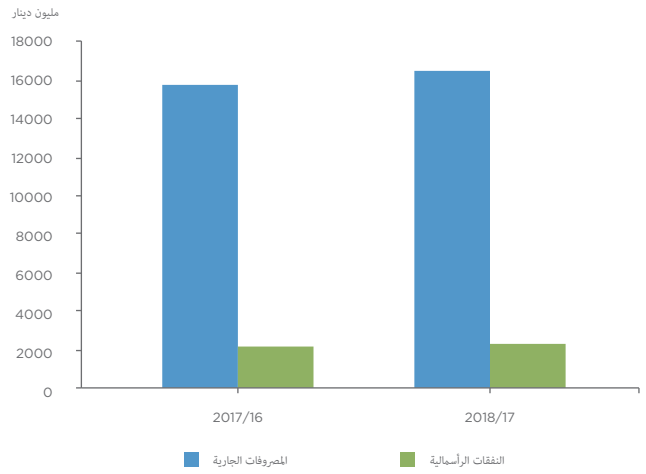

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2018/17، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 3247.8 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4608.4 مليونًا للسنة المالية السابقة 2017/16، وبما يمثل تراجعًا في قيمة العجز بنحو 1360.6 مليون دينار ونسبته 29.5%، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول 41).

جدول (41)
موجز الحساب الختامي للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـــــان	2017/16	2018/17
الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:	**13099.5**	**15999.6**
الإيرادات النفطية الفعلية	11688.8	14282.2
المصروفات العامة الفعلية	17707.9	19247.4
الفائض أو (العجز) (1)	**-4608.4**	**-3247.8**
الفائض أو (العجز) (2)	**-5918.3**	**-4847.8**

(1) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.
(2) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة
المصدر: وزارة المالية.

ثانيًا – السنة المالية 2019/18:

1- الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18

صدر المرسوم بقانون رقم (106) لسنة 2018 بتاريخ 16 يوليو 2018 بربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/18. وتضمنت تلك الموازنة العامة زيادة في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة قيمتها نحو 1744.7 مليون دينار ونسبتها 13.1% لتصل إلى نحو 15089.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 13344.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة 2018/17. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس في الجانب الرئيسي منه محصلة ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته نحو 1606.7 مليون دينار ونسبته 13.7% لتصل إلى نحو 13317.4 مليونًا في السنة المالية 2019/18 مقارنةً بنحو 11710.7 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وارتفاع تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته 138.0 مليون دينار ونسبته 8.4% لتصل إلى نحو 1771.5 مليون دينار مقابل نحو 1633.5 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة من جهة أخرى (جدول 42).

ويعكس الارتفاع في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 أساسًا ارتفاع السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر 50 دولارًا للبرميل، وبما يمثل ارتفاع قيمته 5 دولارات ونسبتها 11.1% عن السعر الاسترشادي المستخدَم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2018/17 البالغ 45 دولارًا للبرميل. في حين لم تتغير كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 عن الكمية المستخدمة في السنة المالية السابقة والبالغة نحو 2.8 مليون برميل يوميًا.

رسم بياني (19)

تطور بيانات الحساب الختامي

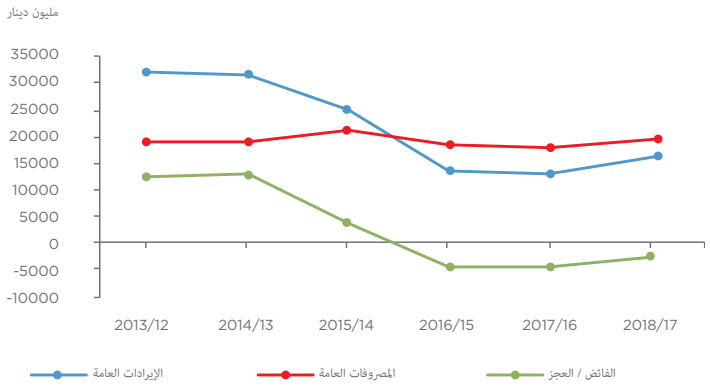

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية

جدول (42)

تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة

(مليون دينار)

البيـــان	موازنة معتمدة				تغير	
	2018/17		2019/18			
	القيمة	% الإجمالي	القيمة	% الإجمالي	القيمة	%
الإيرادات العامة	**13344.3**	**100**	**15089.0**	**100**	**1744.7**	**13.1**
الإيرادات النفطية	**11710.7**	**87.8**	**13317.4**	**88.3**	**1606.7**	**13.7**
الإيرادات غير النفطية:	**1633.5**	**12.2**	**1771.5**	**11.7**	**138.0**	**8.4**
- الضرائب والرسوم	494.8	3.7	551.0	3.7	56.2	11.4
- المساهمات الاجتماعية	111.2	0.8	113.2	0.8	1.9	1.8
- إيرادات أخرى	950.0	7.1	1098.8	7.3	148.8	15.7
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	77.4	0.6	8.5	0.1	-68.9	-89.0

المصدر: وزارة المالية.

أما فيما يتعلق باعتمادات مصروفات الموازنة العامة، أظهرت بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 ارتفاع اعتمادات مصروفات الموازنة العامة بنحو 1600.0 مليون دينار وبنسبة 8% لتصل إلى نحو 21500.0 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 19900.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة.

جدول (43)
اعتمادات مصروفات الموازنة العامة
(مليون دينار)

البـــيان	موازنة معتمدة		تغير	
	2018/17	2019/18	القيمة	%
المصروفات العامة:	**19900.0**	**21500.0**	**1600.0**	**8.0**
- تعويضات العاملين	6795.3	7233.6	438.3	6.4
- السلع والخدمات	2952.1	3061.8	109.7	3.7
- الإعانات	354.9	531.5	176.6	49.8
- المنح	4682.6	5243.0	560.4	12.0
- المنافع الاجتماعية	1108.2	784.9	-323.2	-29.2
- مصروفات وتحويلات أخرى	1122.2	1366.7	244.5	21.8
- شراء الأصول غير المتداولة	2884.5	3278.3	393.8	13.7

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 ارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كلٍّ من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 438.3 مليون دينار وبنسبة 6.4% لتصل إلى نحو 7233.6 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل 6795.3 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 109.7 مليون دينار وبنسبة 3.7% لتصل إلى نحو 3061.8 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل 2952.1 مليون دينار للسنة المالية السابقة ، والباب الخامس (الاعانات) بنحو 176.6 مليون دينار وبنسبة 49.8% لتصل إلى نحو 531.5 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل 354.9 مليون دينار للسنة المالية السابقة، والباب السادس (المنح) بنحو 560.4 مليون دينار وبنسبة 12.0% لتصل إلى نحو 5243.0 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل 4682.6 مليون دينار للسنة المالية السابقة، باب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 393.8 وبنسبة 13.7% لتصل إلى نحو 3278.3 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل 2884.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة ، وانخفاض اعتمادات المصروفات ضمن الباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 323.2 مليون دينار وبنسبة 29.2% لتصل إلى نحو 784.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل 1108.2 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهةٍ أخرى (جدول 43).

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة أجور ورواتب تشكل ما نسبته 89.3% من جملة الباب الأول (تعويضات العاملين) وقد ارتفعت تلك المجموعة بما قيمته 137.6 مليون دينار ونسبته 2.2% (من 6321.3 مليون دينار إلى 6458.9 مليون دينار)، في حين بلغت قيمة مجموعة الاعتماد التكميلي نحو 304.1 مليون دينار خلال السنة المالية 2019/18 مقابل نحو 648.0 دينار خلال السنة المالية السابقة وذلك ضمن جملة اعتمادات الباب الأول. إلى جانب ذلك، جاء ارتفاع جملة اعتمادات الباب السادس (المنح) نتيجةً لارتفاع مجموعة المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة بما قيمته 678.2 مليون دينار ونسبته 15.7% (من 4321.3 مليون دينار إلى 4999.5 مليون دينار) حيث تشكّل هذه المجموعة ما نسبته 95.4% من جملة الباب السادس.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18، فتشير البيانات إلى ارتفاع اعتمادات المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 18821.6 مليون دينار مقابل نحو 17015.5 مليونًا للسنة المالية 2018/17 وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 1206.1 مليون دينار ونسبته 7.1% (جدول 44). والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته 84.8% من جملة المصروفات العامة الفعلية.

جدول (44)

التصنيف الاقتصادي لاعتمادات المصروفات العامة

(مليون دينار)

البيـــــــــــــان	موازنة معتمدة				التغير	
	2018/17		2019/18			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
المصروفات الجارية:	**17015.5**	**85.5**	**18221.6**	**84.8**	**1206.1**	**7.1**
- تعويضات العاملين، ومنها:	6795.3	34.1	7233.6	33.6	438.2	6.4
* المرتّبات والأجور	6321.3	31.8	6458.9	30.0	137.6	2.2
* مساهمات اجتماعية	451.2	2.3	449.5	2.1	-1.6	-0.4
- السلع والخدمات	2952.1	14.8	3061.7	14.2	109.6	3.7
- الإعانات	354.9	1.8	531.5	2.5	176.6	49.8
- المنح، ومنها:	4682.6	23.5	5243.0	24.4	560.4	12.0
* المنح لحكومات أجنبية	351.1	1.8	208.4	1.0	-147.7	-41.5
* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة	4321.3	21.7	4999.5	23.3	678.2	15.7
- المنافع الاجتماعية	1108.2	5.6	784.9	3.7	-323.2	-29.2
- مصروفات وتحويلات أخرى	1122.2	5.6	1366.7	6.4	244.4	21.8
المصروفات الرأسمالية:	**2884.5**	**14.5**	**3278.3**	**15.2**	**393.8**	**13.7**
- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:	2884.5	14.5	3278.3	15.2	393.8	13.7
* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة	780.6	3.9	851.9	4.0	71.3	9.1
* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية	2103.9	10.6	2426.4	11.3	322.5	15.3
الإجمالـــي	**19900.0**	**100**	**21500.0**	**100**	**1600.0**	**8.0**

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18، فقد ارتفعت بما قيمته نحو 393.8 مليون دينار ونسبته 13.7% لتصل إلى نحو 3278.3 مليون دينار مقابل 2884.5 مليونًا خلال السنة المالية السابقة 2018/17 الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة تلك الاعتمادات إلى إجمالي اعتمادات المصروفات العامة لتصل إلى نحو 15.2% خلال السنة المالية 2019/18 مقابل نحو 14.5% خلال السنة المالية السابقة 2018/17.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 ارتفاع اعتمادات مصروفات مجموعة مشاريع انشائية وصيانة جذرية (ضمن باب شراء الأصول الغير المتداولة) بنحو 322.5 مليون دينار وبنسبة 15.3% (من 2103.9 مليون دينار إلى 2426.4 مليون دينار) حيث تشكّل هذه المجموعة ما نسبته 74.0% من جملة اعتمادات المصروفات الرأسمالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفًا على صعيد كلٍّ من الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزًا تقديريًا بلغت قيمته نحو 6411.0 مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو 6555.7 مليونًا للسنة المالية السابقة 2018/17، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول 45).

رسم بياني (20)

تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة

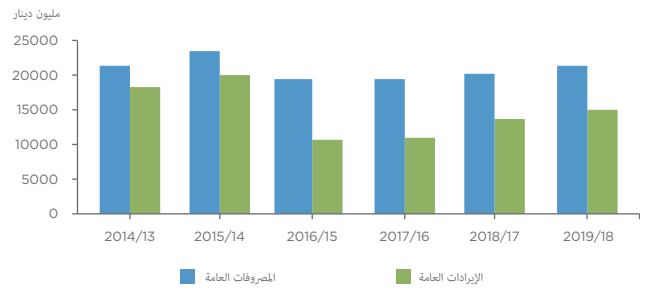

المصدر: وزارة المالية.

جدول (45)

ملخص الفائض أو العجز

(مليون دينار)

البيـــــــــــــــان	2018/17	2019/18
تقديرات الإيرادات العامة، ومنها:	**13344.2**	**15089.0**
الإيرادات النفطية	11710.7	13317.4
اعتمادات المصروفات العامة	**19900.0**	**21500.0**
الفائض أو (العجز) (1)	**-6555.7**	**-6411.0**
الفائض أو (العجز) (2)	**-7890.2**	**-7919.9**

(1) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(2) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

المصدر: وزارة المالية.

2- العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر) من السنة المالية 2019/18

تشير البيانات المتوافرة (جدول 46) من كشوف المتابعة الشهرية لإيرادات ومصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر 2018) من السنة المالية المذكورة بما قيمته نحو 4536.7 مليون دينار ونسبته 40.7% لتصل إلى نحو 15686.5 مليون دينار مقارنةً بالفترة المقابلة (أبريل - ديسمبر 2017) من السنة المالية 2018/17 والتي بلغت نحو 11149.8 مليونًا. ويُعزَى ذلك إلى الارتفاع قيمة الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة خلال الفترة (أبريل - ديسمبر 2018) بنحو 4508.0 مليون دينار وبنسبة 44.4% لتصل إلى نحو 14659.5 مليون دينار مقابل نحو 10151.5 مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2018/17. من جانبٍ آخر، فقد ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال الفترة (أبريل - ديسمبر 2018) بما قيمته 28.7 مليون دينار ونسبته 2.9% لتصل إلى نحو 1027.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 998.3 مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجاء الارتفاع المشار إليه في إجمالي الإيرادات النفطية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019/18 ليعكس الارتفاع الملحوظ في متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري بنحو 18.84 دولارًا وبنسبة 36.5% ليصل إلى نحو 70.47 دولارًا مقابل 51.63 دولارًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وبناءً على تطورات كلٍّ من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية الفعلية المحصّلة خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل - ديسمبر 2018) من السنة المالية 2019/18، بلغت الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ما نسبته 104.0% من جملة التقديرات المعتمدة لتلك الإيرادات لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 15089.0 مليون دينار.

جدول (46)
الإيرادات العامة
(مليون دينار)

البيان	كشوف متابعة		التغير	
	أبريل - ديسمبر 2017	أبريل - ديسمبر 2018	القيمة	%
إجمالي الإيرادات العامة:	**11149.8**	**15686.5**	**4536.7**	**40.7**
الإيرادات النفطية	**10151.5**	**14659.5**	**4508.0**	**44.4**
الإيرادات غير النفطية	**998.3**	**1027.0**	**28.7**	**2.9**
- الضرائب والرسوم	346.0	393.8	47.8	13.8
- المساهمات الاجتماعية	32.3	38.1	5.8	17.9
- إيرادات أخرى	586.6	590.9	4.3	0.7
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	33.4	4.2	-29.2	-87.4

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل – ديسمبر 2018) من السنة المالية 2019/18، فقد سجلت انخفاضاً قيمته نحو 1198.9 مليون دينار ونسبته 10.8% لتصل إلى نحو 9912.9 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 11111.7 مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. وجدير بالذكر، أن قيمة المصروفات الفعلية ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019/18 تُشكّل ما نسبته 46.1% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة للموازنة لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 21500.0 مليون دينار.

جدول (47)
المصروفات العامة
(مليون دينار)

البيان	كشوف متابعة		التغير	
	أبريل - ديسمبر 2017	أبريل - ديسمبر 2018	القيمة	%
المصروفات الجارية	**10048.6**	**8973.9**	**-1074.7**	**-10.7**
- تعويضات العاملين	4206.7	2419.4	-1787.3	-42.5
- السلع والخدمات	1286.3	1732.3	446.0	34.7
- الإعانات	182.7	249.3	66.6	36.4
- المنح	3117.5	3397.6	280.1	9.0
- المنافع الاجتماعية	677.5	367.1	-310.4	-45.8
- مصروفات وتحويلات أخرى	577.9	808.2	230.3	39.9
المصروفات الرأسمالية	**1063.1**	**939.0**	**-124.1**	**-11.7**
- شراء الأصول غير المتداولة	1063.1	939.0	-124.1	-11.7
إجمالي المصروفات العامة	**11111.7**	**9912.9**	**-1198.9**	**-10.8**

المصدر: وزارة المالية.

ويُعزى الانخفاض المشار إليه في إجمالي قيمة المصروفات الفعلية خلال الفترة (أبريل – ديسمبر 2018) مقارنةً بالفترة المقابلة من السنة المالية السابقة إلى الانخفاض في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كل من، مصروفات الباب الأول (تعويضات العاملين) بما قيمته 1787.3 مليون دينار ونسبته 42.5% لتصل إلى نحو 2419.4 مليون دينار مقابل نحو 4206.7 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات الباب السابع (المنافع الاجتماعية) بما قيمته نحو 310.4 مليون دينار ونسبته 45.8% لتصل إلى نحو 367.1 مليون دينار مقابل نحو 677.5 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة، ومصروفات شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بما قيمته 124.1 مليون دينار ونسبته 11.7% من جهة، والارتفاع في قيمة المصروفات الفعلية ضمن كل من مصروفات الباب الثاني (السلع والخدمات) بما قيمته 446 مليون دينار ونسبته 34.7%، ومصروفات الباب الخامس

(الإعانات) بما قيمته 66.6 مليون دينار ونسبته 36.4%، ومصروفات الباب السادس (المنح) بما قيمته 280.1 مليون دينار ونسبته 9.0%، ومصروفات الباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بما قيمته 230.3 مليون دينار ونسبته 39.9% من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشير بيانات كشوف المتابعة الشهرية للموازنة العامة للسنة المالية 2019/18 إلى انخفاض المصروفات الجارية خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل – ديسمبر 2018) لتصل قيمتها إلى نحو 8973.9 مليون دينار مقابل نحو 10048.6 مليون دينار للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 1074.7 مليون دينار ونسبته 10.7%. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الجارية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019/18 ما نسبته 50% من اعتمادات المصروفات الجارية لكامل السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 17917.5 مليون دينار. أما على صعيد المصروفات الرأسمالية، فقد انخفضت خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2019/18 بما قيمته نحو 124.1 مليون دينار ونسبته 11.7% لتصل إلى نحو 939.0 مليون دينار مقابل 1063.1 مليونًا خلال الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة.

وكمحصلةٍ لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (أبريل – ديسمبر 2018) من السنة المالية 2019/18، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة فائضًا فعليًا بلغت قيمته نحو 3577.6 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 1362.5 مليونًا للفترة المقابلة من السنة المالية السابقة 2018/17، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

جدول (48)
ملخص الفائض أو العجز
(مليون دينار)

البيان	كشوف متابعة	
	أبريل - ديسمبر 2017	أبريل - ديسمبر 2018
الإيرادات العامة الفعلية	11149.8	15686.5
المصروفات العامة الفعلية	12512.3	12108.9
الفائض أو العجز (1)	**-1362.5**	**3577.6**
الفائض أو العجز (2)	**-2477.5**	**2008.9**

(1) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.
(2) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.
المصدر: وزارة المالية.

التجارة الخارجية
وميزان المدفوعات

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض هذا الجزء من التقرير تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارتها الخارجية خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرَّف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والدخل الثانوي).

رسم بياني (21)

الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت

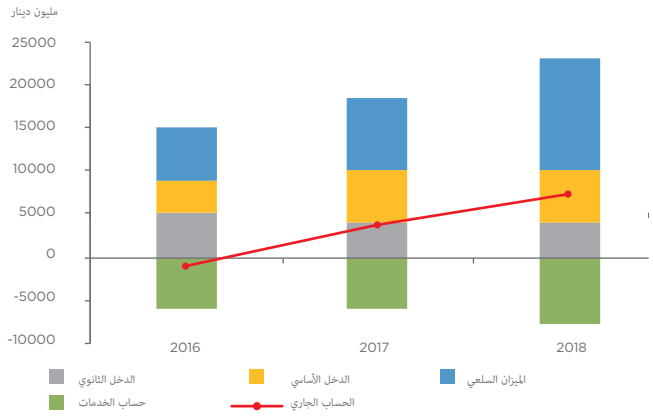

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري قد سجل فائضًا بلغت قيمته نحو 6158.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 2913.4 مليون دينار خلال العام السابق، بارتفاع قيمته 3244.9 مليون دينار ونسبته 111.4%.

جدول (49)
الحساب الجاري
(مليون دينار)

البيان	2017	2018	التغير	
	(معدلة)	(أولية)	قيمة	(%)
أولاً: الحساب الجاري (1+2+3+4):	**2913.4**	**6158.3**	**3244.9**	**111.4**
1. الميـزان السلعي:	**7794.2**	**12363.2**	**4569.0**	**58.6**
* الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	16744.5	21825.6	5081.1	30.3
الصادرات النفطية	15033.6	19744.5	4710.9	31.3
* ناقصًا الواردات السلعية (فوب)	8950.3	9462.4	512.1	5.7
2. الخدمات ومنها:	**-6127.5**	**-7341.3**	**-1213.8**	**-19.8**
* النقل	-1270.8	-1021.5	249.3	19.6
* السـفـر	-3002.5	-3648.7	-646.2	-21.5
* الاتصالات	617.2	893.5	276.3	44.8
* خدمات حكومية	-141.8	-264.6	-122.8	-86.6

3. الدخل الأساسي، ومنه:	**5695.9**	**5619.9**	**-75.9**	**-1.3**
* تعويضات العاملين	34.6	29.8	-4.8	-13.9
* دخل الاستثمار	5730.5	5649.7	-80.8	-1.4
4. الدخل الثانوي	**-4449.2**	**-4484.9**	**-35.7**	**-0.8**
* الحكومة العامة	-266.6	-132.2	134.4	50.4
* قطاعات أخرى، ومنها:	-4182.6	-4351.3	-168.7	-4.0
تحويلات العاملين	-4142.3	-4306.3	-164.0	-4.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة للتطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري وذلك على النحو التالي:

1- الميزان السلعي[4]:

رسم بياني (22)

الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت

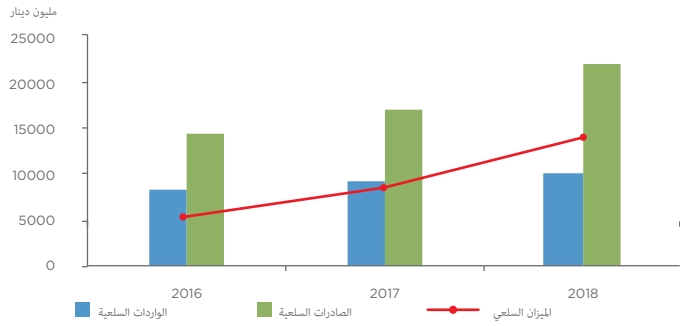

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت (استيرادًا وتصديرًا على أساس فوب) خلال عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 31288.0 مليون دينار مقابل نحو 25694.7 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 5593.3 مليون دينار ونسبته 21.8%. وقد بلغت قيمة الفائض المُحقَّق في الميزان السلعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس "فوب") خلال عام 2018 نحو 12363.2 مليون دينار مقارنةً بنحو 7794.2 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 4569.0 مليون دينار ونسبته 58.6%. ونتناول تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام 2018 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ. الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام 2018 نحو 21825.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 16744.5 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 5081.1 مليون دينار ونسبته 30.3%. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس أساسًا ارتفاع قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2018 لتبلغ نحو 19744.5 مليون دينار مقابل نحو 15033.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 4710.9 ملايين دينار ونسبته 31.3%.

ويأتي ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية أساسًا نتيجة لارتفاع متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري من نحو 51.6 دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام 2017 إلى نحو 68.7 دولارًا للبرميل في المتوسط خلال عام 2018، أي بارتفاع قيمته 17.1 دولارًا للبرميل ونسبته 33.1%، فيما سجلت الكميات المصدرة من النفط الكويتي ارتفاعًا بلغت نسبته للمتوسط اليومي نحو 1.2% فيما بين عامي 2017 و2018 (من نحو 2.025 مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2017 لتصل إلى نحو 2.050 مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2018). وفي ذات الاتجاه، ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس "فوب") لتصل خلال عام 2018 إلى نحو 2081.1 مليون دينار، مقابل نحو 1710.9 ملايين دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 370.2 مليون دينار ونسبته 21.6%.

(4) يختلف مفهوم «الميزان السلعي» ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم «الميزان التجاري» ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيرد ذكر ذلك لاحقًا عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا التقرير.

جدول (50)

التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%
الهند	231.0	13.5	343.9	16.5
الصين الشعبية	151.3	8.8	287.7	13.8
الإمارات العربية المتحدة	178.8	10.4	240.4	11.6
العراق	209.2	12.2	188.3	9.0
المملكة العربية السعودية	199.5	11.7	165.7	8.0
دولة قطر	108.3	6.3	129.4	6.2
باكستان	45.5	2.7	87.4	4.2
سلطنة عُمان	59.1	3.5	60.6	2.9
تركيا	29.7	1.7	47.2	2.3
الأردن	24.4	1.4	29.3	1.4
المجموع	**1236.8**	**72.3**	**1579.9**	**75.9**
إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية	**1710.9**	**100.0**	**2081.1**	**100.0**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو 1579.9 مليون دينار خلال عام 2018، وبما يمثل نحو 75.9% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 1236.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 72.3% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول 50).

ب- الواردات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2018 (على أساس "سيف")[5] نحو 10767.1 مليون دينار مقابل نحو 10183.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته 584.1 مليون دينار ونسبته 5.7%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو 7285.6 مليون دينار خلال عام 2018، وبما يمثل نحو 67.7% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 7023.0 مليون دينار وبما يمثل نحو 69.0% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول 51).

جدول (51)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس «سيف») من أهم عشر دول

(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%
الصين الشعبية	1669.5	16.4	1805.8	16.8
الولايات المتحدة الأمريكية	1044.3	10.3	937.1	8.7
الإمارات العربية المتحدة	888.5	8.7	936.2	8.7
اليابان	521.9	5.1	635.3	5.9
ألمانيا	604.5	5.9	617.3	5.7
المملكة العربية السعودية	556.8	5.5	616.6	5.7

(5) تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند كما هو موضح بالجدول (49) والتي يتم احتسابها على أساس "فوب"(Free On Board-FOB) عن قيمة الواردات بالجدول (51) والتي يتم احتسابها على أساس "سيف" (قيمة السلع مضافًا إليها قيمة الشحن والتأمين CIF -Cost, Insurance and Freight).

الهند	533.4	5.2	561.7	5.2
ايطاليا	460.3	4.5	478.6	4.4
كوريا الجنوبية	471.5	4.6	425.0	3.9
المملكة المتحدة	272.3	2.7	271.9	2.5
المجموع	**7023.0**	**69.0**	**7285.6**	**67.7**
إجمالي قيمة الواردات	**10183.0**	**100.0**	**10767.1**	**100.0**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وخلال عام 2018، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت وبقيمة بلغت نحو 1805.8 ملايين دينار وبما يمثل نحو 16.8% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من العالم، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو 937.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 8.7% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 836.2 مليون دينار وبما يمثل نحو 8.7% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور.

ج- التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة بنحو 305.0 ملايين دينار وبنسبة 13.9% لتصل خلال عام 2018 إلى نحو 2498.8 مليون دينار مقابل نحو 2193.8 مليون دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 619.1 مليون دينار خلال عام 2018، مسجلة ارتفاعًا بقيمة 47.3 مليون دينار وبنسبة 8.3% مقارنةً بالعام السابق.

وفي ذات الاتجاه، ارتفعت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبلغ نحو 1879.7 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 1622.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 257.7 مليون دينار ونسبته 15.9%. وقد شكلّت قيمة تلك الواردات نحو 17.5% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2018، وساهمت الواردات السلعية من كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 82.6% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2018. وترتيبًا على ذلك، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزًا بقيمة 1260.6 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل عجزًا بقيمة 1050.2 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (52)

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

(مليون دينار)

البيان	2017			2018		
	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري
الإمارات العربية المتحدة	178.8	888.5	-709.8	240.4	936.2	-695.8
المملكة العربية السعودية	199.5	556.8	-357.3	165.7	616.6	-451.0
مملكة البحرين	26.1	92.1	-65.9	22.9	232.5	-209.6
دولة قطر	108.3	15.8	92.6	129.4	15.3	114.1
سلطنة عُمان	59.1	68.8	-9.8	60.6	79.0	-18.4
المجموع	**571.8**	**1622.0**	**-1050.2**	**619.1**	**1879.7**	**-1260.6**

* تشمل الصادرات غير النفطية فقط.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

2- حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين ويشمل خدمات النقل والسفر والاتصالات والإنشاءات والخدمات الأخرى، إضافةً إلى الخدمات والسلع الحكومية. وقد سجل حساب الخدمات خلال عام 2018 عجزًا بلغت قيمته نحو 7341.3 مليون دينار، مقارنةً بعجز قيمته نحو 6127.5 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز بنحو 1213.8 مليون دينار وبنسبة 19.8%. ويُعزى ارتفاع العجز في حساب الخدمات في جانب مهم منه إلى ارتفاع مدفوعات خدمات الإنشاءات خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 2446.6 مليون دينار، مقابل 1289.2 مليون دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو 1157.4 مليون دينار ونسبتها 90.8%.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) خلال عام 2018 قد بلغ نحو 9607.4 ملايين دينار، مقارنةً بنحو 8126.3 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلةً ارتفاعًا بنحو 1481.2 مليون دينار وبنسبة 18.2% مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن

قيمة المدفوعات ضمن بند "السفر" قد استحوذت على ما نسبته 41.9% من إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من حساب الخدمات خلال عام 2018، مقارنةً بما نسبته 42.1% خلال العام السابق، وتأتي قيمة المدفوعات ضمن بند " الإنشاءات" في المرتبة الثانية، حيث تُشكل نحو 25.5% من إجمالي قيمة المدفوعات بحساب الخدمات خلال عام 2018، مقابل نحو 15.9% خلال العام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) خلال عام 2018 نحو 2266.1 مليون دينار، مقابل نحو 1998.8 مليون دينار خلال العام السابق، مرتفعًا بنحو 267.3 مليون دينار وبنسبة 13.4%. ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة متحصلات كل من خدمات الاتصالات لتصل خلال عام 2018 إلى نحو 1005.9 ملايين دينار، مقابل نحو 732.5 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قيمته 273.4 مليون دينار ونسبته 37.3%، والخدمات الأخرى لتصل إلى نحو 381.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 284.8 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قيمته 97.1 مليون دينار ونسبته 34.1%.

3- الدخل الأساسي:

يشمل الدخل الأساسي صافي قيمة تعويضات العاملين، وصافي قيمة الدخل من الاستثمار في الخارج، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضًا بلغ نحو 5619.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل فائض بلغ نحو 5695.9 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلاً انخفاضًا في قيمة ذلك الفائض بنحو 75.9 مليون دينار وبنسبة 1.3%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام 2018 قد بلغ نحو 6435.3 مليون دينار، مقابل نحو 6397.2 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع طفيف قيمته نحو 38.1 مليون دينار ونسبته 0.6%.

4- الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجانب المدين قيمة التحويلات الجارية من المقيمين إلى الخارج، وتشمل تحويلات العمالة الوافدة للخارج وما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو 4484.9 مليون دينار خلال عام 2018، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 4449.2 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع طفيف في قيمة ذلك العجز قدره 35.7 مليون دينار ونسبته 0.8%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في قيمة تحويلات العاملين الوافدين ليصل إلى نحو 4306.3 ملايين دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 4142.3 مليون دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قدرها 164.0 مليون دينار ونسبتها 4.0%.

ثانيًا- الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي تراجعًا في قيمة العجز (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغ نحو 64.3 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل عجز بلغ نحو 130.4 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 66.1 مليون دينار ونسبته 50.7%. ويرجع ذلك الانخفاض أساسًا إلى تحصيل قيمة مبالغ التعويضات (أحد أهم بنود التحويلات الرأسمالية) التي يحصل عليها المقيمين من الأمم المتحدة والتي كانت مؤجلة من قبل، حيث بلغت نحو 82.0 مليون دينار خلال عام 2018.

جدول (53)
الحساب الرأسمالي
(مليون دينار)

البيان	2017	2018	التغير	
	(معدلة)	(أولية)	قيمة	%
ثانيًا: الحساب الرأسمالي:	-130.4	-64.3	66.1	50.7
* التحويلات الرأسمالية:	-130.4	-44.9	85.4	65.5
الحكومة العامة	-53.5	-49.4	4.1	7.6
القطاعات الأخرى	-76.9	4.5	81.4	105.8
ثالثًا: الحساب الجاري والرأسمالي	2783.0	6094.0	3311.0	119.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثًا: الحساب المالي:

رسم بياني (23)

الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت

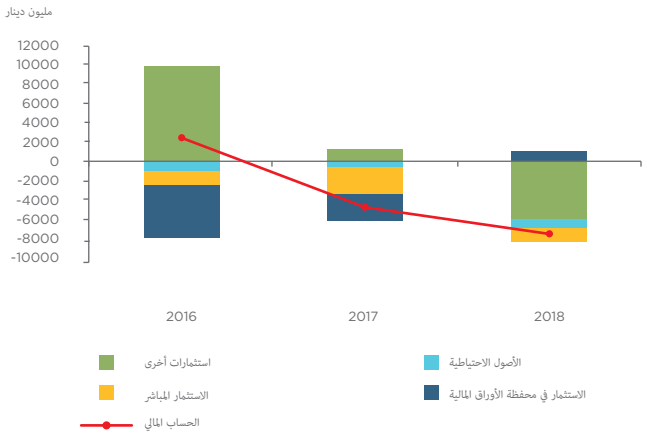

المصدر: بنك الكويت المركزي.

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية، وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 7325.5 مليون دينار خلال عام 2018، مقابل تدفقٍ صافٍ إلى الخارج بلغ نحو 5287.9 مليون دينار خلال العام السابق، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التغير في صافي الاستثمارات الأخرى بالإضافة إلى التغير في صافي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي.

جدول (54)
الحساب المالي*
(مليون دينار)

البيان	2017	2018	التغير	
	(معدلة)	(أولية)	قيمة	%
ثالثًا: الحساب المالي:	**-5287.9**	**-7325.6**	**-2037.5**	**-38.5**
1. الاستثمار المباشر (صافي):	**-2628.6**	**-1028.3**	**1600.3**	**60.9**
- الاستثمار المباشر في الخارج	-2734.2	-1132.6	1601.6	58.6
- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	105.6	104.3	-1.3	-1.2
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	**-3136.8**	**725.8**	**3862.7**	**123.1**
- الموجودات	-5705.9	505.0	6210.9	108.9
- المطلوبات	2569.1	220.9	-2348.2	-91.4
3. المشتقات المالية:	**-10.0**	**2.2**	**12.2**	**122.0**
- الموجودات	-101.2	158.3	259.5	256.4
- المطلوبات	91.2	-156.1	-247.3	-271.1
4. الاستثمارات الأخرى (صافي):	**1084.7**	**-5885.4**	**-6970.1**	**-642.6**
- الموجودات	27.3	-8090.5	-8117.8	-29779.8
- المطلوبات	1057.5	2205.2	1147.7	108.5
5. إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	**-597.2**	**-1139.8**	**-542.7**	**-90.9**

* تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعًا - السهو والخطأ (صافي):

تُشير البيانات والتقديرات المتاحة إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أيٍ من بنود ميزان المدفوعات يُقدّر بنحو 1231.4 مليون دينار في الجانب الدائن، تمثل تدفقًا صافيًا من الخارج خلال عام 2018، مقارنةً بنحو 2504.9 ملايين دينار في الجانب الدائن خلال العام السابق.

خامسًا- الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، فائضًا كليًا خلال عام 2018 بلغت قيمته نحو 1139.8 مليون دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 597.2 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطارٍ أوسع، ليشمل كلًا من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضًا يُقدَّر بنحو 7713.7 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنةً بفائض قيمته نحو 3428.9 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (55)
ميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	2017	2018	التغير	
	(معدلة)	(أولية)	قيمة	%
الحساب الجاري	2913.4	6158.3	3244.9	111.4
الحساب الرأسمالي	-130.4	-64.3	66.1	50.7
الحساب الجاري والرأسمالي	2783.0	6094.0	3311.0	119.0
الحساب المالي	-5287.9	-7325.5	-2037.6	-38.5
صافي السهو والخطأ	2504.9	1231.4	-1273.5	-50.8
الميزان الكلي (فائض / عجز)	597.2	1139.8	542.7	90.9
إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	-597.2	-1139.8	-542.7	-90.9

المصدر: بنك الكويت المركزي.

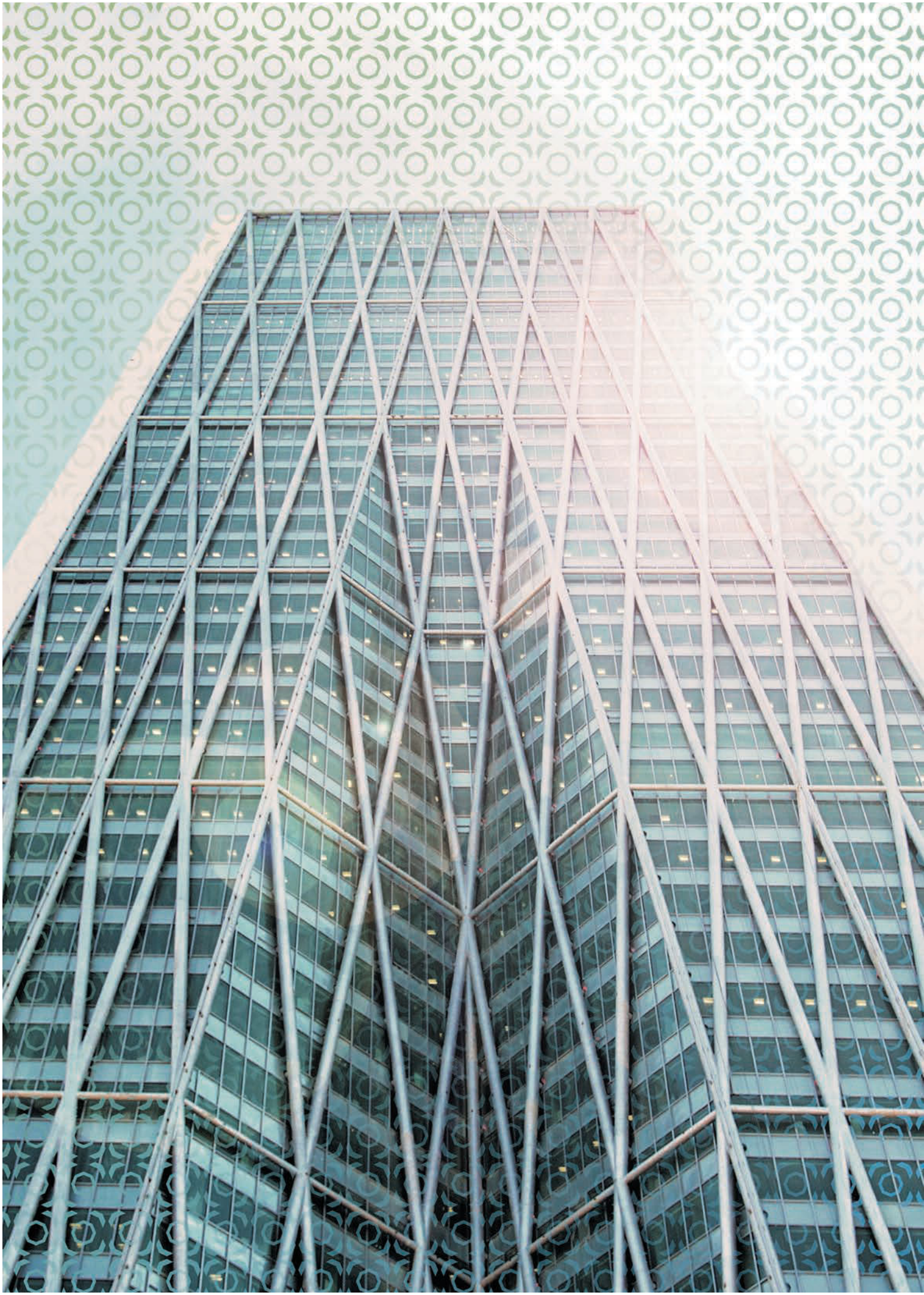

بورصة الكويت

بورصة الكويت

شهدت مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت أداءًا متباينًا خلال عام 2018، حيث سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) تراجعًا ملموسًا بلغت نسبته 27.67% و57.47% على التوالي مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2017، وأقفل مؤشر السوق العام في نهاية عام 2018 مرتفعًا بنسبة 1.59% مقارنةً بسعر أساس المؤشر، وكذلك سجّل مؤشر السوق الأول ارتفاعًا ملموسًا بنسبة أعلى من مؤشر السوق العام مرتفعًا بنحو 5.35% في نهاية عام 2018 مقارنةً بسعر أساس المؤشر. في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضًا في نهاية عام 2018 بنسبة 5.23% مقارنةً بإقفال عام 2017. وفي ضوء ذلك، سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعًا ملموسًا ليصل إلى نحو 29105.22 ملايين دينار في نهاية عام 2018 بارتفاع نسبته 5.95% عن نهاية عام 2018 وذلك بعد الارتفاع الذي سجلته القيمة السوقية الرأسمالية بنسبة 4.67% في نهاية عام 2017 مقارنةً بالعام السابق له.

وفيما يتعلق بأبرز التطورات ذات الصلة بالإنجازات والإجراءات التي تم اتخاذها في بورصة الكويت خلال عام 2018، فقد انتهجت بورصة الكويت خلال عام 2018، في مرحلة التطوير، خطوات متلاحقة باعتمادها تقنيات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية في عملياتها مما يشكل فرصًا واعدة للمستثمرين من الشركات الأجنبية لكي تزدهر في سوق مالية سريعة النمو، حيث دخلت بورصة الكويت مرحلة جديدة، في بداية شهر أبريل 2018، من خلال تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق، وتشمل السوق الأول والسوق الرئيسي وسوق المزادات، إلى جانب إلتزام بورصة الكويت بتطبيق أفضل و أحدث الممارسات التي تعمل على زيادة الشفافية بشكل يضمن ثقة جميع الأطراف ذات الصلة، حيث تركز استراتيجيتها على تطوير الوضع العام للسوق و معالجة احتياجات اعضائه من خلال توفير أدوات الاستثمار و إعادة هيكلة السوق لزيادة قدرته التنافسية و السيوله وجذب المستثمرين المحليين والدوليين. كما أعلنت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" و "داو جونز" لمؤشرات الأسواق، ترقية البورصة كسوق ناشئة اعتبارًا من تاريخ 23 سبتمبر 2019، وذلك لدورها الفاعل في تنشيط وتحفيز سوق المال الكويتي ومواكبتها لأحدث النظم العالمية. وجاءت هذه الترقية بعد اعتماد البورصة لنظام معيار "فوتسي راسل" للتصنيف، ولتبنيها حزمة من إجراءات اتخذتها البورصة بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة فيما يتعلق بوكالات المقاصة والتسويات. كما ضمت شركة "مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال" بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف عام 2019 والذي على أثره قد تم ترقيتها من الأسواق الثانوية إلى الأسواق الناشئة. وفي نوفمبر 2018 دشنت البورصة أيضًا نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة المعروفة باختصار (Over the Counter-OTC) بغية تسهيل عمليات البيع والشراء للأوراق المالية غير المدرجة واختصار الدورة المستندية من خلال الميكنة الكاملة. وعلى صعيد متصل، حققت بورصة الكويت خلال العام نتائج مهمة تمثلت في حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد العالمي للبورصات، ما يُعَد خطوة بارزة في مسيرتها نحو تعزيز التكامل مع الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى انضمامها لعضوية اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية (FIAS) التي تهدف إلى تحقيق المزيد من التكامل مع الأسواق المالية والبورصات العالمية.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في بورصة الكويت خلال عام 2018، وذلك على النحو التالي:

أولاً – مؤشرات التداول الرئيسية:

سجلت المؤشرات الرئيسية للتداول في بورصة الكويت خلال عام 2018 انخفاضًا ملموسًا مقارنةً مع مستوياتها خلال عام 2017 (جدول 56، ورسم بياني 24). فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2018 نحو 4.13 مليار دينار (بمعدل يومي بلغ 16.86 مليون دينار)[6] مقابل نحو 5.71 مليار دينار (وبمعدل يومي بلغ 22.93 مليون دينار) خلال عام 2017، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 1.58 مليار دينار ونسبته 27.7% (وانخفاضًا بما نسبته 26.5% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2018 نحو 21.36 مليار سهم (بمعدل يومي بلغ 87.18 مليون سهم) مقارنةً بنحو 50.22 مليار سهم خلال عام 2017 (بمعدل يومي بلغ 201.69 مليون سهم)، وبما يمثل انخفاضًا بنحو 28.86 مليار سهم ونسبته 57.5% (وانخفاضًا بما نسبته 56.8% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

جدول رقم (56)
المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة
في بورصة الكويت

الفترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام 2016	2872.7	30318.1	712.8
عام 2017	5707.3	50221.1	1193.8
عام 2018	4127.8	21356.8	924.7
الربع الأول	757.5	5086.0	203.2
الربع الثاني	687.6	3561.9	165.8
الربع الثالث	1513.6	6795.8	303.1
الربع الرابع	1169.1	5913.1	252.6
معدل التغير السنوي لعام 2018 عن 2017 (%)	-27.67	-57.47	-22.54

المصدر: بورصة الكويت.

(6) تم حساب المعدل اليومي لعام 2018 لكل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة في بورصة الكويت لعدد أيام التداول 245 يوم تداول مقابل عدد أيام التداول في عام 2017 والبالغة نحو 249 يوم تداول.

رسم بياني (24)

تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة

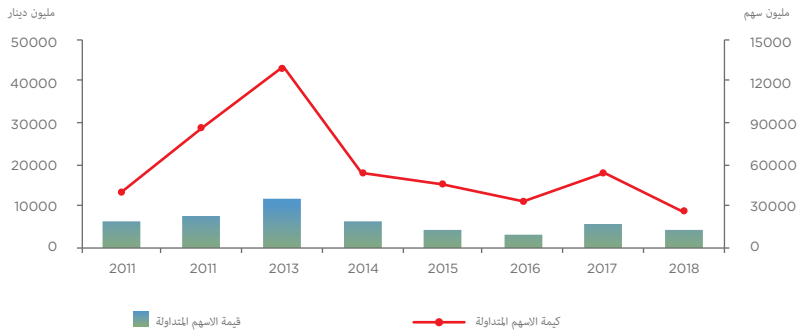

المصدر: بورصة الكويت.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (جدول 57)، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم 12 بنكًا، تشكّل نحو 7.36% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بالبورصة، ونحو 55.39% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام 2018) أعلى قيمة للأسهم المتداولة بين قطاعات البورصة. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام 2018، قد بلغت نحو 2187.99 مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته 53.01% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة للعام المذكور. وضمن الخمسة الأوائل من حيث الأهمية النسبية للقطاع، جاء كلٌّ من قطاع الصناعة (14.54%)، ثم قطاع الخدمات المالية (9.90%)، ثم قطاعي الاتصالات والعقار (9.65%) و(5.82%) على الترتيب.

جدول (57)

تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت

خلال عام **2018** (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من الإجمالي **(%)**

القطـاع	عدد الشركات	2018	
		القيمة	%
النفط والغاز	6	21.04	0.51
المواد الأساسية	4	140.31	3.40
الصناعية	29	600.10	14.54
السلع الاستهلاكية	3	40.64	0.98
الرعاية الصحية	3	1.58	0.04
الخدمات الاستهلاكية	11	80.64	1.95
الاتصالات	4	398.42	9.65
المنافع	-	-	-
البنوك	12	2187.99	53.01
التأمين	7	6.74	0.16
العقار	37	240.31	5.82
الخدمات المالية	45	408.73	9.90
التكنولوجيا	2	1.30	0.03
المجمـوع	**163**	**4127.80**	**100**

المصدر: بورصة الكويت.

ثانيًا - حركة الأسعار:

سجّل مؤشر السوق العام في بورصة الكويت (2018/4/1 = 5000 نقطة) في نهاية عام 2018 ارتفاعًا ملموسًا، حيث أقفل تداولات العام عند مستوى 5079.56 نقطة مقابل نحو 5000 نقطة (سعر أساس المؤشر)، مرتفعًا بنحو 79.56 نقطة وبنسبة 1.59%.

رسم بياني (25)

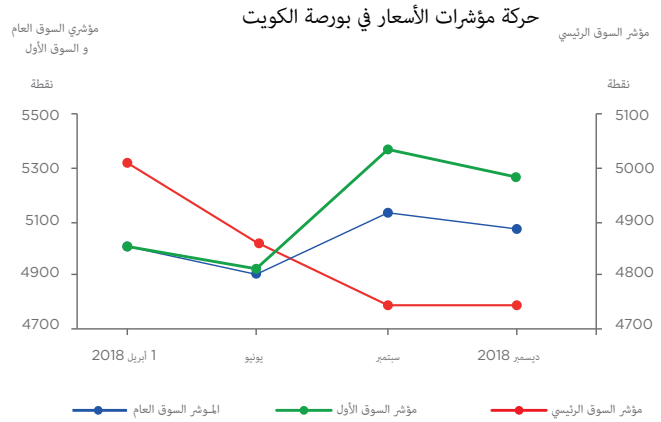

المصدر: بورصة الكويت.

وسجل مؤشر السوق العام في بورصة الكويت خلال عام 2018 أعلى مستوى يومي له في 8 أغسطس 2018 عند مستوى 5287.15 نقطة، فيما سجل المؤشر أدنى مستوى يومي له في 24 مايو 2018 عند مستوى 4731.35 نقطة، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى وأدنى مستوى للإقفال اليومي خلال عام 2018 نحو 555.80 نقطة أي ما نسبته 11.75%.

وكذلك، ارتفع مؤشر السوق الأول في البورصة (2018/4/1 = 5000 نقطة) ولكن بنسبة أعلى من مؤشر السوق العام ليقفل في نهاية عام 2018 عند مستوى 5267.36 نقطة مقابل 5000 نقطة (سعر أساس المؤشر)، وبما يمثل ارتفاعًا بنحو 267.36 نقطة وبنسبة 5.35%. وفي المقابل، انخفض "مؤشر السوق الرئيسي"[7] (2018/4/1 = 5000 نقطة) في نهاية عام 2018 ليصل إلى مستوى 4738.56 نقطة مقابل نحو 5000 نقطة (سعر أساس المؤشر) متراجعًا بما مقداره 261.44 نقطة ونسبته 5.23%.

ومن الجدير الإشارة إليه، أن مؤشرات الأسعار الرئيسية قد سجلت خلال الربع الثالث من عام 2018 ارتفاعًا ملحوظًا، حيث سجل كلٌّ من مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول ارتفاعًا بما نسبته (4.86%، و8.95%) على الترتيب مقارنةً بالربع الثاني من عام 2018. بينما سجل مؤشر السوق الرئيسي في الربع الأخير من عام 2018 ارتفاعًا نسبته 0.06% مقارنةً بإقفال الربع الثالث من عام 2018.

جدول (58)

مؤشرات الأسعار الرئيسية في نهاية الأرباع لعام 2018 (نقطة)

الفترة	المؤشر السوق العام	المؤشر السوق الأول	مؤشر السوق الرئيسي
1 أبريل 2018	5000	5000	5000
الربع الثاني 2018	4890.44	4904.82	4863.51
(%)	-2.19	-1.90	-2.73
الربع الثالث 2018	5128.04	5343.91	4735.62
(%)	4.86	8.95	-2.63
الربع الرابع 2018	5079.56	5267.36	4738.56
(%)	-0.95	-1.43	0.06

(%) تُعبّر عن التغير بين الربع الحالي عن الربع السابق لمؤشرات الأسعار الرئيسية.

المصدر: بورصة الكويت.

(7) " تم خلال الربع الثاني من عام 2018 تغيير مسميات التداول للمؤشرات الرئيسية في بورصة الكويت، وقد بدأ العمل بهذا التغيير اعتبارًا من يوم الأحد الموافق 1 أبريل 2018، حيث تم تقسيم المؤشرات الرئيسية إلى ثلاثة مؤشرات في السوق وهي: مؤشر السوق العام، ومؤشر السوق الأول، ومؤشر السوق الرئيسي (2018/4/1=5000 نقطة). ومن ضمن التعديلات التي أجرتها إدارة البورصة هي حذف أحد القطاعات المدرجة في البورصة وهو قطاع الأدوات المالية، وإضافة 7 شركات من السوق الموازي إلى السوق الرسمي، ليصل بذلك عدد الشركات المدرجة حتى نهاية الربع الثاني 2018 إلى 163 شركة ومن ضمنها 10 شركات غير كويتية.

مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت مؤشرات الأسعار لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي مؤشرات وزنية ومرجحة برؤوس أموال الشركات) أداءً متباينًا في نهاية عام 2018 مقارنةً بإقفالات نهاية عام 2017، حيث سجل مؤشر الأسعار لبورصة قطر أعلى نسبة ارتفاع (20.83%) من بين أسواق المال في دول المجلس الأخرى، يليه مؤشر أسعار سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة (11.75%)، ثم السوق المالية السعودية وبورصة الكويت وبورصة البحرين بنسبة (8.31% و5.35% و0.42%) على التوالي، بينما سجل مؤشر الأسعار لأسواق المال في كل من سوق دبي المالي وسوق مسقط للأوراق المالية انخفاضًا في نهاية عام 2018 بنسبة (24.93%، و15.21) على الترتيب.

وفيما يتعلق بأداء الأسواق العالمية، فقد شهدت تلك الأسواق تراجعًا واضحًا. فطبقًا لمؤشرات "مورغان ستانلي" للأسهم (MSCI)، انخفضت مؤشرات "مورغان ستانلي" بشكلٍ ملموس في نهاية عام 2018 مقارنةً بنهاية عام 2017 لكل من مؤشر الأسواق الناشئة (EM) بما مقداره 192.67 نقطة ونسبته 16.63%، ومؤشر الأسواق المتقدمة (DM) بما مقداره 219.55 نقطة ونسبته 10.44%.[8]

رسم بياني (26)

نسبة تغير مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام **2018** مقارنةً بنهاية عام **2017**

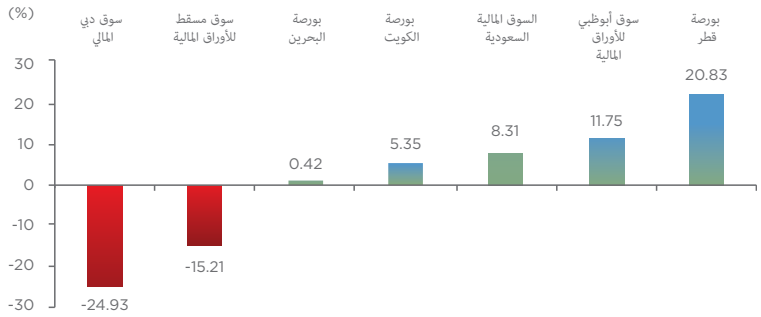

المصدر: رويترز.

ثالثًا – العوامل المؤثرة في أداء البورصة:

انعكست مجموعة من العوامل على أداء البورصة خلال عام 2018، ومن أبرزها:

- نتائج التصنيفات الذي أجرته وكالة "مورجان ستانلي" كابيتال إنترناشيونال (MSCI) ونظام معيار "فوتسي راسل" حيث قررت الوكالة في مارس 2018 إدراج بعض الدول في مؤشرها للأسواق الناشئة من ضمنها دولة الكويت، فقد أكدت الوكالة أنها سوف تقوم بإدراج بورصة الكويت في مراجعتها لإعادة التصنيف العام القادم لانتقال محتمل من الأسواق المبتدئة إلى الأسواق الناشئة. وقد أعلنت هيئة أسواق المال أن الوكالة سوف تقوم بإعلان قرارها بهذا الشأن في يونيو 2019، وساهم ذلك في رفع مستوى السيولة والمؤشرات في عام 2018. كما تم ترقية البورصة إلى الأسواق الناشئة من خلال نظام معيار "فوتسي راسل" على مرحلتين الأولى منها كان في سبتمبر الماضي والمرحلة الثانية في ديسمبر الماضي حيث انضم إلى المؤشر 13 شركة، ومعظم هذه الشركات مدرجة على مؤشر السوق الأول، بالإضافة إلى الانضمام إلى المراجعة السنوية لمؤشر "MSCI" في يونيو 2019 وهو الأمر الذي يجعل البورصة مرشحة للانضمام لمزيد من المؤشرات، وهو ما عزز الطلب على تلك الأسهم ودفعها إلى الارتفاع بصورة كبيرة. كما استطاعت البورصة خلال 2018 أن تطلق سوق خارج المنصة "OTC" وذلك بعد أن تم وضع القواعد التي تنظم عمل سوق الأسهم غير المدرجة من خلال الضوابط التي أقرتها هيئة أسواق المال بالتنسيق مع البورصة، حيث يعد هذا النظام الأول على مستوى منطقة الخليج العربي لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي.
- تطورات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية: شهدت أسعار النفط الخام الكويتي ارتفاعًا منذ بداية عام 2018 لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ 2014، حيث سجل سعر برميل النفط أعلى مستوى له في بداية شهر أكتوبر من هذا العام ليبلغ 83.01 دولارًا، مما انعكس على مؤشرات التداول والأسعار الرئيسية في بورصة الكويت، إلا أن أسعار النفط الخام عادت لتسجل تراجعًا تدريجيًا لاسيّما في نوفمبر وديسمبر من الربع الأخير من عام 2018.
- استمرار التوترات الجيوسياسية وتداعيات الأوضاع الاقتصادية العالمية: هيمنت الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط على مجريات التداول في بورصة الكويت، كما تأثرت مؤشرات التداول والأسعار في بورصة الكويت بالتراجعات التي شهدتها أسواق المال الخليجية بالتحديد في الربع الرابع من عام 2018.
- تسجيل العجز في الموازنة العامة للدولة: سجلت الموازنة العامة للدولة عجوزات مالية بلغت نحو 3.2 مليار دينار و6.4 مليار خلال السنتين الماليتين 2018/17 و2019/18 للسنة الثالثة والرابعة على التوالي (قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) وذلك منذ 17 عامًا، ولا تزال تداعيات ذلك تُشكّل عبئًا على قدرة الاقتصاد الكويتي من حيث اللجوء إلى تمويل العجز المحقق من مصادر التمويل المختلفة، سواءً الداخلية أو الخارجية، والتي من شأنها تقليل هذا العجز وتأثير ذلك على آفاق الاقتصاد الوطني، وانعكاسه بالتالي على الأوضاع المالية للشركات المدرجة في البورصة.
- تراجع عدد الشركات المدرجة المنسحبة اختياريًا من بورصة الكويت خلال عام 2018: حيث سجلت بورصة الكويت خلال عام 2018 انسحابًا اختياريًا شمل شركتان، وانتقال 7 شركات من السوق الموازي إلى السوق الرسمي. وجاءت تلك الانسحابات والانتقالات نتيجة لضعف معدل دوران أسهم تلك الشركات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الرسوم السنوية على الشركات.

(8) المصدر: مؤسسة مورغان ستانلي للأسهم.

- تراجع طفيف في قيمة التوزيعات النقدية عن نتائج الشركات لعام 2017: من العوامل التي أثرت في مستويات السيولة خلال عام 2018 في البورصة، تراجع قيمة التوزيعات النقدية عن النتائج المالية للشركات لعام 2017 والتي تمت في بداية عام 2018، حيث بلغت قيمة التوزيعات النقدية لعام 2017 نحو 1.236 مليار دينار مقابل توزيعات نقدية بلغت نحو 1.329 مليار دينار عن نتائج الشركات في عام 2016 بتراجع مقداره 0.093 مليار دينار ونسبتها 7.0%.

- الأرباح الربعية للشركات لعام 2018: شهد صافي أرباح (وخسائر) الشركات المدرجة ارتفاعًا بلغت نسبته 6.1% و11.1% و8.8% للربع الأول من عام 2018 والنصف الأول من عام 2018 والأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 على الترتيب مقارنةً بالفترات المقابلة من عام 2017. وكذلك سجلت الشركات المدرجة في البورصة ارتفاعًا واضحًا في مجموع صافي الأرباح (والخسائر) خلال الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 25.2%. وعليه يكون مجموع صافي أرباح (وخسائر) الشركات لعام 2018 قد سجل ارتفاعًا مقداره 224.997 مليون دينار ونسبته 12.0% عن صافي أرباح (وخسائر) 2017.

رابعًا - أرباح الشركات المدرجة في البورصة:

سجّل مجموع صافي أرباح (وخسائر) 159 شركة من أصل 163 مدرجة في بورصة الكويت عن أعمالها لعام 2018، ارتفاعًا ليصل إلى نحو 2092.518 مليون دينار مقابل نحو 1867.521 مليونًا لذات الشركات عن أعمالها خلال عام 2017، وبارتفاع مقداره 224.997 مليون دينار ونسبته 12.0%، حيث سجلت 118 شركة أرباحًا خلال عام 2018 بلغت نحو 2270.199 مليون دينار مقابل 115 شركة بلغ مجموع أرباحها خلال عام 2017 نحو 2019.918 مليون دينار وبارتفاع مقداره 250.281 مليون دينار ونسبته 12.4%، فيما سجلت 41 شركة خسائر خلال عام 2018 بلغت نحو 177.681 مليون دينار مقابل 44 شركة سجلت خسائر خلال عام 2017 بلغت نحو 152.397 مليون دينار وبانخفاض قيمته نحو 25.284 مليون دينار ونسبته 16.6%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمسة الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام 2018، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته 56.8% من إجمالي أرباح الشركات لعام 2018، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة 13.2%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 11.4%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الرابعة بنسبة 10.4%، ثم قطاع العقار في المرتبة الخامسة بنسبة 3.1%.

وقد سجل مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالبورصة ارتفاعًا طفيفًا خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 13.8 مره في المتوسط مقابل نحو 12.0 مره في المتوسط خلال عام 2017.

ويوضح (جدول 59) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عامي 2017 و2018:

جدول (59)

أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت خلال عامي **2017** و**2018**

(القيمة بالمليون دينار)

القطـــاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الربح (خسارة) لعامي 2017 و2018			ربحية السهم (فلس)	معدل العائد لحقوق المساهمين	مضاعف السعر السوقي (مرة)
			2017	2018	التغير (%)			
النفط والغاز(1)	6	5	8.927	14.841	+66.2	6.4	5.9	9.7
المواد أساسية (1)	4	4	51.958	63.326	+21.9	33.4	9.3	15.7
الصناعة(1)	29	28	238.923	237.858	-0.4	21.8	6.2	11.8
السلع الاستهلاكية	3	3	9.603	3.634	-62.2	1.6	-2.1	20.1
الرعاية الصحية (1)	3	2	(1.438)	(1.206)	+16.1	0.6	11.5	22.6
الخدمات الاستهلاكية	11	11	22.612	(10.149)	-144.9	5.3	2.2	12.0
الاتصالات	4	4	234.719	275.909	+17.5	51.0	11.1	10.0
المنافع	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	12	12	989.349	1188.757	+20.2	25.6	8.1	15.0
التأمين	7	7	30.449	35.425	+16.3	28.0	7.6	9.3
العقار(1)	37	36	89.285	65.538	-26.6	0.1	-2.8	12.0
الخدمات المالية	45	45	190.396	216.875	+13.9	5.8	3.8	17.7
التكنولوجيا	2	2	2.738	1.710	-37.5	8.5	6.5	15.1
إجمالي البورصة	**163**	**159**	**1867.521**		**12.0**	**11.5**	**3.5**	**13.8**

(1) هناك شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2018 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع النفط والغاز، شركة واحدة ضمن قطاع الصناعة، وشركة واحدة ضمن قطاع الرعاية الصحية، و شركة واحدة ضمن قطاع العقار.

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.

خامسًا – تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

1- القيمة السوقية الرأسمالية:

ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت (163 شركة) بما مقداره 1634.34 مليون دينار ونسبته 5.95%، لتصل إلى نحو 29105.22 ملايين دينار في نهاية عام 2018 مقابل نحو 27470.88 مليون دينار في نهاية عام 2017 (157 شركة) (الرسم البياني 27). أما القيمة السوقية للشركات الكويتية المدرجة (153 شركة)، خلال عام 2018، فقد ارتفعت بنحو 1714.76 مليون دينار (بنسبة 6.90%)، وذلك إلى 26572.11 مليون دينار مقابل 24857.35 مليون دينار خلال عام 2017 لعدد 147 شركة كويتية مدرجة.

رسم بياني (27)

بورصة الكويت: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات

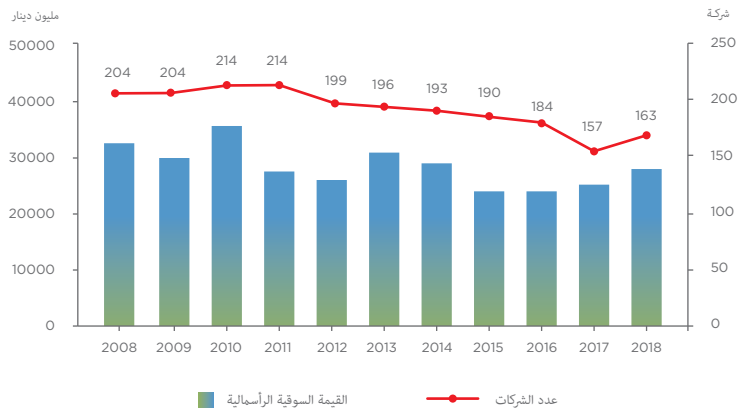

المصدر: بورصة الكويت.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة السوقية الرأسمالية (الرسم البياني 28)، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى نسبة من القيمة السوقية الرأسمالية في بورصة الكويت خلال عام 2018، حيث بلغت نحو 16120.37 مليون دينار وبما نسبته 55.39% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة. كما سجل قطاع التكنولوجيا أدنى نسبة مساهمة خلال عام 2018 بلغت نحو 0.07% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة.

رسم بياني (28)

نسبة التوزيع القطاعي للقطاعات المدرجة في بورصة الكويت من حيث إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام **2018 (%)**

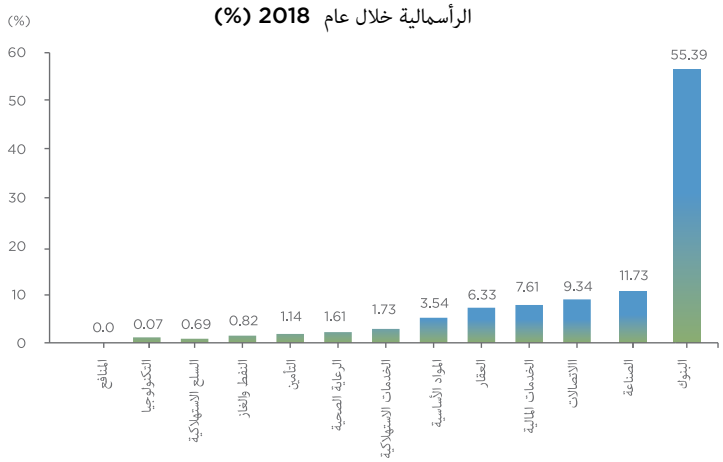

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكبر عشر شركات مدرجة في البورصة نحو 18162.85 مليون دينار وبما يعادل نحو 62.38% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية، واستحوذت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني، التي بلغت نحو 5181.91 مليون دينار، على ما نسبته 28.52% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل 17.79% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام 2018، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي التي بلغت نحو 3875.12 مليون دينار ونسبتها 21.31% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام 2018.

رسم بياني (29)

التوزيع القطاعي لأكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام **2018 (%)**

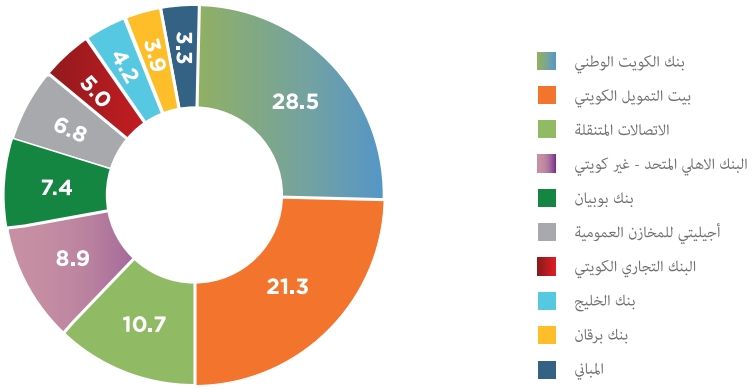

وفي هذا الصدد، تم انتقال سبع شركات كويتية من السوق الموازي إلى السوق الرسمي بقيمة سوقية رأسمالية بلغت نحو 400.86 مليون دينار، كما تم إدراج شركة كويتية واحدة بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لها نحو 184.80 مليون دينار، بالإضافة إلى انسحاب اختياري لشركتين كويتيتين بلغت قيمتها السوقية الرأسمالية نحو 594.92 مليون دينار مدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2018. وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات[9] (المنتقلة والجديدة والمنسحبة اختياريًا) في البورصة نحو 641.15 مليون دينار، وبما يشكل نحو 2.20% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة.

2- قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2018 ارتفاعًا بنحو 4287 مليون سهم وبما نسبته 4.17%، لتصل إلى نحو 107173 مليون سهم (منها 88531 مليون سهم لعدد 153 شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو 102886 مليون سهم (منها نحو 84713 مليون سهم لعدد 157 شركة كويتية) في نهاية عام 2017. وبلغ عدد أسهم الشركات المنتقلة من السوق الرسمي إلى السوق الموازي (سبع شركات) نحو 1444.26 مليون سهم، كما تم إدراج أسهم شركة جديدة بلغ عددها نحو 220.0 مليون سهم، بالإضافة إلى أن عدد أسهم الشركات المدرجة المنسحبة اختياريًا (شركتان) قد بلغ نحو 502.0 مليون سهم، ليبلغ مجموع أسهم الشركات (المنتقلة والجديدة والمنسحبة اختياريًا) نحو 2166.26 مليون سهم خلال عام 2018.

(9) أسماء الشركات (المنتقلة والجديدة والمنسحبة من بورصة الكويت خلال عام 2018 هي: الشركات المنتقلة من السوق الموازي إلى السوق الرسمي هي شركة أجوان الخليج العقارية، وشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري، وشركة دار الثريا العقارية، وشركة سند القابضة، وشركة عمار للتمويل والإجارة، وشركة عيادة الميدان لخدمات طب الأسنان، وشركة العيد للأغذية. الشركات الجديدة، شركة المتكاملة القابضة. الشركات المنسحبة اختياريًا، شركة نفائس القابضة والشركة الكويتية للأغذية.

تم بحمد اللّه

T:+ (965) 1814444 - P.O. Box: 526, Safat 13006, Kuwait
cbk@cbk.gov.kw | www.cbk.gov.kw